تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٦

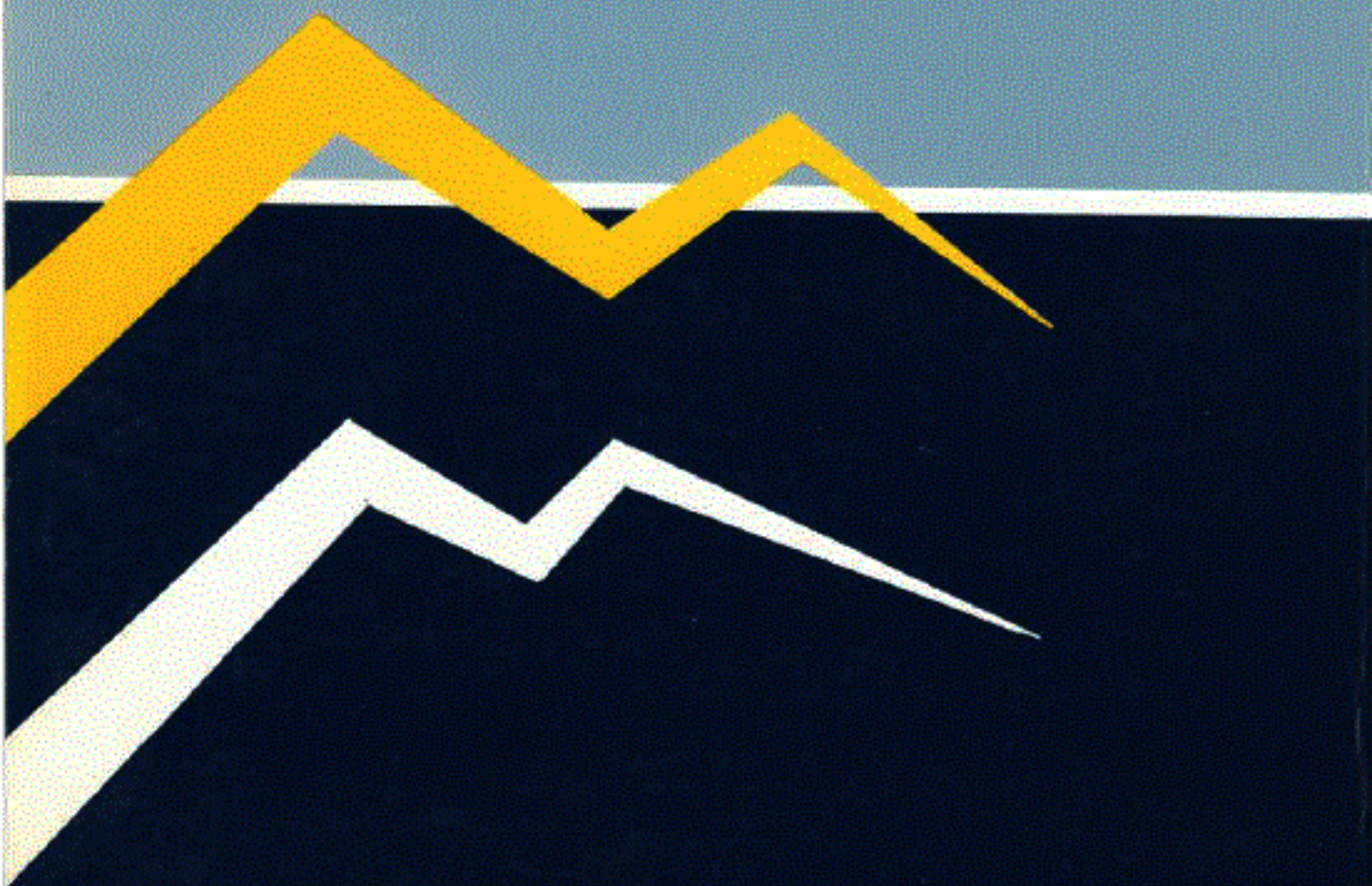

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٦

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شرط ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

ص ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠ - فاكس ٤٨٤١٢٤٠،٤٨١٥٧٤١،٤٨١٥٧٤٢
تلكس ٤٦٣١٢ ، ٢٢٥٦٢ Kafeel KT
البريد الإلكتروني IAI @ NCC.MOC.KW

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان تصدر تقريرها الثامن عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مواصلة بذلك اصدار سلسلة تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي اصدرت اولها في عام ١٩٨٥، وقد شجع المؤسسة على مواصلة اصدار هذه التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية .

وبناء على قرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في إجتماعها العاشر لعام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كلا منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء اجل المدة المحددة، قامت المؤسسة - بناء على ذلك - بتزويد الجهات المعنية في جميع الدول العربية بنسخة من مسودة التقرير القطري الذي يخص كلا منها ، وتلقت المؤسسة اجابات من بعض الأقطار خلال المدة المحددة لاستلام الردود ، وقد تم أخذها بعين الاعتبار .

وبصدور التقرير يسر المؤسسة أن تقدم وافر شكرها وجزيل تقديرها لكل الذين ساهموا في اعداد التقرير من السادة المراسلين والمسؤولين بالدول الأعضاء بالمؤسسة ، فقد كانت لأرائهم ومناقشاتهم معنا حقا أكبر الأثر في تجويد التقرير والارتقاء بمستواه ، الأمر الذي يدعونا الى أن نتوجه من جديد لكل صاحب رأي أو تعليق أو اقتراح بناء في تقديم كل ما هو مفيد لتجويد التقرير وتعظيم فائدته وتأكيد دوره .

أسأل الله جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الامة العربية ، وانجاح العمل العربي المشترك .

وبالله التوفيق ، ، ،

مأمون ابراهيم حسن
المدير العام

الفهـــرس

تقديـــــم	٣
الجزء الأول : التقرير القومي	٧
١. مقدمة	٩
٢. التطورات الدولية	١١
١٠٢ الأداء الاقتصادي العالمي	١١
٢٠٢ الاستثمارات الأجنبية	١٢
٣٠٢ التجارة الدولية	١٣
٣. المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	١٥
١٠٣ النمو الاقتصادي	١٥
٢٠٣ العجز الداخلي	١٦
٣٠٣ العجز الخارجي	١٧
٤٠٣ معدل التضخم	١٨
٤. التطورات التشريعية والمؤسسية	١٩
٥ . المجهودات الترويجية في الدول العربية	٢٥
٦. أسواق المال العربية	٢٨
٧. الاستثمارات العربية البينية	٣٤
٨. عمليات المؤسسة	٣٦
الجـــداول :	٣٧
جدول رقم (١) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ١٩٨٤ – ١٩٩٥	٣٧
جدول رقم (٢) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية ١٩٨٤ – ١٩٩٥	٣٨
جدول رقم (٣) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية	٣٩
جدول رقم (٤) : مؤشر السياسة المالية	٤٠
جدول رقم (٥) : مؤشر سياسة التوازن الخارجي	٤١
جدول رقم (٦) : مؤشر السياسة النقدية	٤٢
جدول رقم (٧) : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار	٤٣
جدول رقم (٨) : الاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٥	٤٤
جدول رقم (٩) : التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٥ في عينة من الأقطار العربية	٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم :

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تصدر تقريرها الثاني عشر عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مواصلة بذلك إصدار تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي أصدرت أولها عام ١٩٨٥ ، وقد شجع المؤسسة على مواصلة إصدار هذه التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية .

وامتثالاً لقرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها العاشر لعام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كلا منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات وإجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة وإلا فان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء أجل المدة المحددة ، فانه ليسر المؤسسة أن ترفع للجهات المسئولة في الدول العربية مسودة تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٦، آملين أن تصلنا آراؤها حول التقرير في مدة أقصاها ١٠ /٦/ ١٩٩٧ ، وفي حالة عدم رد الحكومات الموقرة بأي ملاحظات خلال المدة المذكورة فستقوم المؤسسة بنشر التقرير حسب توجيه هيئة الاستثمار المشار إليه عاليه .

أسأل الله جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الأمة العربية ، وإنجاح العمل العربي المشترك.

وبالله التوفيق ،،،

مأمون إبراهيم حسن
المديـــر العـــام

جدول رقم (١٠): نصيب الأقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٥	٤٦
الجداول المرفقة :	٤٧
جدول مرفق رقم (أ) درجات التصنيف حسب وكالة "كابيتال انتليجنس"	٤٧
جدول مرفق رقم (ب) درجات التصنيف حسب وكالة "موديز"	٤٩
جدول مرفق رقم (ج) درجات التصنيف حسب وكالة "إيبكا"	٥١
جدول مرفق رقم (د) درجات التصنيف حسب وكالة "ستاندرد آند بورز"	٥٣
الجزء الثاني : التقارير القطرية لمناخ الاستثمار لعام ١٩٩٦ :	٥٥
(١) المملكة الأردنية الهاشمية	٥٧
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة	٧١
(٣) دولة البحرين	٧٩
(٤) الجمهورية التونسية	٩٣
(٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٠٥
(٦) جمهورية جيبوتي	١١٣
(٧) المملكة العربية السعودية	١٢١
(٨) جمهورية السودان	١٣٣
(٩) الجمهورية العربية السورية	١٤٧
(١٠) جمهورية الصومال الديمقراطية	١٥٧
(١١) جمهورية العراق	١٦١
(١٢) سلطنة عمان	١٧١
(١٣) دولة فلسطين	١٨٣
(١٤) دولة قطر	١٩٥
(١٥) دولة الكويت	٢٠٧
(١٦) الجمهورية اللبنانية	٢١٧
(١٧) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	٢٢٩
(١٨) جمهورية مصر العربية	٢٣٩
(١٩) المملكة المغربية	٢٥٩
(٢٠) الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢٦٩
(٢١) الجمهورية اليمنية	٢٧٩

الجزء الأول
التقرير القومي

التقرير القومي

١ . مقدمـــة :

يمثل تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لهذا العام استمرارا للتوجه العام الذي بدأ في العام الماضي ، والذي هدف إلى توجيه محتوى التقرير نحو رصد اثر حركة الإصلاح الاقتصادي ، التي تنتظم الأقطار العربية ، على تدفق الاستثمارات نحو الدول العربية . هذا وقد تم تطوير منهجية تحليلية تعتمد على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعارف عليها فيما يتعلق برصد التطورات القومية في مناخ الاستثمار .

تستند المنهجية التي تم اعتمادها على تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمارات على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري .

اشتملت المؤشرات الاقتصادية التجميعية التي تم اعتمادها لتحليل التطورات في مناخ الاستثمار على ما يلي :-

(أ) مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد : ويستخدم للدلالة على الأداء التجميعي للاقتصاد .

(ب) مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد .

(ج) مؤشر معدل التضخم : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد .

(د) مؤشر العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد .

ولأغراض توصيف تطورات مناخ الاستثمار ، بناء على التطورات التي تطرأ على أداء الاقتصاد على المستوى الكلي ، تم تجميع المؤشرات الكلية أعلاه على أساس موازين رقمية ترتب اتجاه تغير المؤشرات بحيث يتسنى استنتاج الاتجاه العام للتطور في مناخ الاستثمار.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن محتوى التقارير القطرية قد استند على أساسيات هذه المنهجية بالإضافة إلى معلومات تجميعية أخري اشتملت على تطورات سوق الأسهم والسندات.

وبعد ، يشتمل التقرير القومي لمناخ الاستثمار في الدول العربية على ثمانية أجزاء ، بما فيه هذه المقدمة . وقد هدف التقرير القومي، إضافة إلى تلخيص ورصد أهم التطورات في مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إلى توفير أهم المعلومات حول التطورات العالمية ذات الصلة بنشاط الاستثمار ، واستحدث التقرير القومي في هذا الخصوص تسليط الضوء على بعض القضايا الهامة التي يتناولها العالم في شكل أطر متخصصة .

ويقدم القسم الثاني من التقرير لمحة سريعة عن التطورات الدولية في مجال النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتطور التجارة الدولية . ويتناول القسم الثالث التطورات الاقتصادية في الدول العربية من خلال المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار التي سبق استعراضها. ويوضح هذا القسم أن مناخ الاستثمار في الدول العربية قد شهد تحسنا ملحوظا خلال عام ١٩٩٦ ، ليس فقط بفضل التطورات الإيجابية في أسعار البترول العالمية وإنما أيضا بفضل الجهود التي تبذلها الحكومات في إتقان تنفيذ حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي . هذا وقد بلغ المؤشر المركب لموقف السياسات (١,٠٣) مما يعني أن الدول العربية قد حافظت خلال العام على استمرار التحسن الكبير في السياسات الاقتصادية الذي شهده مناخ الاستثمار منذ عام ١٩٩٥ .

يتناول القسم الرابع من التقرير القومي أهم التطورات التشريعية والمؤسسية في مجال الاستثمار ويرصد تفاصيل أحدث القوانين التي تمت إجازتها بواسطة السلطات التشريعية خلال عام ١٩٩٦ . وتعزز تفاصيل هذه القوانين ملاحظة التحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمار خلال عام ١٩٩٦ ، حيث تمت صياغة هذه القوانين في إطار احترام مبدأ المعاملة المتساوية للمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم ومبدأ استقرار التركيبة المؤسسية . وفي القسم الخامس يرصد التقرير القومي المجهودات الترويجية في الدول العربية ، حيث يوضح أهمية المجهودات المبذولة من طرف المؤسسة لترويج الاستثمار في الدول العربية خلال عام١٩٩٦.

وفي القسم السادس يرصد التقرير أهم مؤشرات أداء أسواق المال العربية حيث يوضح أن معظم الأسواق العربية قد حققت رواجا كبيرا في عام ١٩٩٦ مقارنة بالأسواق المالية في الدول النامية .

ويهتم القسم السابع من التقرير القومي بالاستثمارات العربية البينية معتمدا في ذلك على ما توفر من معلومات رسمية حول الاستثمارات التي تم الترخيص لها خلال العام. وتوضح المعلومات أن الاستثمارات العربية البينية قد تدفقت بأحجام كبيرة نسبيا مقارنة بما تقدره المصادر الدولية . هذا وسوف يتم تطوير قاعدة المعلومات هذه ، بعد استكمال بياناتها من الدول ، لتصبح مرجعا عربيا لمختلف الجهات المعنية بأمر الاستثمارات .
أما القسم الثامن والأخير فيستعرض بإيجاز عمليات الضمان التي نفذتها المؤسسة خلال عام ١٩٩٦ ويوضح القسم زيادة حجم إجمالي الضمان مقارنة بالعام الماضي .

٢ . التطورات الدولية :

١٠٢ الأداء الاقتصادي العالمي :

توضح المعلومات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن عام ١٩٩٦ قد شهد تواصل انتعاش الاقتصاد العالمي حيث ارتفع معدل نمو الإنتاج العالمي إلى ٣,٨٪ مقارنة بحوالي ٣,٥٪ عام ١٩٩٥ وحوالي ٣,٧٪ عام ١٩٩٤ مسجلا بذلك تحسنا ملحوظا عما كان عليه في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٢ حيث بلغ ٢,٥٪ في السنة ككل . هذا وقد تحسن أداء الدول الصناعية المتقدمة تحسنا طفيفا عما كان عليه في عام ١٩٩٥ حيث ارتفع معدل نمو الإنتاج من ٢,١٪ إلى ٣,٢٪ . من جانب آخر حافظت مجموعة الدول النامية على معدل نموها المرتفع نسبيا والذي بلغ ٦,٣٪ لعام ١٩٩٦ مقارنة بحوالي ٥,٩٪ للعام الذي سبقه ، إلا أن معدل نمو الإنتاج في مجموعة الدول الآسيوية قد انخفض انخفاضا طفيفا عما كان عليه حيث بلغ حوالي ٨٪ لعام ١٩٩٦ مقارنة بحوالي ٨,٦٪ لعام ١٩٩٥ . كذلك شهد عام ١٩٩٦ تحسنا ملحوظا في أداء مجموعة دول الانتقال (روسيا وأوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى) حيث بلغ معدل نمو الإنتاج حوالي ٠,٤٪ مقارنة بمعدل نمو سالب للعامين السابقين بلغ ١,٣٪ لعام ١٩٩٥ و ٨,٨٪ لعام ١٩٩٤ .

وتوضح المعلومات المتاحة أيضا أن الاقتصاد العالمي قد واصل عام ١٩٩٦ اتجاهه نحو تأسيس الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث نجحت الدول الصناعية المتقدمة في التحكم المستمر في معدل التضخم حيث ظل معدل ارتفاع أسعار المستهلك في حدود ٢,٤٪ بينما نجحت الدول النامية في خفض معدلات التضخم فيها من حوالي ١٩,٨٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٣,٣٪

عام ١٩٩٦ . كذلك تمكنت مجموعة دول الانتقال من تحقيق نجاح ملحوظ في هذا المجال إذ انخفض معدل التضخم من حوالي ١٢٨٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤١,٣٪ عام ١٩٩٦ . كذلك انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل مجموعات الدول : من ٥,٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤,٥٪ عام ١٩٩٦ في الاتحاد الأوروبي ، ومن ٢٪ إلى ١,٣٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ٢,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢,٢٪ عام ١٩٩٦ في الدول النامية، ومن ٣,٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣,٧٪ عام ١٩٩٦ في مجموعة دول الانتقال .

٢٠٢ الاستثمارات الأجنبية :

توضح مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ حوالي ٣١٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٢٢٦ بليون دولار عام ١٩٩٤ مسجلا بذلك معدلا للزيادة بلغ حوالي ٣٩٪ في السنة . هذا ويتوقع أن يرتفع حجم هذه التدفقات إلى حوالي ٣٢٧ بليون دولار عام ١٩٩٦ ، ولا تزال التدفقات الاستثمارية تتصف بتحيزها الجغرافي في اتجاه بعض الأقطار الآسيوية وبعض الأقطار في أمريكا اللاتينية فمن جملة التدفقات نحو الدول النامية بلغت حوالي مائة بليون دولار في عام ١٩٩٥ استحوذ إقليم شرق وجنوب شرق آسيا بحوالي ٦٥ بليون دولار بينما بلغ نصيب إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي ٢٧ بليون دولار . هذا وقد احتفظت الصين بمكانتها المهيمنة كمستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر حيث حصلت علي ٣٧,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ بمعدل ارتفاع قدره ١١٪ عن عام ١٩٩٤ .

هذا وقد تضمن تقرير الاستثمار الدولي لعام ١٩٩٦ مراجعة أساسية لتقديرات التدفقات الاستثمارية نحو الدول العربية للسلسلة الزمنية الممتدة من منتصف الثمانينات ، وترتب على هذه المراجعة أن قدرت التدفقات الاستثمارية نحو الدول العربية لعام ١٩٩٥ بحوالي ٣,٢ بليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ حيث بلغت ٤,٢ بليون دولار حسب التقديرات الجديدة . هذا ويتوقع أن تكون هذه الاستثمارات قد بلغت حوالي ٣,٣ بليون دولار عام ١٩٩٦ بافتراض محافظة الدول العربية على نصيبها في الإجمالي العالمي لعام ١٩٩٥ ، هذا وتوضح المصادر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية قد بلغت حوالي بليون دولار للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ وشكلت حوالي ٢,٣٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية.

جاء ترتيب أهم خمس دول عربية من حيث استقبالها للتدفقات الاستثمارية في عام ١٩٩٥ على نحو احتلت معه مصر المرتبة الأولى بتدفقات قدرت بحوالي بليون دولار (٣١,٨٪ من

إجمالي التدفقات الاستثمارية نحو الدول العربية) وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بتدفقات بلغت ٨٩٠ مليون دولار (٢٨,٣٪) ثم المغرب بتدفقات بلغت ٤١٧ مليون دولار (١٣,٢٪) ثم تونس بتدفقات بلغت ٢٥٠ مليون دولار (٧,٩٪) ثم سلطنة عمان بتدفقات بلغت ١٥٠ مليون دولار (٤,٨٪) .

كذلك توضح مصادر الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الدول العربية عام ١٩٩٥ قد بلغت حوالي ١,١ بليون دولار بنسبة ٣٪ من إجمالي التدفقات الدولية، وكانت هذه التدفقات قد بلغت حوالي ١,٢ بليون دولار عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٪ من الإجمالي . هذا ولا تزال الكويت تحتل المرتبة الأولى كمصدر للتدفقات الخارجة من الدول العربية بحجم بلغ ١٠٤٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بمراجعة أرقام التدفقات الاستثمارية نحو الدول العربية للفترة بين ١٩٩٠-١٩٩٥ تجدر ملاحظة انه فيما عدا تدفقات عام ١٩٩٠ والتي عدلت إلى أدنى بحوالي ٨١ مليون دولار فان تدفقات الأعوام التالية عدلت إلى أعلى بطريقة كبيرة نسبيا ونتج من جراء ذلك أن بلغ متوسط التدفقات نحو الدول العربية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٢,٦ بليون دولار في السنة مقارنة بمتوسط للسنة بلغ حوالي ٢ بليون دولار قدرت في التقارير السابقة بنسبة تدني تقدير تبلغ ٢٣٪ في المتوسط .

وبمقارنة تفاصيل التدفقات نحو الدول العربية المرصودة بالجدول رقم (١) من هذا التقرير مع تلك التي رصدت في تقرير العام الماضي يتضح أن أهم التعديلات لتدفقات عام ١٩٩٤ قد كانت بالنسبة لكل من السعودية (حيث عدل تقدير التدفقات إلى أعلى بحوالي ١٢٣٥ مليون دولار) ومصر (حيث عدل التقدير إلى أعلى بحوالي ٨٢١ مليون دولار) والمغرب (حيث عدل التقدير إلى أعلى بحوالي ١١٣ مليون دولار) .

٣٠٢ التجارة الدولية

واصلت التجارة الدولية توسعها ، الذي يرتبط بانتعاش الاقتصاد العالمي، وإن انخفض معدل هذا التوسع حيث سجل حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات معدلا للنمو بلغ ٦,٧٪ عام ١٩٩٦ بعد أن كان حوالي ٨,٩٪ لكل من العامين السابقين. هذا وقد انخفض معدل نمو التجارة في الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغ معدل نمو الواردات ٥,٣٪ (بعد أن كان ٧,٨٪ عام ١٩٩٥) بينما انخفض معدل نمو الصادرات إلى ٤,٣٪ (بعد أن كان ٧,٣٪ في عام ١٩٩٥) . كذلك انخفض معدل نمو الواردات في مجموعة الدول النامية انخفاضا طفيفا من

١١,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١,٣٪ عام ١٩٩٦ كما انخفض معدل نمو صادراتها من ١١,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٠,٣٪ لعام ١٩٩٦ .

وتوضح معلومات منظمة التجارة الدولية أن قيمة التجارة السلعية قد بلغت حوالي ٥ ترليون دولار عام ١٩٩٥ مرتفعة بنسبة ١٩٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ بينما ارتفعت قيمة الخدمات التجارية بنسبة ١٢,٦٪ لتبلغ حوالي ١,٢ ترليون دولار عام ١٩٩٥ . هذا وقد بلغت صادرات إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الذي يضم معظم الدول العربية، حوالي ١٤١ بليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت ١٧,٥٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ .

وتوضح معلومات منظمة التجارة الدولية أن من بين أهم أكبر عشرين مصدرا للسلع في العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الخمسة عشر ، جاءت السعودية في المرتبة السابعة عشر بإجمالي قيمة صادرات بلغت ٤٥,٤ بليون دولار وبنصيب بلغ ١,٢٪ من الصادرات العالمية في عام ١٩٩٥ . هذا وقد سجلت الصادرات السعودية نسبة للزيادة بلغت حوالي ١٧٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ . هذا ولم ترصد أي من الدول العربية ضمن أكبر عشرين مستوردا للسلع في العالم عام ١٩٩٥ .

ويلاحظ في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي قد جاء في المرتبة الأولى للمصدرين في العالم لعام ١٩٩٥ بإجمالي قيمة صادرات بلغ ٧٥٠,٨ بليون دولار وبنصيب بلغ ٢٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية (٥٨٣,٩ بليون دولار وبنصيب ١٥,٥٪) وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة (٤٤٣ بليون دولار وبنصيب ١١,٨٪) وجاءت كندا في المرتبة الرابعة (١٩٢,١ بليون دولار وبنصيب ٥,٢٪) ، بينما احتلت هونج كونج المرتبة الخامسة بإجمالي صادرات بلغ ١٧٣,٨ بليون دولار وبنصيب بلغ ٤,٦٪ من إجمالي الصادرات العالمية . أما في جانب المستوردين فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بإجمالي واردات بلغ ٨٧٧ بليون دولار وبنصيب بلغ ١٩,٩٪ من إجمالي الواردات العالمية وجاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية (٧٣٦,١ بليون دولار وبنصيب ١٨,٩٪) وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة (٣٣٥,٩ بليون دولار وبنصيب ٨,٦٪) واحتلت هونج كونج المرتبة الرابعة (١٩٧,٦ بليون دولار وبنصيب ٥,١٪) بينما جاءت كندا في المرتبة الخامسة بإجمالي واردات بلغ ١٧١,٨ بليون دولار وبنصيب بلغ ٤,٥٪ من إجمالي الواردات العالمية .

وفيما يتعلق بهيكل التجارة الدولية أوضحت المعلومات المتاحة أنه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ انخفض نصيب المنتجات الزراعية في الصادرات الدولية من ١٣,٧٪ إلى ١١,٨٪

بنسبة انخفاض بلغت ١٣,٩٪ وبمعدل انخفاض سنوي بلغ ٣,٤٪ . كذلك انخفض نصيب منتجات التعدين من ٢١,٩٪ في عام ١٩٨٥ إلى ١٠,٥٪ عام ١٩٩٥ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٤٨٪ وبمعدل انخفاض سنوي بلغ ١٥,٦٪ . ومن جانب آخر ازداد نصيب منتجات الصناعة التحويلية في الصادرات الدولية من ٦١,٢٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧٤,٤٪ عام ١٩٩٥ مسجلا نسبة زيادة بلغت ٢١,٦٪ ومحققا معدلا للنمو بلغ ٤,٦٪ سنويا . كذلك توضح المعلومات المتاحة أن نصيب مختلف أقاليم العالم في الصادرات الدولية قد انخفض فيما بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩٥ وذلك فيما عدا إقليم آسيا الذي ارتفع نصيبه من ٢٠,٨٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢٦,٦٪ عام ١٩٩٥ بنسبة زيادة بلغت ٢٧,٩٪ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٥,٨٪ . هذا وقد انخفض نصيب كل من أوروبا وأمريكا الشمالية انخفاضا طفيفا (من ٤٨,٢٪ الى ٤٧,٩٪ ومن ١٦٪ إلى ١٥,٩٪) على التوالي ، وكان انخفاض نصيب أمريكا اللاتينية متوسطا (من ٥,٦٪ إلى ٤,٦٪) . من جانب آخر انخفض نصيب إقليم الشرق الأوسط انخفاضا حادا من ٥,٣٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢,٩٪ بنسبة انخفاض بلغت ٤٥,٢٪ وبمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي ١٣٪ . كذلك الحال بالنسبة لأفريقيا التي انخفض نصيبها من الصادرات الدولية من ٤,٢٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢,١٪ عام ١٩٩٥ .

٣ . المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار :

١٠٣ النمو الاقتصادي :

كما هو معروف فإن معدل النمو الاقتصادي يمثل أحد أهم المؤشرات الابتدائية التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري . وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة مقدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والمحافظة عليها فترة طويلة نسبيا .

وفي هذا الخصوص شهد عام ١٩٩٦ تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة نسبيا في معظم الدول العربية حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو حقيقية تراوحت ما بين ٤-٧٪ سنويا لثلاثة عشر دول عربية من أصل ستة عشرة دولة توفرت لها المعلومات . وسجلت أعلى معدلات النمو في كل من موريتانيا (٧٪) وتونس (٦,٩٪) والأردن (٥,٢٪) ومصر (٤,٩٪) والسودان (٤,٧٪) واليمن (٤,٥٪) والجزائر (٤,٤٪) والإمارات والسعودية وعمان والكويت ولبنان والمغرب (٤٪ لكل منها) وهي معدلات تضارع معدلات النمو العالمية. وفي الجانب الآخر سجلت معدلات نمو سالبة في فلسطين (-٣٪) نتيجة لأسباب استثنائية تتعلق أساسا بأوضاع سياسية ومالية.

ومقارنة بعام ١٩٩٥ فقد شهد عام ١٩٩٦ تطورا ملحوظا في مجال النمو الاقتصادي تترجم في انتقال المملكة المغربية من خانة النمو السالب (-٦,٥٪) إلى (٤٪) وفي تحقيق قفزة نوعية لتونس من (٢,٤٪) إلى ٦,٩٪) .

٢٠٣ العجز الداخلي :

ويقصد به العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه بشير استقرار اقتصادي . وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات .

وفي هذا الخصوص شهد عام ١٩٩٦ تحسنا ملحوظا في الاقتصاد العربي حيث سجل مؤشر عجز الموازنة انخفاضا في ثماني دول من أصل أربعة عشر دولة توفرت لها المعلومات . هذا وقد سجلت الكويت أعلى انخفاض في عجز الموازنة العامة إذ تمكنت من تخفيض عجز الميزانية من ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ إلى ٧,٨٪ عام ١٩٩٦ وبلغ انخفاض العجز ١٠,٦ نقطة مئوية فيما بين العامين . وسجلت اليمن نجاحا كبيرا في هذا المجال حيث انخفضت نسبة العجز في الموازنة العامة بحوالي ٧ نقاط مئوية من ٧,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٠,٦٪ عام ١٩٩٦ . وكذلك الحال بالنسبة لعمان والذي انخفض العجز فيها بحوالي ٥,٥ نقطة مئوية من ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ إلى ١٪ عام ١٩٩٦ . وسجلت الأردن انخفاضا كبيرا أيضا في نسبة العجز بلغ ٤,١ نقطة مئوية من ١,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢,٦٪ كفائض عام ١٩٩٦. كذلك نجحت تونس في تخفيض عجز الموازنة بطريقة ملحوظة من ٤,٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٪ عام ١٩٩٦ . وبلغ الانخفاض في نسبة العجز في موريتانيا حوالي ٣,٣ نقطة مئوية وفي البحرين ٠,٧ نقطة مئوية و في المغرب ٠,٥ نقطة مئوية و ٠,٣ نقطة مئوية في مصر .

ومن جهة أخرى ، ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي في السودان من ١,١٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٦ وكذلك ارتفعت في لبنان من ١٥,٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٨٪ عام ١٩٩٦ . و ارتفعت نسبة العجز الداخلي في الجزائر من ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣٪ عام ١٩٩٦ . وفي الإمارات من ٥,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦,٣٪ عام ١٩٩٦ .

٣٠٣ العجز الخارجي :

ويقصد به العجز الجاري في ميزان المدفوعات والذي يعكس ليس فقط حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات وإنما أيضا يعكس حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وكما هو معروف فإن هنالك تقابلا كاملا بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وأن إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتمادا حرجا على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . وتعتبر نسبة العجز الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ، ويعني اتجاه هذه النسبة للانخفاض نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي . وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله .

شهد عام ١٩٩٦ تقدما ملحوظا في تقليص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في معظم الدول العربية، وتحقق أكبر إنجاز في هذا المجال في المملكة العربية السعودية التي انخفضت فيها نسبة العجز الجاري للناتج المحلي الإجمالي من ٥,٨٪ عام ١٩٩٥ بحوالي ٦ نقاط مئوية ليتحول العجز إلى فائض بلغت نسبته ٠,١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ . وانخفضت نسبة العجز في ميزان المدفوعات في الأردن بحوالي ٢,٤ نقطة مئوية من ٥,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣,٢٪ عام ١٩٩٦ ، وفي لبنان كذلك بحوالي ٢,٤ نقطة مئوية من ٤٢,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٠,٣٪ عام ١٩٩٦ ، وفي تونس بحوالي ١ نقطة مئوية من ٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣٪ عام ١٩٩٦ .

هذا وقد حافظت كل من الإمارات والبحرين وموريتانيا والكويت على الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي ارتفعت نسبته للناتج المحلي الإجمالي من ٢,٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦,٦٪ عام ١٩٩٦ في الإمارات، ومن ٨,٥٪ عام ١٩٩٥ الى ١١,٤٪ عام ١٩٩٦ في البحرين ، ومن ٢,٧٪ إلى ٣٪ في موريتانيا وشهد انخفاضا في الكويت من ١٧,٩٪ عام ١٩٩٥ الى ١٥,٦٪ عام ١٩٩٦ . هذا وازداد العجز في الحساب الجاري في السودان من ٤,٩٪ للناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ إلى ٩,٥٪ عام ١٩٩٦ بزيادة بلغت ٤,٦ نقطة مئوية ، كما ازداد في مصر من ٠,٠٤٪ إلى ١,٥٪ بزيادة بلغت ١,٤٦ نقطة مئوية وفي فلسطين من ٤,٧٪ الى ٥,٤٪ بزيادة بلغت ٠,٣ نقطة مئوية .

وتوضح المعلومات المتاحة أن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ قد بلغ ٦,٦٪ في عمان و ١,٤٪ في سوريا ولم تتوفر المعلومات المقابلة لعام ١٩٩٦ . كذلك يلاحظ أن اليمن قد حققت فائضا في الحساب الجاري عام ١٩٩٦ قدرت نسبته بحوالي ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مستوى العجز الجاري في ميزان المدفوعات لكل الدول العربية التي توفرت لها المعلومات يقع ضمن الحدود المقبولة فيما عدا العجز الجاري في لبنان والذي يعكس مرحلة إعادة الإعمار التي يمر بها .

٤٠٣ معدل التضخم :

يعد معدل التضخم أحد مؤشرات السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية . هذا وقد أفرزت الحكمة التطبيقية حكما عاما يقضي بأهمية الحفاظ على معدل للتضخم في حدود خانة عشرية واحدة .

وتوضح المعلومات المتاحة أن معظم الدول العربية التي توفرت لها المعلومات قد حافظت على معدلات للتضخم في حدود الحكمة التطبيقية في عام ١٩٩٦ فيما عدا سوريا والذي بلغ معدل التضخم فيها حوالي ٢٠٪ ، والجزائر (١٩٪) واليمن (٢٨٪) والسودان (١٣٦٪) . من جانب آخر ، توضح المعلومات أن معدل التضخم في معظم الدول العربية قد سجل اتجاها نحو الانخفاض خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ وذلك فيما عدا حالات السودان (التي ارتفع معدل تضخمها من حوالي ٩٣,٣٪ عام ١٩٩٥) وعمان (الذي ارتفع معدل تضخمه من حوالي ٢,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤,٥٪ عام ١٩٩٦) والأردن (الذي ارتفع معدل تضخمه من ٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧٪ عام ١٩٩٦) .

هذا وانخفضت معدلات التضخم بأقل من نقطة مئوية في كل من الإمارات (من ٥,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٪ عام ١٩٩٦) ومصر (من ٩٪ إلى ٨,٣٪) وبأكثر من نقطة مئوية إلى ثلاث نقاط مئوية في كل من المغرب (من ٦,٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤,٤٪ عام ١٩٩٦) وموريتانيا (من ٦,٥٪ إلى ٤,٥٪) وسوريا (من ٢٢٪ إلى ٢٠٪) وتونس (من ٦,٥٪ إلى ٣,٧٪). وبثلاث نقاط مئوية ونصف في الجزائر (من ٢٢,٥٪ إلى ١٩٪) وبحوالي أربع نقاط في السعودية (من ٥٪ إلى ٠,٨٪) . وشهد انخفاضا شديدا بحوالي ٢٨ نقطة مئوية في اليمن (من ٥٦٪ إلى ٢٨٪) .

٤ . التطورات التشريعية والمؤسسية :

واصلت معظم الدول العربية جهودها الرامية لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لجذب اهتمام المستثمرين الأجانب إلي أقاليمها إدراكا منها بأهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في بلدانها ، عمل عدد منها على تنقيح تشريعاتها الاستثمارية ، وتذليل معوقات الاستثمار في بلدانها.

فعلى المستوى القومي، تم خلال العام، إعداد مشروع قانون نموذجي موحد للاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتم تكليف خبراء من خمس دول عربية لإعداد اتفاقية عربية لتوحيد التعرفة الجمركية . وعلى المستوى القطري ،شهد العام، إصدار قوانين جديدة للاستثمار أو مراجعة أخرى سارية بهدف مواكبتها للتطورات الدولية في شأن معاملة الاستثمارات الوافدة . وقد تم في هذا الشأن إعداد مشروع قانون جديد للاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، وصدر قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٦ في جمهورية السودان ليحل محل القانون السابق، وتجري مراجعة نظام استثمار رأس المال الأجنبي المعمول به في المملكة العربية السعودية كما تم مراجعة قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين لعام ١٩٩٥ على ضوء مشروعات القوانين الاقتصادية التي تم إعدادها هذا العام .

ومن جهة أخرى صدرت قرارات جديدة تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية وذلك بتبسيط إجراءات الاستثمار ومنح المزيد من الإعفاءات والحوافز ، وقد صدر في هذا الشأن قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٩٦ في جمهورية مصر العربية يقضي بإعفاء صناديق الاستثمار العاملة في سوق المال من الضريبة على أرباح شركات الأموال ،كما صدرت تعليمات البنك المركزي الأردني بالسماح للبنوك التجارية بمضاعفة التسهيلات التي تقدمها للعملاء لأغراض شراء الأوراق المالية ، وللتيسير على المستثمرين أصبح للوزارات المعنية بالاستثمار مكاتب في الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وصدر في بعض الدول العربية قرارات تمنح المستثمر الوافد حق تملك المشاريع الاستثمارية والاستثمار في قطاعات كانت محظورة عليه ،فقد قررت الحكومة التونسية السماح للمستثمر الأجنبي شراء ما يصل إلى ٤٩٪ من أسهم الشركات التونسية دون إذن مسبق ،وسمحت الحكومة الأردنية لغير الأردنيين شراء ما يصل إلى ٥٠٪ من أسهم الشركات الأردنية، كما سمحت الحكومة المصرية للمستثمر الوافد تملك ما نسبته ٤٩٪ من رؤوس أموال البنوك المصرية وأجازت تملكه للعقار وسمحت له بإقامة وإدارة موانئ تجارية على نهر النيل .

وتم خلال العام انشاء هيئات أو تشكيل لجان لجذب الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول العربية ، وفي هذا الشأن تم في مصر انشاء مكتب لخدمة المستثمرين المصريين بالخارج، وفي سلطنة عمان أنشئ مركز ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وفي موريتانيا تم إنشاء الشباك الموحد للاستثمار، وتم تشكيل لجنة استشارية بوكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية في تونس لدعم الاستثمار الأجنبي، وتم في السعودية إنشاء مكتب لترويج الاستثمار تابع لليونيدو، وتم في السودان إنشاء الإدارة العامة لترويج الاستثمار لتحل محل الهيئة العامة للاستثمار للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة.

(إطار رقم ١)

أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بالاستثمار
في الدول العربية خلال عام ١٩٩٦

١ - على المستوى القومي والإقليمي :

تم خلال العام إعداد مشروع قانون نموذجي موحد للاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وتم تكليف خبراء من خمس دول عربية لإعداد مشروع اتفاقية عربية لتوحيد التعرفة الجمركية .

٢ - على المستوى القطري :

١٠٢ إصدار قوانين استثمار جديدة أو تعديل القوانين السارية شملت التالي :-

* تم إعداد مشروع قانون جديد للاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية يمنح العديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الوافد ، ومن المقرر إقرار المشروع خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧.
* صدر في جمهورية السودان قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٦ الذي نص على منح المستثمر الوافد مجموعة من الحوافز النمطية والتفضيلية والضمانات .
* تقوم الحكومة السعودية بمراجعة نظام رأس المال الأجنبي المعمول به حاليا بهدف تطويره ومنح حوافز ومزايا منافسة للمستثمر الأجنبي بما يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال والتقنية المتطورة إلى السعودية .
* تم مراجعة قانون بورصة القيم في المملكة المغربية وإجراء تعديلات تهدف إلى خلق سوق مالي ثانوي .
* تجري مراجعة قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين على ضوء إعداد عدد من مشروعات القوانين الاقتصادية والتي تشمل قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة القيمة المضافة وقانون الجمارك وقانون الشركات.

٢٠٢ تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتخفيض الرسوم على النحو التالي :-

* صدر قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٩٦ في جمهورية مصر العربية بتعديل أحكام قانون الضرائب على الدخل يقضي بإعفاء صناديق الاستثمار العاملة في سوق المال من الضريبة على أرباح شركات الأموال .
* صدر عن البنك المركزي الأردني مجموعة من التعليمات منها السماح للبنوك التجارية بمضاعفة التسهيلات التي تقدمها للعملاء لأغراض شراء الأوراق المالية لتصل إلى نصف مليون دينار للشخص الطبيعي ومليون دينار للشخص الاعتباري والسماح للبنوك التجارية بإقراض المصدرين بالعملة الأجنبية دون الحاجة إلى موافقة البنك المركزي السابقة .
* اتخذت الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية عددا من الإجراءات تهدف إلى تفعيل وتشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية ، وأنشأت لهذا الغرض مكاتب في الهيئة لكل الوزارات المعنية بالاستثمار للتسهيل على المستثمرين .
* صدر في المملكة المغربية قانون التجارة وقانون الشركات المساهمة ليحلا محل القوانين السارية بهدف تسهيل إجراءات إنشاء شركات جديدة .
* صدر قرار في الجمهورية العربية السورية بتسهيل عمليات تصدير المنتجات الزراعية وإعفاء المصدرين من كافة رسوم وضرائب التصدير .

٣٠٢ منح المستثمر الوافد حق تملك المشاريع الاستثمارية جزئيا أو كليا وكذلك السماح للمستثمر الوافد الاستثمار في قطاعات كانت محظورة عليه وذلك على النحو التالي :-

* قررت الحكومة الجزائرية فتح أبوابها أمام المستثمرين العرب والأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في المشاريع السياحية والصناعية والزراعية .
* سمحت الحكومة السورية لغير السوريين بدخول المناقصات التي تطرحها وزارة الدفاع كما سمحت للقطاع الخاص المحلي والوافد الاستثمار في الصناعات التحويلية.
* صدر في دولة البحرين قرار بشأن الإجراءات المنظمة لتملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للعقارات في دولة البحرين.

تابع (اطار رقم ١)

* قررت الحكومة التونسية السماح للمستثمر الأجنبي شراء ما يصل إلى ٤٩٪ من اسهم الشركات التونسية المدرجة في البورصة دون إذن مسبق .
* صدر في المملكة الأردنية الهاشمية نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٦ الذي أجاز للمستثمر الوافد تملك كامل أي مشروع عدا مشاريع النقل والمقاولات الإنشائية والتجارة والخدمات والبنوك والتأمين والاتصالات والتعدين والزراعة ، كما أجاز النظام للمستثمر الوافد شراء الأوراق المالية المدرجة في سوق عمان المالي على أن لا تزيد ملكية غير الأردنيين في الشركات المساهمة العامة عن ٥٠٪ .
* صدر في جمهورية مصر العربية عدد من القوانين والقرارات التي أجازت زيادة نسبة ما يملكه غير المصريين في رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على ٤٩٪ كما أجازت تملكهم العقارات المبنية والسماح لهم بإقامة وإدارة موانئ تجارية على نهر النيل وفروعه . كما صدر قرار بقصر الاستثمار في المناطق السياحية في محافظات البحر الأحمر على القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي.

٤٠٢ إنشاء هيئات جديدة للاستثمار وتشكيل لجان لجذب الاستثمارات الأجنبية على النحو التالي:-

* تم إنشاء مكتب لخدمة المستثمرين المصريين بالخارج للتنسيق بينهم وبين الوزارات المعنية والهيئة العامة للاستثمار لاستقطاب استثماراتهم في مصر .
* صدر في سلطنة عمان المرسوم السلطاني رقم (٩٥/٩٦) بشأن إنشاء مركز ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ليكون المرجع الوحيد للمستثمر الوافد .
* تم إنشاء الشباك الموحد للاستثمار في موريتانيا ليحل محل اللجنة الوطنية للاستثمار .
* تم تشكيل لجنة استشارية بوكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية في تونس لدعم الاستثمار الأجنبي .
* تم إنشاء مكتب لترويج الاستثمار في السعودية تابع لليونيدو لخدمة المستثمرين الصناعيين .

تابع (اطار رقم ١)

* أنشأت دولة الامارات اللجنة الاستشارية العليا لتنمية أبو ظبي لتعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
* حددت اختصاصات الإدارة العامة لترويج الاستثمار في السودان بالتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها والعمل على تحسين المناخ الاستثماري في السودان .

٥ . المجهودات الترويجية في الدول العربية :

يشتمل هذا الجزء على رصد لمجهودات ترويج الاستثمار في الدول العربية خلال عام ١٩٩٦، على المستوى القطري- من خلال النشاطات التي قامت بها كل دولة لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية. وعلى المستويين الثنائي والجماعي- من خلال النشاطات المشتركة التي قامت بها الدول العربية والمنظمات والتجمعات العربية للترويج للاستثمار في الدول العربية (ويشتمل هذا الجزء كذلك على النشاطات التي قامت بها الدول الأجنبية داخل الدول العربية لجذب مستثمرين عرب للاستثمار في بلادها) * .

تم تجميع المعلومات حول نشاطات ترويج الاستثمار في الدول العربية من المصادر الإخبارية المكتوبة والتي تمثلت أهمها في مجلات غرف التجارة والصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ولبنان ومجلة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ونشرة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، إلى جانب ما تم نشره في عدد من الصحف العربية والمجلات الاقتصادية العربية الصادرة خلال العام.

هذا وقد تم تقسيم مجهودات الترويج على المستويات القطرية والثنائية والجماعية إلى خمسة أقسام رئيسية شملت عقد المؤتمرات والندوات، الزيارات الترويجية واستضافة الوفود، إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة ، ترتيبات ثنائية وإقامة مشاريع مشتركة، إقامة مدن صناعية ومناطق حرة . (أما مجالات ترويج الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية فقد اقتصرت على عقد الندوات وتنفيذ الزيارات الترويجية الى الدول العربية) . وقد تبين من خلال تجميع المعلومات ان مجهودات الترويج تركزت في الغالب على الترويج للقطر بشكل عام دون تحديد مشاريع او قطاعات معينة.

فبالنسبة لعقد مؤتمرات وندوات للترويج على المستويين الثنائي والجماعي نجد أن من أبرزها ندوة "دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في الترويج للاستثمار"، ومؤتمر القاهرة الاقتصادي والملتقى الاقتصادي العربي الأول "بيت العرب" ومؤتمر "وسائل تشجيع الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، والندوة الاقتصادية اللبنانية العمانية للترويج للاستثمار في البلدين .أما على المستوى القطري فقد عقدت معظم الدول العربية ندوة أو مؤتمر أو اكثر في بلدانها للترويج للاستثمار، منها ندوة في كل من الأردن والسودان وقطر

(*) علما بأن ترويج الدول الأجنبية لجذب الاستثمارات العربية إليها قد ينظر إليه في بعض جوانبه كمنافس للأقطار العربية كمستقبل ومستضيف للاستثمار أي أنه يساعد على هجرة الأموال العربية خارج الأقطار العربية .

وفلسطين وندوتين في كل من البحرين وتونس وسلطنة عمان ولبنان واليمن وثلاث ندوات في كل من السعودية والكويت وخمس ندوات في كل من الإمارات ومصر والمغرب.

وبالنسبة لتنفيذ زيارات ميدانية ولقاءات للترويج لم يشهد العام الكثير من الزيارات الميدانية الجماعية واقتصرت على عدد محدود، منها زيارة مصر من قبل وفد رجال أعمال من السعودية والإمارات والكويت لدراسة إمكانية تنفيذ مجموعة من المشاريع السياحية على الساحل الشمالي الغربي المصري . أما على المستوى القطري فقد أوفدت كافة الدول العربية ممثلين إلى الدول الأخرى واستقبلت وفودا من دول أخرى لأجراء اتصالات بشأن إمكانية الاستثمار في الدول العربية. واختلف مستوى التمثيل من دولة إلى أخرى، فقد كانت هناك زيارات على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، منها زيارة الرئيس المصري إلى أمريكا وزيارة رئيس وزراء سوريا إلى النمسا وزيارة نائب رئيس الوزراء السوري إلى بريطانيا . كما وكانت هناك زيارات أخرى على مستوى الوزراء المعنيين بالاستثمار، منها زيارة وفد ضم أربعة وزراء من مصر إلى كل من الكويت والسعودية وأمريكا وهولندا وإيطاليا وسويسرا. وكانت هناك زيارات على مستوى رجال أعمال وممثلين عن غرف التجارة والصناعة وشملت وفود من كافة الدول العربية.

وبالنسبة لإصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة فقد قام العديد من المنظمات العربية، خلال العام، بإصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة في الدول العربية حسب تخصص كل منظمة ، وعلى المستوى القطري اختلفت الجهات التي تولت إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة، فقد تولت إصدار القوائم في بعض الدول العربية الهيئات المشرفة على الاستثمار أو غرف التجارة والصناعة كما هي الحال في الأردن والسعودية وسلطنة عمان ولبنان والمغرب. وفي دول أخرى تولت إصدار القوائم منظمات إقليمية فقد أصدرت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية مشروعات تخص كل من قطر والإمارات ، وأصدرت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مشروعات تخص السودان، وأصدرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مشروعات تخص المغرب. وهناك دول تولت إصدار قوائمها شركات استشارية او استثمارية منها البحرين وتونس والسعودية وليبيا واليمن والكويت. واختلف أسلوب عرض فرص الاستثمار من دولة عربية إلى أخرى، فقد لجأ بعضها إلى إصدار كتيبات بفرص الاستثمار المتاحة ودول أخرى أعدت قوائم بفرص الاستثمار لعرضها من خلال مؤتمر أو ندوة أو من خلال اسطوانات عرض على الحاسوب، وهناك دول عرضت فرص الاستثمار من خلال برامج الخصخصة مثل دول الخليج العربي والأردن وتونس والجزائر ومصر.

وأما بالنسبة لعمل ترتيبات ثنائية وإقامة مشاريع مشتركة مع دول غير عربية فقد عقد العديد من الدول العربية اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع دول أجنبية منها الأردن مع إيطاليا، والإمارات مع كل من جمهورية التشيك وأوكرانيا وفنلندا و الباكستان ورومانيا وماليزيا وسنغافورة، وكندا والهند وتايلاند. كما شملت الترتيبات الثنائية إقامة مشروعات مشتركة بين بعض الدول العربية وحكومات دول أخرى منها اتفاقية شراكه بين الأردن وفرنسا وإيطاليا وجمهورية التشيك ، والإمارات مع إيران وباكستان، والسعودية مع كل من استراليا واليابان وأمريكا، وفلسطين مع أمريكا والهند وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، وتونس والجزائر مع الاتحاد الأوروبي، ومصر مع كل من ألمانيا وروسيا وكندا واليابان وفرنسا، والمغرب مع كوريا، وموريتانيا مع الاتحاد الأوروبي. وشهد العام توقيع العديد من الترتيبات الثنائية والجماعية العربية اشتملت على اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات، من بينها اتفاقية بين الأردن والسعودية وبين الإمارات وتونس، وبين الأردن والجزائر، وبين سوريا ولبنان، وبين سوريا والجزائر. كما تم توقيع اتفاقيات تنظيم العلاقات بين البورصات في الدول العربية شملت اتفاقية بين بورصات البحرين والكويت وسلطنة عمان، وأخرى بين بورصات الكويت ومصر ولبنان، واتفاقية بين بورصات الأردن والبحرين. وتم الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة أو تأسيس مجالس مشتركة منها تأسيس اتحاد لتشجيع الاستثمارات بين تونس والجزائر ومصر والمغرب، وتأسيس مجلس لرجال الأعمال المصريين والعمانيين، وتأسيس مجلس أعمال مصري إماراتي، وتأسيس مجلس أعمال مشترك بين اليونان ودول المغرب العربي. كما تم الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة بين الدول العربية منها الاتفاق على إقامة خمسة مشروعات مشتركة بمبادرة من اتحاد المستثمرين العرب وشركتين بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإقامة مشروعات مصرية تونسية مشتركة، ومشروعات أردنية جزائرية مشتركة في مجال صناعة الأدوية وتأسيس بنك فلسطين الدولي بمساهمات من مختلف الدول العربية وتأسيس شركات كويتية مصرية وكويتية سورية ولبنانية سورية وسعودية مصرية وجزائرية مصرية و جزائرية موريتانية.

وبالنسبة لإقامة مدن صناعية ومناطق حرة فقد تم إقامة مدن صناعية جديدة في كل من الأردن والإمارات والسعودية وسوريا وقطر ولبنان ومصر. وكذلك تم إقامة مناطق حرة جديدة أو توسيع مناطق قائمة في كل من الإمارات وتونس والجزائر والكويت ومصر والمغرب واليمن. كما تم الاتفاق بين عدد من الدول العربية خلال العام على إقامة مناطق للتجارة الحرة المشتركة، منها الأردن مع الجزائر، ومصر مع لبنان ، والأردن مع تونس، والأردن مع مصر، وسلطنة عمان مع اليمن، ومصر مع السعودية، كما تم وضع مشروع اتفاق لبرنامج تنفيذي لإقامة منطقة حرة للتجارة العربية.

أما بالنسبة لمجهودات الترويج الأجنبية في الدول العربية فقد شهد هذا العام عقد العديد من الندوات في الدول العربية لترويج مشاريع استثمارية أجنبية بين أوساط المستثمرين العرب، شملت عقد ندوة "الاستثمار والتجارة الكويتية الصينية" في دولة الكويت، وعقد ندوتين عن الاستثمارات العقارية الهندية في دولة الإمارات، وندوة "فرص الاستثمار في جمهورية التشيك" في دولة الكويت، ومؤتمر "الصين والعالم العربي" في بيروت، وندوة "فرص الاستثمار في قطاع العقارات السكنية والتجارية في بريطانيا" في مسقط، وندوة "تشجيع الاستثمار بين السعودية والصين" في السعودية وندوة " الاستثمار في زنجبار" في كل من الشارقة ومسقط، وندوة "فرص الاستثمار في فنلندا" في الكويت، وندوة "فرص الاستثمار في إندونيسيا" في السعودية وندوة "فرص الاستثمار في تايلاند" في دبي. وبهدف ترويج مشاريعهم بين أوساط المستثمرين العرب، تمت زيارة السعودية من قبل وفد تجاري تايواني وآخر هندي، وزيارة دولة الكويت من قبل وفود رجال أعمال من الصين وفرنسا وبنغلادش و فنلندا و كندا وبولندا، وزيارة دولة الإمارات من قبل وفود من تايلاند وراوندا وبولندا وهنجاريا ومنغوليا وليتوانيا، وزار دول المغرب العربي وفد يوناني، وزار تونس وفد من بريطانيا وزار البحرين وفد من اليابان.

٦ . أسواق المال العربية :

توضح المعلومات المقارنة المتاحة أن أسواق المال العربية قد حققت تطورا ملحوظا خلال عام ١٩٩٦ من حيث القيمة الرأسمالية، حيث يلاحظ أن القيمة الرأسمالية لأكبر عشر شركات عربية قد بلغت ٣٤,٨ بليون دولار خلال العام مقابل ٣٣,٩ بليون دولار عام ١٩٩٥ أي بنسبة نمو ٢,٦٪ . كما تؤكد البيانات استمرار هيمنة الدول العربية في أسواق منطقة الشرق الأوسط ، حيث بلغ إجمالي القيمة الرأسمالية لأكبر (٥٠) شركة في الإقليم خلال العام حوالي ٨٥ بليون دولار ، شكلت حصة الشركات العربية منها ما قيمته ٥٩ بليون دولار (٣٣) شركة أي بنسبة ٦٩٪ بينما لم تحظ شركات دول باقي المنطقة (إسرائيل، تركيا، إيران وباكستان) إلا بحوالي ٢٦ بليون دولار (١٧) شركة . وتبرز المعلومات أهمية المملكة العربية السعودية في أسواق المنطقة ، حيث انتمت(١٥) شركة من أكبر (٥٠) شركة في الإقليم إلى المملكة كما كانت (٦) شركات سعودية من ضمن أكبر عشر شركات عربية .

وتبين المعلومات المتوفرة عن إحدى عشرة دولة عربية (إطار رقم ٢ – جدول "ب") أن القيمة الرأسمالية الإجمالية للشركات المدرجة في هذه الأسواق قد بلغت ١٠٥,٤ بليون دولار عام ١٩٩٦ ، استحوذت السعودية والكويت على أكثر من نصفها (بأنصبة نسبية بلغت ٣٨,٦٪ ، ١٦,٤٪ على التوالي) . وجاءت في المرتبة الثالثة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢٪ بينما

تقاربت نسبتا المغرب والبحرين (٧,٣٪ ، ٧٪ على التوالي) ، وتلتهما جمهورية مصر العربية بنسبة ٥,٩٪ ، وجاءت بعد ذلك كل من تونس والأردن ولبنان وقطر وعمان بنسب متفاوتة تراوحت بين (٣,٨٪ و ١,٨٪) .

وبلغ عدد الشركات التي تم رصدها (٢٥٧) شركة كان توزيعها كالآتي : (٤٩) شركة كويتية و(٤٨) شركة سعودية و (٣٢) شركة مصرية. جاءت بعد ذلك كل من المغرب (٢٥) شركة والإمارات (٢١) شركة وتونس (٢٠) شركة وعمان (١٩) شركة فيما استحوذت بقية الدول العربية المذكورة على (٤٣) شركة .

وتم استخدام معلومات أسواق المال العربية للنظر إلى القطاعات التي تحظى باهتمام المستثمرين حيث صنفت القطاعات التي رصدت إلى (٢٦) قطاعا (إطار رقم ٢ – جدول "أ") جاء في مقدمتها قطاع المصارف بقيمة رأسمالية بلغت ٤٩,١ بليون دولار (٤٦,٦٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية) ، ويمكن أن يفسر هذا الوضع بطبيعة الاقتصادات العربية في هذه المرحلة خصوصا فيما يتعلق باعتمادها على البترول وعائداته ، ثم قطاع الصناعات التحويلية بقيمة رأسمالية بلغت ١٢,٥ بليون دولار (١١,٨٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية) ، وجاء بعدها قطاع الإسمنت بقيمة ٩,١ بليون دولار تقريبا بنسبة (٨,٦٪) ثم قطاع الاتصالات بقيمة ٦,٦ بليون دولار بنسبة (٦,٣٪) ثم قطاعي العقار والكهرباء بمجموع قيمة رأسمالية بلغت ٨,٤ بليون دولار (وبنسب بلغت ٤,٨٪ ، ٣,٢٪ على التوالي) وتراوحت النسب لبقية العشرين قطاعا ما بين ٢,٦٪ إلى ٠,١٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية .

كذلك توزعت الشركات قطاعيا على نحو احتل معه قطاع المصارف الصدارة حيث بلغ عدد شركاته (٨٥) شركة (بنسبة ٣٣٪ من إجمالي عدد الشركات) وجاء قطاع الإسمنت الذي بلغ عدد شركاته (٢٩) شركة (بنسبة ١١,٣٪ من إجمالي عدد الشركات) . وجاءت بعدهما قطاعات المال والاستثمار (١٨) شركة ، الأطعمة والمشروبات (١٦) شركة والصناعات التحويلية (١٥) شركة فيما بلغ عدد الشركات في القطاعات العشرين الباقية (٩٤) شركة بنسبة ٣٦,٦٪ من إجمالي عدد الشركات) .

(اطار رقم ٢)
(أ) ترتيب القطاعات حسب القيمة الرأسمالية ١٩٩٦
(مليون دولار)

	القطـــاع	عدد الشركات	القيمة الرأسمالية	النسبة (٪)
١	المصارف	٨٥	٤٩١٢٢	٤٦,٦
٢	الصناعات التحويلية	١٥	١٢٥٠٩	١١,٨
٣	الإسمنت	٢٩	٩٠٩٨	٨,٦
٤	الاتصالات	٣	٦٦٥٤	٦,٣
٥	العقار	١٤	٥٠٥٧	٤,٨
٦	الكهرباء	٥	٣٣٧٨	٣,٢
٧	المال والاستثمار	١٨	٢٧٢٧	٢,٦
٨	الأطعمة والمشروبات	١٦	٢٥١٤	٢,٤
٩	الأسمدة	٣	٢٠٧٥	٢
١٠	شركات قابضة	٤	١٨٧٨	١,٨
١١	المواصلات	١٠	١٨٢٢	١,٧
١٢	التأمين	٩	١٧١٥	١,٦
١٣	الكيماويات والبتروكيماويات	٩	١٢٩٢	١,٢
١٤	الفنادق	٦	٨٧٠	٠,٨
١٥	الخدمات	٨	٨٦٠	٠,٨
١٦	التعدين	٢	٨١٣	٠,٨
١٧	صناعات الغذاء	٢	٧١٩	٠,٧
١٨	الصيدلية	٢	٥٠٤	٠,٥
١٩	التجزئة	٣	٤٨٣	٠,٥
٢٠	الحديد والصلب	٢	٤٦٦	٠,٤
٢١	الزراعة الحقلية	٣	٢٢٧	٠,٢
٢٢	المنسوجات	٣	١٨٥	٠,٢
٢٣	أدوات كهربائية	٢	١٦٤	٠,٢
٢٤	النفط والغاز	٢	١٣١	٠,١
٢٥	السيارات	١	٨١	٠,١
٢٦	الأخشاب	١	٥٩	٠,١
	الإجمالي	٢٥٧	١٠٥٤٠٣	١٠٠

(تابع اطار رقم ٢)
(ب) ترتيب أسواق المال العربية حسب القيمة الرأسمالية
(مليون دولار)

الترتيب	القطـــر	عدد الشركات	القيمة الرأسمالية	النسبة (٪)
١	السعودية	٤٨	٤٠٧٢٤	٣٨,٦
٢	الكويت	٤٩	١٧٢٥١	١٦,٤
٣	الإمارات	٢١	١٢٦٧٣	١٢
٤	المغرب	٢٥	٧٦٩٠	٧,٣
٥	البحرين	١٥	٧٣٦٦	٧
٦	مصر	٣٢	٦٢١٠	٥,٩
٧	تونس	٢٠	٤٠٢٣	٣,٨
٨	الأردن	١٥	٣٣٩٩	٣,٢
٩	لبنان	٢	٢٣٥٧	٢,٢
١٠	قطر	١١	١٨٦٣	١,٨
١١	عمان	١٩	١٨٤٧	١,٨
	الإجمالي	٢٥٧	١٠٥٤٠٣	١٠٠

المصدر : مجلة ميد ١٩٩٦ .

إطار رقم (٣)
الدول العربية والتصنيف حسب الملاءة الائتمانية

* شهد عام ١٩٩٦ تصنيف سبع دول عربية حسب الملاءة الائتمانية خلال العام هي: دولة قطر (صنفت بواسطة ستاندرد أند بورز و موديز و طومسون) ، والسعودية و تونس (موديز و طومسون)، و الكويت (موديز و إيبكا)، والأردن و سلطنة عمان (ستاندرد أند بورز و موديز)، و دولة الإمارات (موديز). كذلك شهد العام تصنيف شركات ومؤسسات مالية في أربع دول أخرى هي البحرين ومصر والمغرب ولبنان (أنظر الجدول المرفق رقم ه).

* كذلك شهد عام ١٩٩٦ قيام الشركة العربية لتصنيف الأهلية الائتمانية، (و هي أول وكالة عربية للتصنيف تم إنشاؤها عام ١٩٩٥ بالتعاون فيما بين وكالة "إيبكا" للتصنيف و صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية وتتخذ من البحرين مقرا لها) بافتتاح أول فرع لها تحت اسم "شركة المغرب العربي للتقييم" و التي اتخذت من تونس مقرا لها.

* كما هو معروف تلعب وكالات التصنيف دورا بالغ الأهمية وتتحمل مسئولية كبيرة تجاه مختلف الأطراف المعنية في أسواق الإقراض الدولية كالجهات المقترضة والمستثمرين وصانعي السوق و مدراء الإصدارات. لذلك يتوقع منها أن تقوم بتوفير "تقييم عادل وشامل وموضوعي ودقيق". فالتصنيف يؤثر مباشرة على كلفة التمويل بالنسبة للجهة المقترضة كما يؤثر على معدل العائد بالنسبة للمستثمرين بل أن وجود تصنيف مقبول أصبح أحد الشروط الأساسية لدخول بعض الأسواق. حيث تقوم السلطات المعنية في بعض الدول باستخدام التصنيف كمعيار للموافقة على إصدار سندات في أسواق أو عملات معينة. كما يتم استخدام التصنيف لتحديد قانونية وقابلية الإصدارات للإدراج في الأسواق المالية الرئيسية وكذلك لتحديد شروط بيع السندات في هذه الأسواق. وفي حالات كثيرة تقوم السلطات المعنية بوضع قيود أو حتى بمنع المستثمرين من شراء السندات ذات التصنيف المتدني.

* يشتمل التصنيف على ثلاث أنواع رئيسية على النحو التالي :-

(أ) تصنيف الدول حسب المخاطر السيادية: حيث يتم تقييم الدول استنادا إلى دراسة دقيقة لمختلف العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي كالعوامل السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية، إضافة إلى دراسة وتقييم تجربة الدول في خدمة ديونها ونظرة

تابع إطار رقم (٣)

شاملة لدخلها من العملات الصعبة في المستقبل المنظور. ويشكل التصنيف السيادي لأي دولة سقفا لتصنيف كافة الجهات المصدرة لأدوات الدين في هذه الدولة.

(ب) تصنيف الجهات الخاصة المقترضة: ويعتمد التصنيف على تقييم المعطيات الاقتصادية الكلية التي تشكل البيئة التي تعمل في إطارها هذه الجهات والتي تؤثر على قدرتها مستقبلا على توليد الدخل اللازم لمواجهة التزاماتها. كما يعتمد على تحليل للمعطيات الجزئية المتعلقة بنشاطات الجهة المقترضة مثل الإجراءات التنظيمية المحتملة، وطرح منتجات جديدة، وفائض إنتاج السلعة أو الخدمة على المستوى الدولي، والوضع التشغيلي للجهة المصدرة من ناحية قابليتها للتعامل مع أية تطورات طارئة، إضافة إلى المعطيات المتعلقة بأوضاعها المالية وخططها الاستراتيجية ووضعها التنافسي في السوق مقارنة بالجهات ذات الاختصاص المشابه.

(ج) تصنيف الجهات المصدرة لأدوات الدين: يعتمد تصنيف أداة الدين، بالإضافة إلى الاعتبارات الخاصة بالجهة المصدرة وبالدولة التي تنتمي إليها بجنسيتها، على اعتبارات تتعلق بالأداة نفسها مثل ارتباطها أو تبعيتها لطرف ثالث أو نصوص الإصدار التي قد تقلل من معدل الاسترداد في حال حدوث عجز عن الدفع وذلك بالنسبة للسندات متوسطة و طويلة الأجل التي يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة. أما بالنسبة للسندات أو الأدوات قصيرة الأجل فتشمل الاعتبارات الخاصة فيما يتعلق بمصادر السيولة البديلة مثل الأنشطة المصرفية والضمانات المقدمة من طرف ثالث وخطابات الاعتماد المعززة.

* ولتسهيل عملية التقييم فقد تم تطوير واستخدام معادلات رياضية وبرامج ونماذج تأخذ في الاعتبار الأوزان المختلفة لكل عامل من العوامل المؤثرة. وتقوم وكالة التصنيف على ضوء تقييمها لهذه المعطيات بإعطاء الجهة المصدرة لأداة الدين درجة في السلم المعتمد لديها تحدد مدى ملاءتها. وتختلف هذه الدرجات من وكالة إلى أخرى كما تختلف تبعا لنوع الدين (أنظر الجداول المرفقة لدرجات التصنيف لأهم وكالات التصنيف التي توفرت عنها معلومات).

٧ . الاستثمارات العربية البينية :

يتناول هذا القسم الاستثمارات العربية الخاصة المباشرة التي تم الترخيص لها في الأقطار العربية. و لا تشمل هذه البيانات الاستثمارات الوطنية المنتمية للقطر المضيف. و قد تم رصد البيانات من واقع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمشاريع التي منحت تراخيص بإقامتها خلال عام التقرير.

و قد استندت تقديرات هذا العام، مثلها في ذلك مثل تقديرات العام الماضي ، على المعلومات الرسمية التي تم الحصول عليها من أهم الأقطار العربية المضيفة للاستثمار. ويذكر في هذا الخصوص أن المؤسسة بصدد بناء سلسلة زمنية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية منذ بداية التسعينات تتصف بالاتساق الداخلي و المصداقية. و قد بدأ هذا الجهد في العام الماضي حيث أوضح كبر حجم هذه الاستثمارات مقارنة بما تم تقديره في التقارير التي سبقت تقرير عام ١٩٩٥ . و لا يزال العمل جاريا لاستقصاء حجم التدفقات للأعوام ١٩٩١-١٩٩٤ ، و من ثم تشتمل معلومات هذا التقرير على مراجعة لتقديرات عام ١٩٩٥ و رصدا أوليا لتقديرات عام ١٩٩٦.

تتمثل أهم مراجعة لتقديرات عام ١٩٩٥ في ملاحظة أن المعلومات التي تصدر عن الهيئة العامة للاستثمار في مصر، على سبيل المثال، عادة ما تصدر في شكل تراكمي الأمر الذي يتطلب مقارنة المعلومات لسنتين متتاليتين للحصول على التدفق السنوي و هو أمر لم يتم القيام به لعام ١٩٩٥ مما تسبب في تقديرات منحازة إلى أعلى. كذلك الحال بالنسبة للمعلومات المتوفرة بالنسبة لتونس و التي عادة ما يتم التصريح عنها بواسطة الجهات المسئولة في شكل أرقام تراكمية دون أن يكون ذلك واضحا من خلال السياق. هذا و قد تم تعديل هذه التقديرات في التقرير الحالي مما يعني أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية التي تم الترخيص لها عام ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ١٥٢٢,٣ مليون دولار وقد نتج هذا التعديل من تعديل أرقام تونس من ٢١٢ مليون دولار إلى ٥٥ مليون دولار و تعديل أرقام مصر من ١٤٢٨ مليون دولار إلى ٤٥٥ مليون دولار.

هذا و توضح تقديرات عام ١٩٩٦ أن الاستثمار العربي البيني الذي تم الترخيص له خلال العام قد بلغ حوالي ٢,١ بليون دولار مسجلا بذلك معدلا للزيادة بلغ حوالي ٣٨,٥٪ . و توضح التقديرات أن مصر لا تزال تحتفظ بمكان الصدارة في استقبال الاستثمارات العربية البينية بنصيب بلغ ٣٣,٧٪ من الإجمالي جاء بعدها في المرتبة الثانية السودان بنصيب بلغ ٢٦,٣٪ ، و يعزى هذا الترتيب المتقدم للسودان أساسا لتسجيل مشروع للنقل بلغت استثماراته

٢ بليون ريال سعودي (ما يعادل ٥٣٨ مليون دولار) و ذلك بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٦. و جاءت سوريا في المرتبة الثالثة (١٤,٤٪) ثم لبنان (١١,٩٪) ثم اليمن (٤,١٪) ثم تونس (٣,٣٪) ثم المغرب (٢,٩ ٪) .

على صعيد التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية حصل قطاع الخدمات على ٦٣,٧٪ من الإجمالي فيما بلغ نصيب قطاع الصناعة ٣٤,٥٪ ونصيب قطاع الزراعة ١,٨٪ .

هذا وجاءت السعودية على رأس قائمة أهم الأقطار المصدرة لرأس المال في مصر بنصيب من إجمالي الاستثمارات العربية المرخصة للعام بلغ ٣٢٪ . وجاءت الكويت في المرتبة الثانية بنصيب من إجمالي الاستثمارات العربية المرخصة للعام بلغ ١٩٪ . وجاءت ليبيا في المرتبة الثالثة بنصيب من إجمالي الاستثمارات العربية بلغ ٩٪ . وجاءت الإمارات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ٧٪ . هذا ويبلغ نصيب هذه الدول العربية الأربعة في جملة الاستثمارات العربية المرخصة للفترة تحت الدراسة ٦٧٪ ويوزع الباقي بين الدول العربية .

وفي السعودية جاءت الأردن في المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٤٩,٦٪ وجاءت بعدها لبنان (٣١,١٪) ثم البحرين (١٠,٧٪) وسوريا (٨,٦٪) .

أما في سوريا فقد جاءت الإمارات على رأس قائمة المستثمرين العرب بحصة قدرها ٤٢٪ من التكلفة الاستثمارية للمشاريع التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٩٦ . وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ ٢٣,٦٪ . واحتلت الكويت المرتبة الثالثة (١٥,٣٪) وكان نصيب الأردن ٦,٦٪ و لبنان ٤,٧٪ .

وجاءت العراق على رأس قائمة أهم الأقطار المصدرة لرأس المال في الأردن بنصيب بلغ ٤١,٦٪ وجاءت بعدها السعودية (٢٠,٩٪) ثم سوريا (١٩,٢٪) ومصر (٩,٢٪) وفلسطين (٥,٨٪) .

وفي المغرب جاءت البحرين في المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٣٧,٢٪ بينما جاءت السعودية في المرتبة الثانية (٢٩,٨٪) ثم الإمارات (٢٦,٤٪) ثم سوريا (٢,١٪) .

وفي تونس احتلت ليبيا المرتبة الأولى بحصة قدرها ٣٣,٦٪ جاءت بعدها السعودية بنصيب بلغ ٣٢,٩٩٪ ثم الجزائر (١٧,٨٪) والكويت (٧,٨٪) . وفي اليمن احتلت قطر المرتبة الأولى

(٦٢,٩٪) جاءت بعدها السعودية (٢٠,٢٪) ثم الإمارات (١٤٪) .

٨ . عمليات المؤسسة :

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام ١٩٩٦ (٦٤,٠٨٩,٣٥٥) دولارا أمريكيا، منها عقد ضمان قرض بقيمة (٦) ملايين دولار أمريكي أي بنسبة ٩,٤٪ من القيمة الإجمالية ، و (٢٢) عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة (٥٨,٠٨٩,٣٥٥) دولارا أمريكيا بنسبة ٩٠,٦٪ من القيمة الإجمالية. وبالمقارنة بقيمة العقود المبرمة خلال العام ١٩٩٥ والتي بلغت قيمتها (٦٣,١٤٦,١٥٩) دولارا أمريكيا ، فإن نسبة الزيادة بلغت ١,٥٪ .

وقد استفادت من العقود المبرمة أربع عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار أو مستوردة للسلع، جاءت في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنسبة ٣٣,٤٪ ، تلتها الجمهورية اللبنانية بنسبة ١٨,١٪ ، فجمهورية السودان بنسبة ١٦,٧٪ ، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة ١١,٤٪ ، فالمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ١٠,١٪ .

واستفادت من العقود المبرمة تسع دول عربية كدول مصدرة لرأس المال والسلع جاءت في مقدمتها البحرين بنسبة ١٨,٧٪ ثم الأردن بنسبة ١٦,٩٪ واليمن بنسبة ١٤٪ والكويت بنسبة ١٢,٧٪ والإمارات بنسبة ١٠,٩٪ وليبيا بنسبة ٩,٤٪ والسعودية بنسبة ٧,٣٪ ولبنان بنسبة ٥,٥٪ والمغرب بنسبة ٤,٥٪ .

أما بالنسبة للصادرات المضمونة فقد شملت قضبان ألمنيوم بقيمة ١٨,٤ مليون دولار، زيوت تشحيم ومنتجات نفطية أخرى ١٠,٥ مليون دولار، أدوية بشرية ومنتجات تجميل ٧,٨ مليون دولار ، مواد عازلة ٤,٨٨ مليون دولار، منتجات خشبية ٣,٢٥ مليون دولار ، منسوجات وسجاد ٢,٩٨ مليون دولار ، بلاط أرضيات ٢,٥ مليون دولار، كابلات هاتفية ٢,٣٣ مليون دولار، بيوت زراعية ٢,٢٥ مليون دولار، أسمدة ومركبات كيميائية ٠,٩٥ مليون دولار، معدات إنارة داخلية وخارجية ٠,٨٤ مليون دولار، أصباغ ودهانات ٠,٧٥ مليون دولار، أدوات تعبئة وتغليف ٠,٦٥ مليون دولار وأجهزة كهربائية ٠,١ مليون دولار.

ولم تؤد المؤسسة تعويضات خلال عام ١٩٩٦ وتمكنت من استرداد مبلغ ٤٧٥,٢٧٧ دولار أمريكي من أحد الأقطار العربية وذلك عن تعويض سبق أن أدته المؤسسة إلى أحد المستثمرين عن تحقق خطر الاستملاك في القطر المضيف.

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ١٩٨٤ - ١٩٩٥
(مليون دولار أمريكي)

القطر المضيف	١٩٨٤-١٩٨٩ (متوسط سنوي)	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٦	٠	١٢	١٢	١٥	١٨	٥
مصر	١٠٨٥	٧٣٤	٢٥٣	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	١٠٠٠
ليبيا	٥	١٥٩	١٦٠	١٥٠	١٦٠	٨٠	٩٠
المغرب	٧٣	٢٢٧	٣٧٥	٥٠٣	٥٩٠	٥٥٥	٤١٧
السودان	٥	(٣١-)	(١-)	٠	٠	٠	٠
تونس	٨٦	٧٦	١٢٦	٣٧١	٢٣٨	١٩٤	٢٥٠
جيبوتي	٠	٠	٠	٢	٣	٣	٤
موريتانيا	٥	٧	٢	٨	١٦	٢	٥
الصومال	(٥-)	٦	٠	٣	٢	١	١
البحرين	٩٦	(٤-)	(٧-)	(٩-)	(٥-)	(٣١-)	٦
العراق	٢	٠	(٣-)	(١-)	١	٠	٠
الأردن	٣١	٣٨	(١٢-)	٤١	(٣٤-)	٣	٤٣
الكويت	٠	(٦-)	١	٣٥	١٣	١٦	١٥
لبنان	٤	٦	٢	٤	٦	٧	٣٥
عمان	١١٦	١٤١	١٤٩	٨٧	٩٩	١٣٠	١٥٠
قطر	(٦-)	٥	٤٣	٤٠	٢٩	٣٧	٣٥
السعودية	١٠٨٤	١٨٦٤	١٦٠	(٧٩-)	١٣٦٩	١٣٤١	٨٩٠
سوريا	٥٠	٧١	٦٢	٦٧	٧٠	٧٦	٧٧
الإمارات	٥٦	(١١٦-)	٢٦	١٣٠	١٨٣	١١٣	١١٠
اليمن	٧	(١٣١-)	٥٨٣	٧١٩	٩٠٣	١٧	٢٠
الإجمالي	٢٧٠٠	٣٠٤٦	١٩٣١	٢٥٤٢	٤١٥١	٣٨١٨	٣١٥٣
النسبة لإجمالي العالم	٢,٣	١,٥	١,٢	١,٥	٢	١,٧	١

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الأونكتاد)، التقرير الدولي للاستثمار، جنيف.

جدول رقم (٢)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية ١٩٨٤ - ١٩٩٥
(مليون دولار أمريكي)

القطر المضيف	١٩٨٤-١٩٨٩ (متوسط سنوي)	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٧	٥	٥٠	٠	٠	٠	٠
مصر	١٣	١٢	٦٢	٤	٠	٤٣	١٦
ليبيا	٣٦	١٠٥	٠	٠	٠	٠	٠
المغرب	٠	٠	٢٣	٣٢	٢٣	٢٤	٢٦
تونس	٠	(-١)	٣	٥	٠	٦	٤
البحرين	١٢	(-٢١)	(-٨)	٠	(-٢٠)	٦	(-٥)
الأردن	٤		١٤	(-٣)	(-٥٣)	(-٢٣)	(-٣٢)
الكويت	٤٤٣	٢٣٩	(-١٨٦)	١٢١١	٨٤٨	١٠٧٥	١٠٤٤
لبنان	٨	(-٧)	(-٦)	(-٧)	(-٦)	(-٧)	(-٧)
عمان	٠	(-١)	(-٢)	(-١)	(-٤)	٧	١
السعودية	٣٥٩	(-٦١٣)	(-١٩٨)	٥	(-٤٩)	٨٢	١٣
الإمارات	٩	(-١٣)	١	١٧	٨	(-٤٨)	(-٨)
اليمن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٨٩١	(-٣٢٧)	(-٢٤٧)	١٢٦٣	٧٤٧	١١٦٥	١٠٥٢
النسبة لإجمالي العالم	٠,٧	(-٠,١)	(-٠,١)	٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٣

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (٣)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية

(٪)

القطـــــر	١٩٩٥	١٩٩٦
الأردن	٦,٢	٥,٢
الإمارات	٣	٤
البحرين	٢,٢	٢
تونس	٢,٤	٦,٩
الجزائر	٥,٢	٤,٤
جيبوتي	–	–
السعودية	٣	٤
السودان	٤,٩	٤,٧
سوريا	٤	–
الصومال	–	–
العراق	–	–
عمان	٣	٤
فلسطين	-٤,٩	-٣
قطر	٠	٢
الكويت	١	٤
لبنان	٥	٤
ليبيا	–	–
مصر	٣,٥	٤,٩
المغرب	-٦,٥	٤
موريتانيا	٦,٦	٧
اليمن	١,١	٤,٥

جدول رقم (٤)
مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطـــر	١٩٩٥	١٩٩٦	التغير في المؤشر (نقاط منوية)
الأردن	١,٥	-٢,٦	-٤,١
الإمارات	٥,٧	٦,٣	+٠,٦
البحرين	٦,٤	٥,٧	-٠,٧
تونس	٤,٢	٢	-٢,٢
الجزائر	١,٥	٣	+١,٥
جيبوتي	-	-	-
السعودية	٣,٣	٣,٣	٠
السودان	١,١	٣,٦	+٢,٥
سوريا	٥	٥	٠
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	٦,٥	١	-٥,٥
فلسطين	-	-	-
قطر	١٣,٥	-	-
الكويت	١٨,٤	٧,٨	-١٠,٦
لبنان	١٥,٩	١٨	+٢,١
ليبيا	-	-	-
مصر	١,٦	١,٣	-٠,٣
المغرب	٣,٥	٣	-٠,٥
موريتانيا	-٠,٢٥	-٣,١	-٣,٣٥
اليمن	٧,٦	٠,٦	-٧

* ملحوظة:
تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:-
- انخفاض العجز بأقل من نقطة منوية إلى ارتفاع بنقطة منوية واحدة = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة منوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاثة نقاط منوية ونصف النقطة = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط منوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

جدول رقم (٥)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

القطـــر	١٩٩٥	١٩٩٦	التغير في المؤشر (نقاط منوية)
الأردن	٥,٦	٣,٢	-٢,٤
الإمارات *	(٢,٣)	(٦,٦)	-٦,٦
البحرين	(٨,٥)	(١١,٤)	-١١,٤
تونس	٤	٣	-١
الجزائر	-	-	-
جيبوتي	-	-	-
السعودية *	٥,٨	(٠,١٥)	-٥,٩٥
السودان	٤,٩	٩,٥	+٤,٦
سوريا	١,٤	-	-
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	٦,٦	-	-
فلسطين	٤,٧	٥,٤	+٠,٣
قطر	٥	-	-
الكويت *	(١٧,٩)	(١٥,٦)	-١٥,٦
لبنان	٤٢,٧	٤٠,٣	-٢,٤
ليبيا	-	-	-
مصر	٠,٠٤	١,٥	+١,٤٦
المغرب	-	-	-
موريتانيا *	(٢,٧)	(٣)	-٣
اليمن	-	٣,٤	-

ملحوظة :
حققت كل من الإمارات والكويت والسعودية وموريتانيا فائضا في الحساب الجاري وحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.
تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:-
- ارتفاع العجز بنقطتين منويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة منوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة منوية واحدة إلى اقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين منويتين إلى اقل من أربع نقاط = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط منوية = ثلاث درجات.

جدول رقم (٦)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم ٪)

القطـــر	١٩٩٥	١٩٩٦	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٤	٧	+٣
الإمارات	٥,٥	٥	-٠,٥
البحرين	١	٢	+١
تونس	٦,٥	٣,٧	-٢,٨
الجزائر	٢٢,٥	١٩	-٣,٥
جيبوتي	-	-	-
السعودية	٥	٠,٨	-٤,٢
السودان	٩٣,٣	١٣٦	+٤٢,٧
سوريا	٢٢	٢٠	-٢
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	٢,٥	٤,٥	+٢
فلسطين	-	١٢	
قطر	٤	-	-
الكويت	٣,٢	٢,٥	-٠,٧
لبنان	٩,٩	٥,٢	-٤,٧
ليبيا	-	-	-
مصر	٩	٨,٣	-٠,٧
المغرب	٦,٣	٤,٤	-١,٩
موريتانيا	٦,٥	٤,٥	-٢
اليمن	٥٦	٢٨	-٢٨

• ملحوظة:
تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:-
- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة مئوية = ثلاث درجات.

جدول رقم (٧)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية
في مناخ الاستثمار

القطـــر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	٣	صفر	٢
الإمارات	صفر	صفر	٣
البحرين	صفر	صفر	٣
تونس	١	١	١
الجزائر	صفر	١	–
السعودية	صفر	١	٣
السودان	صفر	-٣	-١
سوريا	صفر	١	–
عمان	٣	صفر	صفر
فلسطين	–	–	صفر
قطر	–	–	–
الكويت	٣	صفر	٣
لبنان	صفر	١	٢
مصر	صفر	صفر	صفر
المغرب	صفر	١	–
موريتانيا	٢	١	٢
اليمن	٣	٣	–
المتوسط (درجـة)*	١	٠,٥	١,٦

المصدر : الجداول من (٤) إلى (٦) .

* ملحوظة:

(أ) تم احتساب المؤشر المركب كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

$$\frac{(١ + ٠,٥ + ١,٦)}{٣} = ١,٠٣$$

(ب) يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

أقل من ١ : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

من ١ إلى ٢ : تحسن في مناخ الاستثمار.

من ٢ إلى ٣ : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

جدول رقم (٨)
الاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها
خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦
(مليون دولار)

القطر المضيف	١٩٩٥	(٪)	١٩٩٦	(٪)
الأردن	٣٥,٧	٢,٣	٢٨,١	١,٣
الإمارات	–	–	صفر	–
البحرين	١٣	٠,٩	صفر	–
تونس	٥٤,٧	٣,٦	٧٠,٢	٣,٣
الجزائر	٣,٥	٠,٢	صفر	–
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	١٢,٢	٠,٨	٢٠,٦	١
السودان	٣٨,٨	٢,٥	٥٥٤	٢٦,٣
سوريا	٣٣٣,٥	٢١,٩	٣٠٣	١٤,٤
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
عمان	٤,٢	٠,٤	٢٤	١,١
فلسطين	٢٥٠	١٦,٤	صفر	–
قطر	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	–
لبنان	٢٥٠	١٦,٤	٢٥٠	١١,٩
ليبيا	–	–	صفر	–
مصر	٤٥٥	٢٩,٩	٧١١	٣٣,٧
المغرب	٥٩,٨	٣,٩	٦١,٢	٢,٩
موريتانيا	صفر	–	صفر	–
اليمن	١١,٩	٠,٨	٨٦	٤,١
الإجمالي	١٥٢٢,٣	١٠٠	٢١٠٨,١	١٠٠

جدول رقم (٩)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٦ في عينة من الأقطار العربية
(٪)

القطر المضيف	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	١٢,٨	–	٨٧,٢
تونس	٩,٢	١,١	٨٩,٧
السعودية	١٠٠	–	–
السودان	–	–	١٠٠
سوريا	٨٩,١	١٠	٠,٩
مصر	٤١,٤	٣,٣	٥٥,٣
المغرب	٢	٠,٥	٩٧,٥
اليمن	١٥,٦	٠,٢	٨٤,٢
المتوسط المثقل	٣٤,٥	١,٨	٦٣,٧

جدول رقم (١٠)
نصيب الأقطار العربية المصدرة
للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٦
(نسب مئوية)

الأقطار المصدرة	عينة الأقطار المضيفة للاستثمار								المتوسط المثقل (٪)
	الأردن	السعودية	السودان	سوريا	تونس	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	–	٤٩,٦	–	٦,٦	٠,٠١	–	٠,٣	٠,٩	١,٧
الإمارات	–	–	–	٤٢	–	٧	٢٦,٤	١٤	١١,٣
البحرين	–	١٠,٧	–	٢,٥	٠,٤٢	٣	٣٧,٢	–	٢,٩
تونس	–	–	–	–	–	–	٠,٧	–	٠,٠٢
الجزائر	–	–	–	٠,١	١٧,٨	–	٠,٣	–	٠,٧
السعودية	٢٠,٩	–	١٠٠	٢٣,٦	٣٢,٩٩	٣٢	٢٩,٨	٢٠,٢	٥٠
السودان	–	–	–	–	١,٠١	–	–	–	٠,٠٤
سوريا	١٩,٢	٨,٦	–	–	٠,٨٥	٢	٢,١	–	١,٣
العراق	٤١,٦	–	–	٠,٢	–	١	٠,٦	٠,٩	١,١
عمان	–	–	–	١,٩	–	–	–	–	٠,٣
فلطسين	٥,٨	–	–	٢,١	–	١,٥	–	٠,٢	١
قطر	–	–	–	–	–	–	٠,٢	٦٢,٩	٣
الكويت	–	–	–	١٥,٣	٧,٠٨	١٩	١	–	١٠,١
لبنان	٢,٢	٣١,١	–	٤,٧	–	٣	–	٠,٨	٢,٤
ليبيا	–	–	–	–	٣٣,٦	٩	١,٤	–	٤,٩
مصر	٩,٢	–	–	١	٢,٤٤	–	–	–	٠,٤
المغرب	١,١	–	–	–	٤,١٣	–	–	–	٠,٢
اليمن	–	–	–	–	٠,٣٥	١,٥	–	–	٠,٦
أخرى	–	–	–	–	–	٢١	–	٠,١	٨,١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول مرفق رقم (أ)
درجات التصنيف حسب وكالة " كابيتال أنتليجنس"

أ.أ التقييم المالي للمدى الطويل:

(أأأ)	وضع يتصف بقوة مالية مرتفعة؛ مختلف العوامل تدعم هذا الوضع وتجعل الملزم ليس موضع شك.
(أأ)	ليس في قوة التقييم الأعلى بالضبط، لكن الملزم يكون بعيدا شيئا ما عن مشاكل الدفع في المدى الطويل وليس موضع شك على المديين القصير والمتوسط.
(أ)	وضع قوي ولا يوجد سبب للقلق ؛ وأي ضعف في الوضع المالي أو الاتجاهات المالية يعوض عنها باعتبارات غير مالية مواتية.
(ب ب ب)	وضع عام مطمئن؛ ويمكن معالجة الضعف المالي الطفيف أو الضعف في العوامل الأخرى بكل سهولة.
(ب ب)	هناك بعض جوانب الضعف في الوضع المالي في المدى المتوسط. وربما تكون العوامل المساعدة الأخرى غير كافية لتجنب المساعدة الخارجية المؤقتة لمواجهة أي ظروف طارئة غير مواتية.
(ب)	يوجد ضعف أساسي في الوضع المالي ومن المستبعد أن توفر العوامل الأخرى حماية قوية من الظروف غير المواتية المفاجئة.
(ج ج ج)	وضع ضعيف؛ إما لوجود مشاكل مباشرة أو بسبب محدودية المقدرة على مجابهة الأوضاع غير المواتية. لكن يظل الملزم في قائمة الذين يمكن التعامل معهم، على الرغم من وجوب أخذ الدائنين في اعتبارهم نوعية علاقتهم به.
(د)	يقع دون المعايير المقبولة عادة وربما يكون في وضع لا يمكن الدفاع عنه.

أ.ب التقييم المالي للمدى القصير:

(أ.١)	مقدرة غير مشكوك فيها على الدفع في الوقت المحدد والتأثر بأوضاع غير مواتية مفاجئة أمر مستبعد .

(أ.٢)	مقدرة عالية جدا على الدفع في الوقت المحدد لكنها ربما تتأثر بالأوضاع غير المواتية المفاجئة.
(ب)	مقدرة كافية على الدفع في الوقت المحدد لكن يمكن أن تتأثر بصورة خطيرة بالأوضاع غير المواتية المفاجئة.
(ج)	مقدرة غير كافية على الدفع في الوقت المحدد بظل أوضاع غير مواتية في المدى القصير.
(د)	وضع قد لا يمكن الدفاع عنه وأقرب للقصور عن الوفاء بالالتزامات إذا لم تتوفر مساعدة خارجية عاجلة.

جدول مرفق رقم (ب)
درجات التصنيف حسب وكالة (موديز)

ب.أ التقييم المالي للمدى الطويل:

(أأأ)	الالتزامات ذات النوعية الأفضل، تتميز بأدنى درجة من مخاطر الاستثمار وتسمى بالالتزامات "مأمونة العائدات" وتكون دفعات سعر الفائدة محمية بواسطة هامش كبير أو بواسطة هامش مستقر بدرجة استثنائية، كما أن الأصل يكون مضمون الاسترداد. التغييرات المفاجئة لا تؤثر على متانة الوضع.
(أأ)	التزامات ذات نوعية عالية بكل المقاييس. ولكن تعطى تقييما أقل من سابقتها لأن هوامش الحماية قد تكون أقل أو أن التقلب في العناصر الحمائية قد يكون كبيرا.
(أ)	التزامات من الدرجة المتوسطة العليا وذات مزايا استثمارية مواتية عديدة. وتعتبر العوامل التي تؤمن دفع سعر الفائدة والأصل كافية، لكن ربما تكون هنالك عوامل ماثلة تنبئ بحساسية تجاه تخلف عن الدفع في المستقبل.
(ب أأ)	التزامات من الدرجة المتوسطة. وتبدو القدرة على تسديد دفعات سعر الفائدة وأصل الدين كافية في الوقت الحاضر. لكن ربما تكون هنالك حاجة لبعض العناصر الحمائية، أو ربما لا يمكن الركون إليها لفترة طويلة من الزمن. تفتقر مثل هذه الإصدارات إلى الخصائص الاستثمارية المتميزة، بل في الحقيقة نجدها ذات خصائص مضاربية أيضا.
(ب أ)	التزامات تتضمن عناصر مضاربية ولا يمكن الاطمئنان إلى مستقبلها. القدرة على تأمين دفعات سعر الفائدة والأصل معتدلة جدا وليست مضمونة تماما خلال الأزمات. وضع هذه الإصدارات محفوف بعدم التيقن.
(ب)	التزامات تفتقر بشكل عام إلى صفات الاستثمار المرغوب . وقدرة ضعيفة على تأمين دفعات سعر الفائدة والأصل، وكذلك على الالتزام بشروط أخرى في العقد خلال فترة زمنية طويلة.
(ج أأ)	التزامات ذات موقف ضعيف وربما تكون مثل هذه الإصدارات في حالة عدم قدرة على الوفاء أو فيها أوجه قصور أخرى ملحوظة.
(ج)	التزامات ذات "التقييم الأدنى" ، والإصدارات الحاملة لهذه الدرجة يمكن اعتبارها لا تتمتع بميزات الاستثمار الحقيقي .

ب.ب التقييم المالي للمدى القصير:

الدرجة (١) :	مقدرة فذة على دفع الالتزامات .
الدرجة (٢) :	مقدرة قوية على دفع الالتزامات ولكن بدرجة أقل من المجموعة السابقة .
الدرجة (٣) :	مقدرة مقبولة على دفع الالتزامات . ومن الممكن للتقلبات في الدخول أن تتسبب في تغييرات في مستوى ترتيبات حماية الديون .
غير محدد	لا تقع الجهات المصدرة ضمن أي تصنيفات التقييم أعلاه .

جدول مرفق رقم (ج)
درجات التصنيف حسب وكالة (إيبكا)

ج.أ التقييم المالي للمدى الطويل:

(أأأ)	التزامات تتميز بأدنى احتمال لحدوث مخاطرة استثمارية. ومقدرة عالية على دفع الأصل والفائدة، ولا يتوقع أن تؤدي التغيرات العكسية في الأوضاع التجارية أو الاقتصادية أو المالية إلى زيادة تذكر في مخاطر الاستثمار.
(أأ)	التزامات تتميز باحتمال منخفض جدا لحدوث مخاطر استثمارية. كما أن المقدرة على دفع الأصل وسعر الفائدة في الوقت المحدد عالية. ربما تؤدى التغيرات العكسية في الأوضاع التجارية أو الاقتصادية أو المالية إلى زيادة مخاطر الاستثمار لكن ليس بصورة كبيرة.
(أ)	التزامات تتميز باحتمال منخفض لحدوث مخاطر استثمارية. كما أن المقدرة على دفع الأصل وسعر الفائدة في الوقت المحدد قوية، على الرغم من أن التغيرات العكسية في الأوضاع التجارية أو الاقتصادية أو المالية قد تؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار.
(ب ب ب)	التزامات تتميز حاليا باحتمال منخفض لحدوث مخاطرة استثمارية. كما أن المقدرة على دفع الأصل وسعر الفائدة في الوقت المحدد تعتبر كافية على الرغم من أن التغيرات العكسية في الأوضاع التجارية أو الاقتصادية أو المالية من المرجح أن تؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار بصورة أكبر بالنسبة للالتزامات في التصنيفات الأخرى.
(ب ب)	التزامات تتميز بإمكانية وجود مخاطر استثمارية كبيرة وبالرغم من أن المقدرة على دفع الأصل وسعر الفائدة في الوقت المحدد متوفرة إلا أنها حساسة، بمرور الزمن، تجاه التغيرات العكسية في الأوضاع التجارية أو الاقتصادية أو المالية.
(ب)	التزامات تتميز بوجود مخاطر استثمارية، كما أن المقدرة على دفع الأصل وسعر الفائدة في الوقت المحدد غير مؤمنة بصورة كافية ضد التغيرات العكسية في الأوضاع التجارية أو الاقتصادية أو المالية.
(ج ج ج)	التزامات تتميز بإمكانية ملحوظة حاليا لعدم الوفاء، كما أن دفع الأصل وسعر الفائدة في الوقت المحدد يعتمد على توفر الأوضاع التجارية والاقتصادية و المالية المواتية .
(ج ج)	التزامات ذات طبيعة مضاربية عالية أو التزامات تتميز بمخاطر عدم وفاء عالية.
(ج)	التزامات في حالة عدم وفاء حاليا.

ج.ب التقييم المالي للمدى القصير:

(أ.١)	التزامات تسندها مقدرة عالية على الدفع في الوقت المحدد.
(أ.٢)	التزامات تسندها مقدرة جيدة على الدفع في الوقت المحدد.
(أ.٣)	التزامات تسندها مقدرة كافية على الدفع في الوقت المحدد.
(ب)	التزامات يحيطها عدم تيقن من حيث المقدرة على ضمان الدفع في الوقت المحدد.
(ج)	التزامات تتميز بمخاطرة عدم وفاء عالية أو التزامات في حالة عدم وفاء حاليا.

جدول مرفق رقم (د)
درجات التصنيف حسب وكالة (ستاندرد آند بورز)

د.أ التقييم المالي للمدى الطويل:

د.أ.١ درجة الاستثمار:

(أأأ)	مقدرة في غاية القوة على دفع سعر الفائدة وإعادة دفع الأصل.
(أأ)	مقدرة قوية جدا على دفع سعر الفائدة وإعادة دفع أصل الديون.
(أ)	مقدرة قوية على دفع سعر الفائدة وإعادة دفع أصل الديون على الرغم من أن الحساسية تجاه الآثار العكسية الناتجة عن تغيرات الظروف والأوضاع الاقتصادية أكبر مما في حالة الديون الواقعة ضمن التصنيفات عالية التقييم.
(ب ب ب)	مقدرة كافية على دفع سعر الفائدة وإعادة دفع أصل الديون. ولكن بالرغم من وجود عناصر حماية كافية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية غير المواتية ، أو الظروف المتغيرة، قد تؤدي إلى إضعاف هذه المقدرة.

د.أ.٢ درجة المضاربة:

	تعتبر الديون الحاصلة على التقييمات (ب ب) و (ب) و(ج ج ج) و (ج ج) و (ج) ذات خصائص مضاربية طاغية فيما يتعلق بالمقدرة على دفع سعر الفائدة وإعادة دفع أصل الديون. تشير الدرجة (ب ب) إلى أقل درجة من المضاربة بينما تشير(ج) إلى أعلاها.
(ب ب)	هناك نوع من عدم التيقن. من الممكن أن يؤدي التعرض لظروف أعمال أو ظروف مالية أو اقتصادية عكسية إلى جعل المقدرة على دفع سعر الفائدة وأصل الدين غير كافية.
(ب)	حساسية كبيرة تجاه عدم الوفاء الملزم يمتلك حاليا المقدرة على الوفاء بدفع سعر الفائدة وإعادة دفع الأصل. ولكن الظروف المالية أو التجارية أو الاقتصادية العكسية ستؤدي على الأرجح إلى شل المقدرة أو الرغبة في الدفع.
(ج ج ج)	حساسية ماثلة تجاه عدم الوفاء. و يعتمد الوفاء على توفر ظروف تجارية ومالية واقتصادية مواتية، ولكن بظل ظروف معاكسة، فمن المستبعد أن تكون لدى الملزم المقدرة على الدفع.

(ج ج)	ينطبق هذا التقييم على الدين التابع لدين سابق يندرج فعليا أو ضمنيا تحت التقييم (ج ج ج) .
(ج)	ينطبق على الدين التابع لدين سابق يندرج فعليا أو ضمنيا تحت التقييم (ج ج ج) . وربما يستخدم التقييم (ج) لتغطية حالة يكون فيها الإقرار بالإفلاس قد تم إعلانه بينما دفعات خدمة الدين لم تزل مستمرة.
(د)	في وضع عدم مقدرة على الوفاء بالدفع.

د.ب التقييم المالي للمدى القصير :

(أ ١)	كافة درجات الأمان فيما يختص بالدفع قوية.
(أ ٢)	مقدرة كافية على الدفع، إلا أن الدرجة النسبية للأمان أقل مما في حالة الإصدارات ذات التقييم (أ ١) .
(أ ٣)	مقدرة كافية على الدفع، إلا أنها أكثر حساسية تجاه الآثار السلبية لتغير الظروف من التصنيفات السابقة.
(ب)	مقدرة مضاربية على الدفع في الوقت المحدد.
(ج)	مقدرة مشكوك فيها على الدفع.
(د)	في وضع عدم مقدرة على الدفع.

الجزء الثاني
التقارير القطرية

(١) تقرير مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٩٦

(١)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

واصلت الحكومة سياسات التحولات الاقتصادية المتمثلة بتحرير التجارة الداخلية ترسيخا لاقتصاديات السوق ومواجهة قضايا البطالة والغلاء والفقر واتخاذ خطوات جديدة في سياسة التخاصية، وتم في هذا السياق تحويل سلطة الكهرباء ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركتين تملكهما الحكومة كخطوة أولى نحو تحويل ملكيتهما للقطاع الخاص. واستمرت الحكومة في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ والهادف لتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي لا يقل عن ٦٪ سنويا، واستبدلت دعم أسعار الخبز والأعلاف بتقديم مساعدات نقدية من خلال زيادة الأجور والرواتب للعاملين أو مساعدات مباشرة لغير العاملين، وتمضي الحكومة قدما في استكمال حزمة القوانين الاقتصادية المشجعة للاستثمار، فتقدمت بمشاريع قوانين تشمل مشروع قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، ومشروع معدل لقانون الجمارك ومشروع معدل لقانون الشركات ومشروع قانون الغذاء ومشروع معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب ومشروع قانون تنظيم الصناعة وتنميتها، وأقرت مشروع قانون جديد للعمال والعمل وصدر نظام لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

واستمرت الحكومة في تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية تجارة حرة ويتوقع إنجازها خلال عام ١٩٩٧، كما أنها تتفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. هذا وقد شهد عام ١٩٩٦ تشكيل حكومة جديدة.

٢ . الأداء الاقتصادي :

توضح الإحصائيات المتوفرة أن الاقتصاد الأردني قد حقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥,٢٪ بالأسعار الثابتة و ١٠,٨٪ بالأسعار الجارية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٨٩٨,١ مليون دينار أردني مقابل ٢٧٥٣,٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥ في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٥١٤٦,٦ مليون دينار مقابل ٤٦٥٤,٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥. وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية نموا بلغت نسبته ١٠٪ في قطاع التعدين و ٦٪ في كل من قطاعي الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة و ٣٪ في قطاع الزراعة و ٢٪ في قطاع الإنشاءات وهذه النسب أقل مما كانت عليه في العام

١٩٩٥ حيث بلغت ١٨٪ في قطاع التعدين و ٩٪ في قطاع تجارة الجملة والتجزئة و ٧٪ في قطاع الصناعات التحويلية و ٤٪ في قطاع الزراعة و ٥٪ في قطاع الإنشاءات.

وقد انعكست التطورات في الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا على مستوى متوسط دخل الفرد الأردني الذي يقدر بنحو ١٦٠٠ دولار، كما انعكست على الهيكلية القطاعية للاقتصاد الوطني حيث توسعت القطاعات الإنتاجية على حساب بعض القطاعات الاستهلاكية. وبفضل التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦ حققت معدلات الادخار نموا ملحوظا، حيث نمت المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١١,٨٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٢,١٪ عام ١٩٩٦ ويعود ذلك لانخفاض نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٨,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٨٧,٩٪ عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بالاستثمار الكلي فقد حدث نمو كبير في الإنفاق الاستثماري عام ١٩٩٦ بما نسبته ١٦٪ ليصل إلى ١٧١٦,٩ مليون دينار أو ما نسبته ٣٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت هذه النسبة ٣١,٨٪ عام ١٩٩٥.

وقد شهدت استثمارات القطاع الخاص نموا متميزا حيث ارتفعت مساهمته من ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٨١,٤٪ عام ١٩٩٦ ويعتبر هذا التغير أحد المؤشرات التي تدل على استعادة القطاع الخاص انطلاقته نحو قيادة مسار التنمية الاقتصادية في البلاد.

ومن المؤشرات الاستثمارية الرئيسة لعام ١٩٩٦ انخفاض حجم الاستثمار في قطاع البناء والإنشاءات من ٨١,٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧٧,٥٪ لعام ١٩٩٦، وإذا استمر هذا الاتجاه فانه يعني تغيرا هيكليا في طبيعة الاستثمارات والتحول نحو الاستثمار الإنتاجي الأمر الذي يشكل منعطفا إيجابيا في مسيرة التنمية الاقتصادية.

٣ . السياسة المالية:

استمرت سياسة تخفيض عجز الموازنة كجزء من سياسات الإصلاح المالي، وقد حققت الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ وفرا مقداره ٧٥,٩ مليون دينار أردني مقابل عجز مقداره ٤١,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٥ وذلك بفضل سياسة زيادة الاعتماد على الذات من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وتحسين الإيرادات المحلية لزيادة نسبة تغطيتها للنفقات الجارية والرأسمالية وسياسة دعم المدخرات من خلال تخفيض الاستهلاك لتوفير موارد إضافية محلية لزيادة الاستثمار الوطني. فقد قدرت الإيرادات العامة لعام ١٩٩٦ حسب إعادة التقدير بنحو ١٧٦٤,٣ مليون دينار أردني مقابل ١٥٦١,٠ مليون دينار أردني تمثل الإيرادات العامة الفعلية لعام ١٩٩٥ أي بزيادة نسبتها نحو ١٣٪ في حين قدرت النفقات الجارية والرأسمالية لعام

١٩٩٦ حسب إعادة التقدير بنحو ١٦٨٨,٤ مليون دينار أردني مقابل ١٦٠٢,٥ مليون دولار النفقات الجارية والرأسمالية الفعلية عام ١٩٩٥.

وقد بلغت حصيلة الضرائب الجمركية نحو ٥٦٠ مليون دينار في عام ١٩٩٦ مقابل نحو ٤٧٩ مليون دينار في عام ١٩٩٥. وبلغت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح في عام ١٩٩٦ حوالي ١٧٥ مليون دينار في حين كانت عام ١٩٩٥ حوالي ١٥٢,٤ مليون دينار، أما الضرائب والرسوم على العقارات فقد ارتفعت من ٦٥,٤ مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى ٦٨,١ مليون دينار عام ١٩٩٦. أما بالنسبة لموازنة عام ١٩٩٧ التي أقرها مجلس النواب الأردني فقد قدرت بمبلغ ١٩١٦ مليون دينار أردني حيث قدرت الإيرادات العامة بنحو ١٨٦٠ مليون دينار وبالتالي يتوقع أن يصل العجز نحو ٥٦ مليون دينار وقدرت الإيرادات المحلية بنحو ١٦٣١ مليون دينار منها ٩١٦,٥ مليون دينار إيرادات ضريبية و ٧١٤,٥ مليون دينار إيرادات غير ضريبية وقدرت النفقات الجارية بمبلغ ١٤٨١ مليون دينار في حين قدرت النفقات الرأسمالية بمبلغ ٤٣٥ مليون دينار.

٤ . السياسة النقدية :

واصل البنك المركزي الأردني سياسته الرامية إلى دعم الاستقرار النقدي، ويقوم بضبط وتوجيه السياسات النقدية في مجال الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي. فقد اصدر البنك المركزي شهادات إيداع بقيمة ١٥ مليون دينار في مطلع شهر نيسان/ إبريل وذلك لامتصاص السيولة من السوق. كما اصدر في مطلع ١٩٩٦ قرارا سمح بموجبه للبنوك بمضاعفة التسهيلات المقدمة للعملاء لأغراض شراء الأوراق المالية وذلك في إطار المراجعة المستمرة التي يجريها البنك المركزي بين الحين والآخر، وقد سمح البنك المركزي للبنوك الأردنية بإقراض القطاع التصديري بالعملات الأجنبية دون الحاجة إلى موافقة البنك المركزي المسبقة. وأصدر تعليمات للبنوك التجارية بالمساواة بين الحسابات الأجنبية للمقيمين وغير المقيمين وذلك لتحقيق مزيد من التحرر النقدي.

وقد ارتفعت موجودات البنك المركزي الأردني في نهاية العام ١٩٩٦ إلى ٣٤١٤,٣٦ مليون دينار من ٣٢٨٨,١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ٣,٨٤٪، وارتفعت الموجودات بالعملات الأجنبية في نهاية العام إلى ٢٢٨٥,٥٤ مليون دينار (٣٢٢٢,٦ مليون دولار) أي ما يعادل ٦٦,٩٤٪ من إجمالي موجودات البنك بزيادة نسبتها ٤,٥٩٪ عن عام ١٩٩٥. وبلغت الأرصدة والودائع بالعملات الأجنبية ١١٨٢,٥ مليون دينار (١٦٦٧,٣٣ مليون دولار) وموجودات أخرى بعملات أجنبية ٧٠٥,٣٤ مليون دينار. وفي جانب

المطلوبات بلغ إجمالي النقد المصدر ٩٩٦,١٧ مليون دينار وودائع الحكومة والمؤسسات العامة بالدينار الأردني ٢٥٨,١ مليون دينار وودائع البنوك ٤٥٩,٧٥ مليون دينار فيما ارتفع رصيد شهادات الإيداع لدى البنك المركزي إلى ٦١٧,٥ مليون دينار. أما المطلوبات بالعملات الأجنبية فبلغت في نهاية العام ١١٨٩ مليون دولار وإجمالي المخصصات ٩٢,٢ مليون دينار.

وتشير أرقام البنك المركزي إلى نمو الميزانية الموحدة للبنوك إلى ٨٨٣٩,٣ مليون دينار في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر بزيادة قدرها ٨٧,٢ مليون دينار عن الشهر السابق. واستقرت التسهيلات الائتمانية للمقيمين عند ٢٢٣٢,١ مليون دينار. وبلغت موجودات البنوك بالعملات الأجنبية في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٦٥١,٦٥ مليون دولار. وفي جانب المطلوبات بلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص ٣٦٣٤,٦ مليون دينار في نهاية الشهر منها ٨٣١,٢ مليون دينار بعملات أجنبية. وبلغ مجموع ودائع غير المقيمين ٢٢٠٦,٨ مليون دولار منها ٨٠٨,١ مليون دولار ودائع بنوك خارجية.

٥ . سياسات سعر الصرف :

واصل البنك المركزي الأردني سياسته الرامية إلى استقرار سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، والتي تمثلت في رفع أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الأردني وارتفاع أدوات الدين العام والتي واصل البنك المركزي الأردني إصدارها خلال العام إلى جانب تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات. وعلى الرغم من التذبذب البسيط الذي طرأ على قيمة سعر صرف الدينار الأردني إلا انه ظل بحدود ١,٤ دولار وهو المستوى الذي أستمر عليه منذ ثماني سنوات.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

لم ينعكس النمو في النشاط الاقتصادي على تحسن نشاط سوق عمان المالي إذ استمر التراجع في حجم التداول والانخفاض في كثير من الأسهم المتداولة منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٣ واستمر هذا التراجع خلال الأعوام الثلاثة التالية (١٩٩٤-١٩٩٦) حيث بلغ حجم التداول في السوقين النظامية والموازية لعام ١٩٩٦ نحو ٢٤٦,٨ مليون دينار، مقارنة بحوالي ٤١٨,٨ مليون دينار لعام ١٩٩٥ بنسبة انخفاض مقدارها ٤٠,٧٪. وعلى صعيد الحركة القطاعية لحجم التداول، احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى، حيث حقق ما مقداره ١١١,٤ مليون دينار وبنسبة ٤٤,٨٪ من حجم التداول الإجمالي، واحتل قطاع البنوك والشركات المالية المرتبة الثانية بحجم تداول مقداره ٨٣,١ مليون دينار بنسبة ٣٣,٤٪ تلاه قطاع الخدمات بحجم تداول مقداره ٥١ مليون دينار بنسبة ٢٠,٥٪ وأخيرا قطاع التأمين بحجم تداول مقداره ٣,١ مليون

دينار وبنسبة ١,٣٪. وقد وصل حجم التداول إلى أعلى مستوى له خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر حيث بلغ ٥١ مليون دينار أو ما نسبته ٢١٪ من إجمالي حجم التداول ووصل إلى أدنى مستوى له خلال شهر شباط/ فبراير حيث بلغ ١٢ مليون دينار فقط.

وأما على مستوى الأسعار فقد بلغ الرقم القياسي المرجح والذي يحتسبه السوق ١٥٣,٥ نقطة لإغلاق عام ١٩٩٦ مقابل ١٥٩,٢ نقطة لإغلاق عام ١٩٩٥ بانخفاض ٣,٦٪ وبالنظر إلى الرقم القياسي غير المرجح (البسيط) الذي يعطي وزنا متساويا لجميع الشركات، فقد أظهر تراجعا خلال عام ١٩٩٦ بما نسبته ١٧,٨٪. ويعزى الانخفاض في أحجام التداول وأسعار الأسهم خلال عام ١٩٩٦ إلى العديد من العوامل والتحديات التي واجهت السوق المالية، ويأتي في مقدمتها الأحداث والتطورات السياسية والأمنية والمعوقات التي تواجه مسيرة السلام في المنطقة بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والتي أبرزها استمرار النهج الذي تبناه البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني من خلال رفع الفوائد على الودائع وأدوات الدين العام وكذلك شح السيولة المتاحة للمستثمر نتيجة النشاط الكبير الذي شهدته إصدارات السوق الأولية خلال العامين الماضين (١٩٩٤-١٩٩٥).

وقد بلغت قيمة إصدارات الأسهم الجديدة خلال عام ١٩٩٦ نحو ١٨٧,٧ مليون دينار مقابل ٣٢٩,٨ مليون دينار لعام ١٩٩٥ بانخفاض نسبته ٤٣,١٪، ومما يذكر أن إقبال الجمهور على الاكتتاب بأسهم الشركات المساهمة العامة سواء حديثة التأسيس أو القائمة قد شهد تراجعا ملحوظا خلال عام ١٩٩٦ مقارنة مع العام السابق. ومن مظاهر هذا التراجع عدم تغطية الشركات لرؤوس أموالها المكتتب بها على الرغم من تحديد فترة الاكتتاب إلى الحد الأقصى المسموح به بموجب قانون الشركات.

أما بالنسبة لجانب التداول لغير الأردنيين في سوق عمان المالي فقد شهد زيادة ملحوظة خلال عام ١٩٩٦ سواء في عدد المؤسسات المستثمرة في السوق أو في أحجام التداول، فقد ارتفع عدد المؤسسات غير الأردنية التي استثمرت في السوق خلال العام إلى (١٩) مؤسسة مقابل (٩) مؤسسات في العام ١٩٩٥ علما بأن مجموع المؤسسات والصناديق الأجنبية المستثمرة في السوق قد بلغت (٥٥) مؤسسة معظمها تمثل مؤسسات مالية أوروبية وأمريكية قدمت حديثا إلى الأردن، كما ارتفعت أحجام تداول غير الأردنيين بيعا وشراء إلى حوالي ٤٤ مليون دينار لعام ١٩٩٦، وقد تركز نشاط تداول غير الأردنيين في الربع الأخير من العام . هذا وقد بلغت نسبة حجم تداول غير الأردنيين إلى إجمالي حجم التداول خلال العام نحو ١٨٪ وقد بلغ تداول العرب ٢٩ مليون دينار تشكل نحو ثلثي إجمالي حجم تداول غير الأردنيين خلال العام ويتوقع

خبراء الاستثمار في الأردن أن يصل حجم الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي خلال عام ١٩٩٧ إلى ما يزيد عن مائة مليون دولار بعد تحسن مناخ الاستثمار في الأردن وتطلع صناديق الاستثمار الدولية لعقد شراء أسهم (٤٥) شركة ذات ملاءة مالية وربحية عالية من أصل (٨٣) شركة يتم تداول أسهمها وتأتي هذه التوقعات بعد أن أصبحت أسعار الأسهم في سوق عمان مغرية للاستثمار بعد أن بلغت القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ١,٧ مرة في حين تصل في مصر إلى نحو ٣ مرات ، ونسبة القيمة السوقية إلى صافي الأرباح بعد الضرائب التي وصلت إلى ١٦,٣ مرة في حين تصل في مصر إلى ١٠ مرات فقط ، كما تأتي هذه التوقعات في ظل إمكانية تحسين أداء الشركات وربحيتها بعد استرداد الأردن لحصته التصديرية المتوقعة في السوق العراقي التي قد تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ بالإضافة إلى زيادة الصادرات الأردنية المتوقعة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام القادم.

٧ . التجارة الخارجية :

سجلت الصادرات الأردنية نموا ملحوظا في عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥ حيث بلغت الزيادة ما نسبته ٨٪، إلا أن هذه النسبة أقل بكثير من نسبة زيادة الواردات والتي بلغت ما نسبته ٢٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٦ مقارنة بالفترة نفسها من العام ١٩٩٥، وقد أدت هذه النتائج إلى زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري. ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات الأردنية إلى العراق خلال عام ١٩٩٦ إلى ما يزيد عن ٥٠٪ مما كانت عليه في عام ١٩٩٥ بالرغم من زيادة الصادرات الأردنية إلى السعودية ودول الاتحاد الأوروبي . ففي حين بلغت قيمة الصادرات الوطنية نحو ٥٠٠ مليون دينار أردني عام ١٩٩٥، فقد بلغت قيمتها نحو ٧٦٠ مليون دينار أردني خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦. وبلغت قيمة الواردات نحو ٢٣٤٠ مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ مقابل ٢٥٩٠ مليون دينار خلال عام ١٩٩٥. وقد بلغ العجز في الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ نحو ١٣٩٩ مليون دينار مقابل ١٣٤٨ مليون دينار خلال عام ١٩٩٥. ويعود السبب إلى زيادة قيمة المستوردات بصورة أساسية لزيادة قيمة المستوردات من الحبوب إلى جانب السلع الوسيطة والرأسمالية، أما زيادة الصادرات فتعود إلى زيادة صادرات الفوسفات والأدوية والأسمدة والمواد الغذائية.

٨ . ميزان المدفوعات:

يتضح من خطاب الموازنة أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد سجل تحسنا ملحوظا في عام ١٩٩٦ بتخفيض العجز إلى ٢٣٥ مليون دينار مقارنة مع ٢٥٧ مليون دينار عام

١٩٩٥ فتصبح نسبته ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب إلى التحسن في ميزان الخدمات كما يشير إلى ارتفاع صافي حوالات العاملين في الخارج بمبلغ ٢١٥ مليون دولار.

٩ . الديون الخارجية:

حقق الأردن إنجازات مرضية خلال عام ١٩٩٦ على صعيد إدارة المديونية الخارجية، فقد انخفض الرصيد المسحوب من القروض الخارجية من ٧٦١٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٦٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، وانخفضت بذلك نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ إلى نحو ٩٠٪ عام ١٩٩٦، إلا أن حجم المديونية في عام ١٩٩٦ ارتفع عن عام ١٩٩٥ والذي كان ٦٢٩٨,٩ مليون دولار، وذلك بسبب حاجة الاقتصاد الوطني لبعض الديون الاستثمارية والتي تم الحصول عليها بقروض ميسرة مما ينعكس أثرها إيجابيا على مختلف أوجه الاقتصاد الأردني المتلقية لهذه القروض. وتم تخفيض الرصيد المسحوب من القروض نتيجة للسياسات التي اتبعتها الحكومة من خلال عمليات شراء الدين وإعادة هيكلته والاعتماد على عمليات الاقتراض بشروط ميسرة وشطب جزء من الديون الخارجية. وقد ساهم تخفيض المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيف أعباء خدمتها السنوية في تحسين ملاءة الأردن الائتمانية وعزز مكانته الاستثمارية في الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

كما تم تخفيض حجم المديونية الداخلية والحد من أعبائها على الموازنة العامة إذ تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن رصيد الدين الداخلي بلغ في نهاية عام ١٩٩٦ نحو ٨٢٧,٤ مليون دينار مقابل ٨٣٧,٢ مليون دينار نهاية عام ١٩٩٥ الأمر الذي ساهم في توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص في تلبية متطلبات عمليات التنمية الاقتصادية.

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغت الاستثمارات الأجنبية المسجلة حسب قانون الشركات خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٩٦ حوالي ٢٦ مليون دينار أي ما نسبته ٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات. وكان عدد الشركات الأجنبية المسجلة خلال الفترة (١١) شركة في حين كان عددها (٢٢) شركة خلال الفترة نفسها من عام ١٩٩٥، وتم تسجيل (٤٣) شركة أجنبية غير عاملة خلال هذه الفترة من عام ١٩٩٦ مقابل (٩٧) شركة أجنبية غير عاملة خلال الفترة نفسها من عام ١٩٩٥ أي بنسبة انخفاض مقدارها ٥٠٪.

١١ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ القطاع الصناعي:

يأتي نمو القطاع الصناعي بفروعه النوعية الثلاثة من صناعات تحويلية وتعدينية وكهرباء في مقدمة القطاعات الاقتصادية ويقدر نموها بالأسعار الثابتة بنسبة ٦٪ لكل من الصناعات التحويلية والكهرباء والتعدينية وبنسبة ١٠٪ لقطاع الكهرباء وبلغت مساهمة القطاعات الصناعية الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٢٪ منها حوالي ١٦٪ لقطاع الصناعات التحويلية الواسع القاعدة و ٣,٦٪ لقطاع التعدين ٢,٣٪ لقطاع الكهرباء.

وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المسجلة الجديدة لعام ١٩٩٦ (٣٠١) مشروعا بقيمة ٢٨ مليون دينار ويعتبر ذلك تراجعا كبيرا مقارنة بعام ١٩٩٥ حيث بلغت المشاريع الجديدة (٥٣٣) مشروعا برأسمال قدره ١٥٥ مليون دينار.

وقد استفاد (١٩٩) مشروعا صناعيا جديدا و(٤٠) مشروعا سياحيا خلال عام ١٩٩٦ من مزايا قانون تشجيع الاستثمار فتمتعت كليا أو جزئيا بإعفاءات ضريبية. وقد أحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من المستفيدين من هذه الإعفاءات.

كما قامت مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية بإقامة العديد من البرامج الترويجية وبتنظيم المعارض والأسواق الدولية وتنظيم زيارات الوفود التجارية الاستثمارية إلى الأردن، وقامت بإنشاء مركز متخصص للتعبئة والتغليف بالإضافة إلى الإعداد لتأسيس مركز تدريب وتصميم الألبسة، وقد قدم بنك الإنماء الصناعي دعما للقطاع الصناعي بمنحه (١٢٧) قرضا صناعيا وخدميا قيمتها ٢٨,١ مليون دينار عام ١٩٩٦.

٢٠١١ قطاع الزراعة :

نما قطاع الزراعة بنسبة محدودة (٣٪) خلال عام ١٩٩٦. وقد استمرت وزارة الزراعة بتنفيذ مجموعة من البرامج التي تهدف إلى حفظ وصيانة المصادر الطبيعية وتحسين وتطوير المراعي وزيادة المحاصيل الحقلية في الأراضي البعلية ومحصول البطاطا ولاسيما في الأغوار ويبلغ عدد هذه المشاريع ١٥ مشروعا بكلفة ١٦٩ مليون دينار. ومنحت مؤسسة الإقراض الزراعي خلال عام ١٩٩٦ ما مقداره (٧٦٢٧) قرضا بقيمة ٢١,٢ مليون دينار بزيادة ٦١٪ عن عام ١٩٩٥. ويبلغ عدد الشركات الزراعية الجديدة المسجلة (٤) شركات برأسمال ٤ ملايين دينار.

٣٠١١ قطاع السياحة :

ارتفع عدد الفنادق السياحية عام ١٩٩٦ إلى (١٦٦) فندقا بسعة (٩٣٠٦) غرفة بزيادة ٩,٨٪ في عدد الغرف ويتوقع أن تصل أعداد الغرف إلى ١٨ ألف غرفة خلال الأربع سنوات القادمة. فقد وافقت وزارة السياحة خلال العامين الماضين على انشاء ما مجموعه (٢٩) مشروعا فندقيا بسعة (٤٢٩٣) غرفة برؤوس أموال ٢٠٠ مليون دينار، وتم تقدير الدخل السياحي لعام ١٩٩٦ بما مقداره ٧٧٠ مليون دولار، وقدر عدد القادمين من غير العرب خلال عام ١٩٩٦ ما مقداره ٥٣٠ ألف زائر مقارنا بـ ٥٠٥ ألف زائر عام ١٩٩٥ والقادمون العرب ٥٧٣ ألف زائرا مقارنا ٥٦٧ ألف زائر عام ١٩٩٥.

وقد منح البنك الصناعي خلال عام ١٩٩٥ ما مقداره (٤١) قرضا سياحيا بقيمة ١٥,٣ مليون دينار مقارنا بـ (٢٢) قرض قيمتها ٤,٩ مليون دينار عام ١٩٩٥.

٤٠١١ قطاع البناء :

استمر قطاع البناء في النمو حيث بلغت مساحة الأراضي المرخصة عام ١٩٩٦ ما مقداره ٥,٤٥ مليون متر مربع بزيادة ٦,٣٪ من عام ١٩٩٥ منها ٤,٣ مليون متر مربع للسكن و ١ مليون متر مربع لأغراض أخرى.

هذا وقد قدم بنك الإسكان قروضا للغايات الإسكانية والعقارية قيمتها ٨٢ مليون دينار، وتقوم المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتنفيذ مشاريع إسكانية.

١٢. التطورات التشريعية:

صدر في عام ١٩٩٦ نظام رقم (١) المتعلق بقانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، وقد أجاز هذا النظام للمستثمر غير الأردني أن يمتلك كامل أي مشروع أو نشاط اقتصادي دون وجود شريك محلي عدا المشاريع في مجال النقل البري والبحري والمقاولات الإنشائية وقطاع التجارة والخدمات والبنوك والتأمين والاتصالات والتعدين والمنتجات الزراعية. حدد النظام حصة المستثمر غير الأردني بما لا يزيد عن ٥٠٪ من قيمة أي مشروع في هذه المجالات، كما أجاز النظام للمستثمر غير الأردني شراء الأوراق المالية المدرجة في سوق عمان المالي على أن لا تزيد الملكية غير الأردنية في الشركة المساهمة العامة عن ٥٠٪ إلا إذا كانت نسبة الملكية غير الأردنية عند إغلاق الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة أكثر من ذلك، وحدد النظام الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع بمبلغ مائة ألف دينار أردني باستثناء الاستثمار في سوق عمان المالي الذي حدد بمبلغ ألف دينار أردني.

وصدر خلال العام نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٦ الذي حدد المناطق والقطاعات الاستثمارية المشار إليها في قانون تشجيع الاستثمار والذي حدد التسهيلات التي تمنح لكل منها.

وصادق البرلمان الأردني على مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦، وتشمل هذه الرسوم التي يتضمنها القانون، رسوم التعرفة الجمركية والتي تستوفى بموجب جدول التعرفة الصادرة بالاستناد لأحكام قانون الجمارك وضريبة إضافية موحدة وضريبة الأمانات الموحدة التي تجبى لصالح البلديات والجامعات بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٦ والضريبة الإضافية التي تستوفى بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ ورسوم الاستيراد التي تستوفى بموجب نظام الاستيراد والتصدير رقم (٧٤) لسنة ١٩٩٣.

وصدر عن البنك المركزي الأردني مجموعة من التعليمات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في الأردن منها السماح للبنوك التجارية بمضاعفة التسهيلات التي تقدمها للعملاء لأغراض شراء الأوراق المالية لتصل إلى نصف مليون دينار للشخص الطبيعي ومليون دينار للشخص الاعتباري، والسماح للبنوك التجارية بإقراض المصدرين بالعملة الأجنبية دون الحاجة إلى موافقة البنك المركزي المسبقة.

واتجهت الحكومة الأردنية خلال العام لتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الدول العربية بدلا من البروتوكولات التجارية، وفي هذا الإطار تم التصديق على اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من البحرين ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية وتم توقيع اتفاقية مماثلة مع كل من السعودية ولبنان. وتم خلال العام التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السورية المشتركة واللجنة الأردنية اليمنية المشتركة ليشمل التعاون توسيع الإعفاءات الجمركية وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري.

(إطار رقم ١-١)
فرص الاستثمار

١ - قطاع الصناعة :

* صناعة قطع الغيار للسيارات والمكائن .
* صناعة مواد البناء .
* صناعة معدات الصيانة .
* الصناعات التجميعية بما فيها تجميع المركبات .

٢ - قطاع المقاولات :

* شركات مقاولات عملاقة .

٣ - قطاع الزراعة :

* مشاريع زراعية في منطقة وادي الأردن والأغوار .
* الصناعات الغذائية للاستهلاك المحلي والتصدير .

٤ - قطاع التجارة :

* شركات لتصدير المنتجات الأردنية .

٥ - قطاع التمويل والبنوك :

* إقامة مراكز لتقييم الملاءة المالية للمقترضين .
* شركات معلومات تجارية .
* شبكة لتبادل المعلومات بين البنوك العاملة في الأردن .

٦ - قطاع النقل :

* أسطول للنقل البري والبحري والجوي .
* شركات مناولة وتغليف .
* شركات تخليص .

٧ – قطاع الخدمات الصحية :

* مستشفيات متخصصة .
* مختبرات ومراكز للأشعة .
* صناعة الأدوية .

٨ – قطاع السياحة :

* مراكز سياحية .
* مراكز للتدريب السياحي .
* فنادق في منطقتي البحر الميت وخليج العقبة .
* منتزهات ومطاعم .

(٢)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٦

(٢)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

ساهمت مجموعة من العوامل المحلية والخارجية في دفع عجلة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٩٦. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية بمعدل ٣٠٪ خلال العام المذكور- مقارنة مع متوسط أسعار عام ١٩٩٥ - إلى ارتفاع عائدات النفط بمعدل ١٥٪ ومن ثم زيادة الإنفاق المحلي على عدد من المشاريع الإنمائية الجديدة. كما كان للموقع الجغرافي المتميز أثره في أن تلعب الإمارات دورها المحوري في التجارة الشرق الأوسطية باعتبارها مركزا إقليميا رئيسيا لإعادة التصدير في المنطقة.

على الصعيد السياسي واصلت الإمارات الاضطلاع بدورها البارز على المستويين العربي والإقليمي حيث تستأثر قضية الجزر العربية الثلاثة التي تحتلها إيران بالأولوية المطلقة على الصعيدين الرسمي والشعبي في محاولة منها لوضع حد لهذه القضية بكل الوسائل السلمية الممكنة.

٢ . الأداء الاقتصادي :

سجل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات عام ١٩٩٦ رقما قياسيا بلغ ١٦٠,٧ بليون درهم (٤٣,٧ بليون دولار) محققا معدل نمو قدره ٨,٩٥٪ وقد أمكن تحقيق هذه الطفرة بفضل السياسة التي انتهجتها الدولة المتمثلة في تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية وصولا إلى التخفيف من غلبة وسيادة القطاع النفطي على مصادر الدخل القومي.

وكان من نتائج هذه السياسة نمو القطاعات غير النفطية بمعدلات عالية حيث حقق قطاع الصناعات التحويلية نسبة زيادة بلغت ٩,٨٪، فيما حقق قطاع النقل والمواصلات وقطاع البناء والتشييد وقطاع العقارات والخدمات معدلات نمو بلغت ٩,١٪، و ٨,٨٪ و ٧,١٪ على التوالي. من جهة أخرى بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ٩,٢٪ في حين بلغت مساهمة كل من قطاع التشييد والبناء وقطاع العقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي ٨,٨٪ و٨,١٪ على التوالي.

٣ . السياسة المالية :

تولى الدولة السياسة المالية اهتماما خاصا في برنامج الأولويات الاقتصادية لما لها من أهمية مركزية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. فقد سعت الدولة في السنوات الماضية وفي ظل تدني العائدات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية إلى إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام من جهة واستمرار الإنفاق لمتابعة زخم النشاط الاقتصادي وتجنب الآثار الاقتصادية للتباطؤ الاقتصادي من جهة أخرى.

تميزت موازنة الحكومة الاتحادية لعام ١٩٩٦ بزياد المصروفات والإيرادات وارتفاع العجز الكلي عن عام ١٩٩٥ – حيث ارتفعت الإيرادات العامة من ٥٣,٥ بليون درهم في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٥,٧ بليون درهم في عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٢,٢ بليون درهم – وتشكل الإيرادات النفطية حوالي ٦٠٪ من جملة الإيرادات.

أما النفقات العامة فقد شهدت معدل زيادة قدرها ٥,٩٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ حيث ارتفعت من ٦١,٩ بليون درهم في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦٥,٥ بليون درهم في عام ١٩٩٦. وتمثل النفقات الجارية حوالي ٧٠,٤٪ من النفقات الكلية. وبذلك شهدت الموازنة العامة ارتفاعا في العجز الكلي من ٨,٣ بليون درهم في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٩,٨ بليون درهم في عام ١٩٩٦، مما يشير إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الموازنة العامة من ٥,٧٪ إلى ٦,٣٪ في عام ١٩٩٦.

٤ . السياسة النقدية :

في إطار دوره كمستشار مالي للدولة أتخذ مصرف الإمارات المركزي سلسة من الإجراءات التي تكفل سلامة الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي. وقد شملت هذه الإجراءات إصدار قواعد جديدة بشان كثافة رأس المال حيث أصبح لزاما على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال قدره ١٠٪ من إجمالي أصولها المرجحة بالمخاطر، وكذلك تنظيم قواعد التركزات الائتمانية والنسب الملائمة للائتمان المكشوف بهدف الحد من ظاهرة الائتمان لمقترض واحد. كما شملت الإجراءات تعديل نظام الوسطاء الماليين والنقديين ليواكب التطورات العالمية في تنظيم تداول الأسهم والسندات المحلية والأجنبية والعملات في عمليات السوق النقدية. وتشير البيانات المتوفرة أن السيولة الإجمالية قد بلغت حوالي (١٥٧) بليون درهم ومنها حوالي (١٢٥,٦) بليون درهم سيولة محلية يشكل عرض النقد منها حوالي (٣١,٤) بليون درهم فيما تشكل الودائع شبه النقدية حوالي (٩٤,٢) بليون درهم. من جهة أخرى بلغت الموازنة المجمعة للمصارف التجارية حوالي (٢٧٩,٩) بليون درهم.

هذا وقد شهد قطاع الخدمات المالية تطورا واضحا في مجمل أداء الجهاز المصرفي نتيجة للجهود الكبيرة التي يبذلها مصرف الإمارات المركزي في تنظيم فعاليات هذا الجهاز واعتماد سياسة نقدية منفتحة ومتوافقة مع السياسات المالية والاقتصادية للدولة. وقد شهد عام ١٩٩٦ توجه بعض البنوك العالمية إلى إنشاء مكاتب تمثيل لها بالإمارات مما يعتبر مؤشرا على مدى ثقة البنوك والمؤسسات المالية العالمية في متانة واستقرار الاقتصاد الوطني.

كان معدل التضخم قد بلغ عام ١٩٩٥ حوالي ٥,٥٪ نتيجة لارتفاع الأسعار وضعف سعر صرف الدولار مما زاد كلفة الواردات، إلا أن الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة إلى أسعار الخدمات العامة قد ساهم في السيطرة على النزعة التضخمية مما ساعد على إبقاء معدل التضخم في حدود ٥٪.

٥ . سياسات سعر الصرف :

تحسن سعر صرف الدرهم مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام ١٩٩٥ فقد ارتفع سعر صرف الدرهم مقابل كل من الدولار الأمريكي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني، كما أنه تحسن نسبيا مقابل الين الياباني . هذا وقد بلغ سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي حوالي ٣,٦٧١ درهم للدولار خلال عام ١٩٩٦.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

على الرغم من النشاط الكبير الذي تتميز به سوق تداول الأسهم في الإمارات إلا أنها تظل سوقا غير رسمية. وتتم عمليات التداول حاليا عن طريق الوسطاء ومكاتب السمسرة التي تؤثر في تحديد اتجاهات السوق والأسعار في غياب وجود معلومات دقيقة عن عمليات التداول وطلبات الشراء. ويتركز التداول حاليا على اسهم حوالي (٢٠) شركة كبرى في حين لا يزال التداول ضعيفا على اسهم باقي الشركات. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات المساهمة التي يجري تداول أسهمها في السوق حاليا يزيد على (٦٠) شركة عامة مساهمة من بينها عدد من البنوك. ويبلغ مجموع رؤوس أموال هذه الشركات حوالي ٤٦ بليون درهم مما يجعلها في مقدمة أسواق الأوراق المالية في المنطقة.

هذا وقد تم أعداد مشروع قانون للسوق إلا أن المشروع لم يصدر بعد بسبب عدد من العوامل منها الاتفاق على مقر للسوق وعدم استكمال البناء التشريعي حيث يتطلب إصدار قانون السوق صدور القانون التجاري وقانون الشركات اللذين لم يصدرا بعد.

٧ . التجارة الخارجية :

سجلت الصادرات وإعادة التصدير رقما قياسيا خلال عام ١٩٩٦ بلغت ١٠٧,٦ بليون درهم (٢٩,٣ بليون دولار) منها صادرات نفطية قيمتها ٦٥,٦ بليون درهم (١٧,٩ بليون دولار) وهي بذلك تشكل ما نسبته ٦١٪ من إجمالي الصادرات. وتعزى هذه النسبة العالية من مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات إلى الزيادة التي شهدتها أسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٦. وتعتبر اليابان ودول المجموعة الأوروبية من أهم الشركاء التجاريين تصديرا إلى واستيرادا من دولة الإمارات.

أما على جانب الواردات فقد بلغت جملتها حوالي ٩٣,٣ بليون درهم (٢٥,٤ بليون دولار). وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل فائضا قدره ١٤,٣ بليون درهم (٣,٩ بليون دولار) خلال عام ١٩٩٦ وهو ما يزيد عن الفائض المسجل في عام ١٩٩٥ والبالغ ٣,٧ بليون دولار.

٨ . ميزان المدفوعات :

تشير البيانات المتوفرة إلى عجز في ميزان المدفوعات قدره ٩٦٢ مليون درهم (٢٦٢ مليون دولار) مقارنة بحوالي ١٠٤٠ مليون درهم (٢٧٠ مليون دولار) في عام ١٩٩٥ حيث سجل تحسنا طفيفا نسبته ٣٪. هذا وقد بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦,٦٪.

٩ . الديون الخارجية :

توضح المصادر الرسمية أن إجمالي الدين الخارجي للإمارات قد بلغ حوالي ١٠,٨٤ بليون دولار تشكل الديون قصيرة الأجل حوالي ٩٠٪ منها (حوالي ٩,٨ بليون دولار) . وتشكل الديون الخارجية حوالي ٢٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. هذا وقد بلغت خدمة الدين حوالي ١,٠٨ بليون دولار.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دولة الإمارات قد بلغت في المتوسط نحو ١٤٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٤ ، وأن هذه التدفقات انخفضت خلال عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٢٠ مليون دولار . وتشير المصادر نفسها إلى أن يحافظ معدل التدفقات الاستثمارية على نفس المستويات التي بلغتها خلال السنوات الأولى من التسعينات أي في حدود ١٣٥ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط والغاز:

يشكل القطاع النفطي عصب الاقتصاد الإماراتي حيث يبلغ الاحتياطي الثابت من النفط الخام ما يقل قليلا عن ١٠٠ بليون برميل فيما يبلغ الاحتياطي الثابت من الغاز الطبيعي حوالي ٥٨٠٠ بليون متر مكعب. وتبلغ حصة الإمارات حسب سلة إنتاج (الأوبك) حوالي ٢,٤ مليون برميل من الخام يوميا، فيما يبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي حوالي ٢٠٠٠ مليون قدم مكعب يوميا.

ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ إلى ٣٦٪ من ٣٤٪ في العام السابق. وقد جاءت هذه الزيادة أساسا نتيجة لتنفيذ العديد من المشاريع في مجال تكرير النفط حيث ارتفعت طاقة التكرير إلى حوالي ٢٣٥ ألف برميل يوميا من المنتظر أن ترتفع إلى حوالي ٢٧٥ ألف برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٧. وقد حقق القطاع النفطي نسبة زيادة بلغت ١٥٪ بسبب تحسن أوضاع السوق النفطية حيث بلغت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات النفطية حوالي ٦,٧٪ (من حوالي ١٢,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٢,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٦).

٢٠١١ القطاع الصناعي :

في إطار استراتيجيتها المرتكزة على تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية أولت الدولة القطاع غير النفطي اهتماما خاصا. ويأتي القطاع الصناعي في مقدمة الأولويات باعتباره القطاع الأكثر تأهيلا لقيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وانطلاقا من هذه القناعة بادرت الدولة بتوفير الدعم للقطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية بتبني سياسة خصخصة المشاريع الحكومية ذات الربحية المضمونة والتوسع في إقامة المدن والمناطق الصناعية فضلا عن إشراك القطاع الخاص في رأس مال عدد من شركات القطاع العام.

شهدت القاعدة الصناعية توسعا ملحوظا خلال عام ١٩٩٦ إذ بلغ أجمالي عدد المنشآت الصناعية حتى نهاية العام (١٥١٢) منشأة صناعية بزيادة (٢٦٩) منشأة عن عام ١٩٩٥. وقد ساهم تنفيذ العديد من المشاريع في القطاع الصناعي- خاصة في قطاع الصناعة التحويلية- في ارتفاع القيمة المضافة الصناعية وبالتالي إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى حقق القطاع الصناعي بفروعه المختلفة معدلات نمو عالية خلال السنوات

الخمسة الأخيرة بلغ معدلها الوسطي حوالي ٦,٤٪. كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بصورة مطردة خلال الفترة المذكورة.

٣٠١١ قطاع البناء والتشييد :

شهد قطاع البناء والتشييد – وللعام الخامس على التوالي – معدلات نمو مرتفعة. وقد انعكس هذا التطور على مساهمة القطاع في الناتج المحلي إذ بلغت حوالي ١١,٢٪ في عام ١٩٩٦ – ومن أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو في هذا القطاع الزيادة السكانية والعمرانية التي تشهدها الإمارات بالإضافة إلى الزيادة المطردة في عدد مشاريع البنى الأساسية.

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات التي يرتادها الاستثمار الخاص نسبة للعائد المجزي مقارنة بالانخفاض النسبي في التكلفة الاستثمارية. كما أن مساهمة الاستثمارات الحكومية في بعض مشاريع البنى الأساسية – خاصة الكبيرة منها مثل صناعة تكرير النفط – تساهم في تنشيط واستمرارية أداء هذا القطاع.

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة البحرين لعام ١٩٩٦

(٣)
مناخ الاستثمار في دولة البحرين
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

شـهدت البحرين تطورا سياسـيا هاما خلال العام مع إعـادة تشكيل مجلس الشـورى وتوسـيع اختصاصاتـه وصلاحياتـه ورفـع عدد أعضائـه إلـى (٤٠) عضوا بـدلا عن (٣٠) وذلـك في مسعى من الحكومة لتوسيع قاعدة المشـاركة السياسية والدفع بدماء جديدة لدعم مسيرة الشورى في البلاد . وبموجب الأمـر الأميري رقم (١٦) لعـام ١٩٩٦ تم تعيين أعضاء مجلس الشورى الذي اشـتمل علـى (٢٢) عضوا من أعضـاء مجلس الشـورى السـابق و (١٨) عضوا جديدا يدخلون لأول مرة .

ويجئ التعديل بعد مرور أربع سنوات على تأسيس مجلس الشورى بموجب مرسوم أميري في عـام ١٩٩٢ ليزيد من فاعليـة مجلس الشـورى بإعطائـه المزيد من الصـلاحيـات لمناقشـة كافـة القضايا التي تهم المواطنين دون الاكتفاء بالمسائل التي تحيلها إليه الحكومة.

وعلى صعيد آخر تم تقسـيم البحريـن إلى أربع محافظـات هـي محافظـة العاصمـة ومحافظـة المحرق والمحافظة الشـمالية والمحافظـة الجنوبية . وبموجـب المرسوم بقـانون رقم (١٦) لعام ١٩٩٦ بشأن نظام المحافظات منح المحافظ سلطات واسعة لإدارة محافظته وفقا للسياسة العامة للدولة وأحكام القانون على ضوء مـا يفوضه فيه الوزراء ورؤسـاء المؤسسات والهيئات العامة طبقا للسياسة التي يضعها مجلس الوزراء.

٢. الأداء الاقتصادي :

تشـير التقديرات الخاصـة بـأداء الاقتصـاد البحريني إلى أن النـاتج المحلـي الإجمـالي قد حقق ارتفاعا طفيفـا في عام ١٩٩٦ نسبته ٦,١٪ عن عام ١٩٩٥، إذ ارتفع من حوالي ٥,٠٥ بليون دولار إلـى ٥,٣٦ بليون دولار فـي عـام ١٩٩٦، وقـد بلغ معـدل نمو النـاتج المحلي الإجمـالي الحقيقي ٣,١٪ في عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٢٪ في عام ١٩٩٥.

هذا وقـد بلغت مسـاهمة القطـاع النفطي في النـاتج المحلي حوالـي ١٩,٥٪ مقابل ١٦,٦٥٪ في عـام ١٩٩٥. وتعزى هـذه الزيـادة إلى ارتفـاع أسـعار النفـط وزيـادة الإنتـاج من النفط والغـاز الطبيعـي. أما مسـاهمة القطاعـات غير النفطيـة في النـاتج المحلـي فقد بلغت ٨٠,٥٪ فـي عام ١٩٩٦.

وقد حقق قطاع المؤسسات المالية والمصرفية والتأمين ، وقطاع المواصلات والاتصالات ، وقطاع التجارة معدلات نمو خلال العام بلغت ١٦,٦٪ و ١٢,٥٪ و ٢,٥٪ على التوالي .

٣. السياسة المالية:

تتمثل الأهداف الرئيسية للميزانية العامة لعام ١٩٩٦ في تقليص العجز السنوي في الميزانية إلى مستويات معقولة يمكن الوفاء بمتطلباتها، وكذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول، بجانب تشجيع القطاع الخاص للمبادرة والاستثمار في المرافق العامة. كما يمكن إيجاز الملامح الرئيسية للميزانية في دعم قطاعات الخدمات، بالإضافة إلى دعم برامج التنمية البشرية وتوفير الحوافز التشجيعية للقطاعات المختلفة.

سجلت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام ١٩٩٦ فائضا وقدره ٦ مليون دينار ، إذ بلغت الإيرادات ٦٣٣,٣ مليون دينار مقابل مصروفات وقدرها ٦٢٧,٣ مليون دينار ، وتشير المصادر الرسمية إلى أن الفائض في الميزانية يعزى إلى تحسن أسعار النفط خلال عام ١٩٩٦، هذا وتمثل المصروفات المتعلقة بالرواتب والأجور حوالي ٤٩٪ من إجمالي المصروفات العامة للدولة ، بالإضافة إلى النفقات المتكررة الأخرى وخاصة تلك النفقات التشغيلية اللازمة للمشاريع التي تم تنفيذها في قطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه والطرق والمجاري والإسكان وغيرها من الخدمات العامة الأخرى المقدمة للمواطنين .

٤. السياسة النقدية :

نتيجة للزيادة في ودائع القطاع الخاص للتوفير والأجل فان حجم السيولة المحلية الخاصة (عرض النقد بمفهومه المتوسط = عرض النقد بمفهومه الضيق + ودائع الأجل والتوفير) قد بلغ ١٤٣٧,٩ مليون دينار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مقابل ١٤٠٦,٨ مليون دينار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مسجلا ارتفاعا قدره ٣١,١ مليون دينار أو بنسبة ٢,٢٪. وفي المقابل ارتفع حجم السيولة الإجمالية (عرض النقد بمفهومه الواسع = عرض النقد بمفهومه المتوسط + ودائع القطاع العام) إلى ١٩٤٧,٨ مليون دينار في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مقابل ١٨٠٦,١ مليون دينار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، مسجلا ارتفاعا قدره ١٤١,٧ مليون دينار أو بنسبة ٧,٨٪.

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية مع نهاية الفصل الرابع ٣٨١٣,٧ مليون دينار مقابل ٣٧٦٤,٣ مليون دينار في نهاية الفصل الثالث من عام ١٩٩٦، مسجلا ارتفاعا

قدره ٤٩,٤ مليون دينار أو بنسبة ١,٣٪. وسجلت الحسابات ذات المقابل انخفاضا قدره ١٠٩,٤ مليون دينار أو بنسبة ٨,٩٪ ليصل مجموعها إلى ١١٢١,٣ مليون دينار مقابل ١٢٣٠,٥ مليون دينار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وبلغ إجمالي الموجودات / المطلوبات (بدون الحسابات ذات المقابل) ٢٦٩٢,٦ مليون دينار مقابل ٢٥٣٢,٩ مليون دينار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مسجلة ارتفاعا قدره ١٥٨,٧ مليون دينار أو بنسبة ٦,٣٪. في هذا الجانب بلغ مجموع الموجودات الأجنبية ١٣٦٨,٠ مليون دينار مقابل ١٢١٩,٧ مليون دينار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. كما بلغت المطلوبات الأجنبية ٤٨٦,٦ مليون دينار مقابل ٤٦٩,٥ مليون دينار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مرتفعة بمقدار ١٧,١ مليون دينار أو بنسبة ٣,٦٪.

أما بالنسبة للوحدات المصرفية الخارجية فقد بلغ إجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية ٦٦,٩ بليون دولار بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مظهرة ارتفاعا قدره ٠,٢ بليون دولار أي بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ .

ويشير تحليل معاملات الوحدات المصرفية الخارجية إلى أن القروض للعملاء من غير البنوك شكلت ١٦,٧٪ من إجمالي الموجودات، بينما شكلت ودائعهم ٢٣,٦٪ من إجمالي المطلوبات. وبلغت حصة البلدان العربية ٢١,٤ بليون دولار (٣٢,٠٪ من إجمالي الموجودات). كما بلغت حصة دول أوروبا الغربية ١٨,٠ بليون دولار (٢٦,٩٪ من إجمالي الموجودات) ودول أمريكا الشمالية ١٠,٣ بليون دولار (١٥,٤٪ من إجمالي الموجودات) وحصلت مراكز سوق الوحدات المصرفية على ٤,٧ بليون دولار (٧,٠٪ من إجمالي الموجودات) ، وفي جانب المطلوبات بلغت ودائع الدول العربية ٣٢,٣ بليون دولار (٤٨,٣٪) ودول أوروبا الغربية ١٦,٨ بليون دولار (٢٥,١٪) ودول أمريكا الشمالية ٩,٥ بليون دولار (١٢,٢٪) وحصلت مراكز سوق الوحدات المصرفية على ٤,٣ بليون دولار (٦,٤٪) .
هذا وقد بلغ معدل التضخم ٢٪ عام ١٩٩٦ مقابل ١٪ عام ١٩٩٥ .

٥. سياسات سعر الصرف :

ظلت سياسات سعر الصرف ثابتة على ما هي عليه طوال العام حيث لا توجد ثمة قيود على أسعار الصرف في البحرين كما لا تفرض الدولة أية قيود على دفع أو استلام النقد الأجنبي. وتصدر مؤسسة نقد البحرين يوميا أسعار بيع وشراء الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي والتي ظلت عمليا مستقرة دون تغيير لسنوات عديدة، ومنذ عام ١٩٧٨ تقوم المؤسسة ببيع

الدولار بدون قيود للبنوك التجارية بواقع ٠,٣٧٧ دينار بحريني للدولار .

٦. سوق الأسهم والسندات :

حققت سوق البحرين للأوراق المالية نتائج جيدة خلال عام ١٩٩٦ وذلك من حيث قيمة الأسهم المتداولة وعددها والصفقات المتممة وكذلك مؤشر الأسعار، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة في السوق ٦٦,٦ مليون دينار مقارنة مع ٤٠ مليون دينار لعام ١٩٩٥ أي بزيادة نسبتها ٦٦,٥٪، كما بلغت كمية الأسهم المتداولة ٢٩٨,٨ مليون سهم مقارنة مع ١٨٤,٧ مليون سهم لعام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ٦٢٪ وبلغ عدد الصفقات المتممة (٦٦٨١) صفقة مقارنة مع (٤١٧٤) صفقة لعام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ٦٠٪ ، كما ارتفع مؤشر البحرين للأسعار بمقدار ٢٦٪ عما كان عليه في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦ حيث بلغ المؤشر في نهاية شهر شباط/ فبراير ١٩٩٦ نحو ١,٢٢٨ نقطة في حين أقفل في نهاية العام بحوالي ١,٥٤٧ نقطة.

وأشار تقرير صدر عن سوق البحرين للأوراق المالية إلى أنه فيما يتعلق بنشاط حركة التداول قطاعيا جاء قطاع البنوك والشركات الاستثمارية في المرتبة الأولى من حيث قيمة الأسهم المتداولة مقارنة مع القطاعات الأخرى إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة ٣٥,١ مليون دينار بنسبة مقدارها ٥٣٪ من حجم التداول الإجمالي، وجاء قطاع البنوك التجارية في المرتبة الثانية إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة ١٩,١ مليون دينار بنسبة مقدارها ٢٩٪ من إجمالي التداول للعام.

أما على مستوى الشركات الخمسة الأكثر نشاطا من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد جاءت هذه الشركات من ضمن قطاع البنوك التجارية وقطاع البنوك والشركات الاستثمارية والتي استحوذت على معظم حجم التداول إذ جاء في المرتبة الأولى والثانية بنك انفستكورب وبنك البحرين الدولي على التوالي إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة لبنك انفستكورب ١٧,١ مليون دينار بنسبة ٢٦٪ وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لبنك البحرين الدولي ٨ ملايين دينار بنسبة ١٢٪ أما الشركات في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة فقد جاء البنك الأهلي التجاري وبنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني على التوالي ضمن قطاع البنوك التجارية إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للبنك الأهلي التجاري ٧,٤ ملايين دينار بنسبة ١١٪ وقيمة الأسهم المتداولة لبنك البحرين والكويت ٤,٢ ملايين دينار بنسبة ٦,٣٧٪ وقيمة الأسهم المتداولة لبنك البحرين الوطني ٤ ملايين دينار بنسبة ٦٪. وتدل النسب على أن التعامل في السوق مازال يتركز على قطاع البنوك.

وتعكس هذه النتائج مدى زيادة النشاط في السوق في عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ كما تدل

على ما تتمتع به الشركات المسجلة لدى السوق من مراكز مالية سليمة وعلى الثقة التي حققتها إدارة السوق بين المتعاملين.

٧. التجارة الخارجية:

بلغت جملة الصادرات البحرينية خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٥٤٠,٦ مليون دينار فيما بلغت جملة الواردات خلال نفس العام حوالي ٨٧٠ مليون دينار . وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل عجزا قدره ٣٣٠ مليون دينار .

استأثرت الدول الآسيوية غير العربية بالنصيب الأوفر من الصادرات البحرينية حيث بلغ مجموع الصادرات إليها حوالي ٢٧٢,٦ مليون دينار أو ما يعادل ٥٠٪ من صادرات البحرين الكلية . وجاءت مجموعة الدول العربية في المرتبة الثانية بما قيمته ١٨٠,٢ مليون دينار أو ما نسبته ٣٣٪ . فيما بلغ نصيب كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ٧,٤٪ و ٥,٣٪ على التوالي .

على صعيد الواردات جاءت مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الأولى في قائمة الشركاء التجاريين (حوالي ٢٥,٥٪ من جملة واردات البحرين) تليها الدول الآسيوية بحصة قدرها ٢١,٥٪ ، فمجموعة الدول العربية (١٤,٦٪) ثم أمريكا الشمالية بنسبة قدرها ١٢,٢٪ .

٨. ميزان المدفوعات :

سجل ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٦ فائضا قدره ١٢٨,٨ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٥,٦ مليون دينار عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة للفائض التجاري الذي بلغ ١٩١,٧ مليون دينار مقابل ١٤٩,٣ مليون دينار في عام ١٩٩٥ .

٩. الديون الخارجية:

لم تتوفر بيانات رسمية حول هذا البند .

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر وزارة التجارة البحرينية أن مجموع الشركات الجديدة المسجلة خلال عام ١٩٩٦ بلغ ١٣٢ شركة وبرأسمال أجمالي يصل إلى ٢٦,٥ مليون دينار بحريني حيث بلغت مساهمة رأس المال الأجنبي فيها ١٧,٧ مليون دينار بحريني. وكان من بين الشركات الجديدة المسجلة خلال العام ٣٠ شركة مشتركة و (٦) شركات برأسمال أجنبي ١٠٠٪ و(٥٣) شركة

ذات مسئولية محدودة و (٤١) شركة معفاة (أوفشور) وشركتان مصرفيتان.

وبلغت مشاركة رأس المال الخليجي في الشركات المسجلة ٦,٢١ مليون دينار، يليه رأس مال الشركات الأوروبية والأمريكية بمساهمة قدرها ٦ ملايين دينار بحريني، بالإضافة إلى ٤,١ مليون دينار بحريني من مساهمين ومستثمرين من عدة جهات ودول في العالم من بينهم مستثمرون من الهند وألمانيا واليابان.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الصناعة :

في إطار سياسة الدولة نحو تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بدأت وزارة النفط والصناعة بالترخيص للعديد من المشاريع الصناعية في العديد من القطاعات وخاصة المشاريع ذات الإنتاجية الموجهة للتصدير والتي لها مردود في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين حيث أصدرت الوزارة عام ١٩٩٦ نحو (٨٩) ترخيصا صناعيا منها (٤٠) ترخيصا نهائيا و(٤٩) ترخيصا مبدئيا يبلغ حجم الاستثمار فيها ٤٨,٩ مليون دينار بحريني والذي من شأنه أن يوفر (٦٢٠) فرصة عمل جديدة .

وتشمل الصناعات المرخصة الألمنيوم والصناعات الهندسية والملابس الجاهزة والمواد الغذائية والدوائية والصناعات الكيماوية والبلاستيك والصناعات الحرفية.

وجرى في آذار/مارس ١٩٩٦ التوقيع على اتفاقية قرض بقيمة ١١٠ مليون دولار أمريكي بين شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات ومجموعة من البنوك لتمويل مشروع إنشاء مصنع اليوريا الذي يعتبر من المشروعات الرائدة ، حيث وضع الأساس له في حزيران/يونيو ١٩٩٦ بطاقة إنتاجية قدرها ١٧٠٠ طن متري في اليوم، كما جرى التوقيع على اتفاقيتين في شهر مارس بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأولى لإقامة مشروع لتدريب العاملين في الملابس الجاهزة بتكلفة قدرت بنحو ٥٤٠ ألف دولار أمريكي ومن المقرر أن يؤهل (٢٤٠) فتاة بحرينية للعمل في هذا القطاع. أما المشروع الثاني فيختص بفتح مكتب لترويج الاستثمار الصناعي في البحرين ويعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

وشهد العام استحداث منطقة صناعية مساحتها ٨٠ هكتار ستوفر (٤٢) قطعة صناعية متعددة المساحات لإقامة مشاريع صناعية جديدة عليها.

٢٠١١ قطاع النفط والغاز:

جاء في التقرير السنوي لوزارة النفط والصناعة أن إنتاج النفط الخام من حقل البحرين خلال النصف الأول من العام حقق انخفاضا بنسبة ١,٥٢٪ حيث بلغ ٣٨,٨ ألف برميل يوميا مقارنة بما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي، حيث كان ٣٩,٤ ألف برميل يوميا في الوقت الذي زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة بلغت حوالي ٠,٢٥٪ حيث بلغ إنتاج هذا العام ٧٢٧,٧ مليون قدم مكعب يوميا.

وارتفع إنتاج مصفاة البحرين من المنتجات النفطية المكررة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ ما نسبته ٤,٣٪ حيث بلغ ٢٧٢ ألف برميل في حين كان لنفس الفترة من العام الماضي ما مجموعه ٢٦٠,٨ ألف برميل يوميا.

وبلغت كمية الصادرات من المشتقات النفطية خلال النصف الأول من العام حوالي ٢٦٢,٧ ألف برميل يوميا .

وزادت كمية النفط الخام المستوردة بنسبة ٥,٣٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ ، حيث بلغت ٢٢٧,٧ ألف برميل يوميا ، في حين بلغت في نفس الفترة من العام الماضي ٢١٦٠٢ ألف برميل .

وبلغت كمية سوائل الغاز المصاحب خلال النصف الأول من العام حوالي ١١,٤١٠ برميل يوميا، منخفضة بذلك بنسبة ٤,٨٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي حيث كانت ١١,٩٨٤ برميل يوميا . وبلغ إنتاج المنتجات البتروكيماوية خلال النصف الأول من العام ما مجموعه ٢,٣٢٤ طن متري يوميا منخفضا بنسبة ١,٢٪ عما كان عليه لنفس الفترة من العام الماضي ، حيث كان ٢,٣٥٢ طن متري يوميا .

وبلغت كمية المنتجات البتروكيماوية المصدرة خلال النصف الأول من العام حوالي ٢,٤١٨ طن متري يوميا، مرتفعة بنسبة ٤,٩٪ عما كانت عليه لنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت حوالي ٢,٣٠٥ طن متري يوميا.

٣٠١١ قطاع السياحة :

أظهر التقرير السنوي لشئون السياحة تحسنا ملحوظا في النشاط الفندقي والحركة السياحية حيث كان الدخل الكلي الذي حققته الفنادق المحلية ويشمل جميع الخدمات التي توفرها للزوار،

ما يعادل ثلاثة أضعاف دخل الغرف الذي تجاوز ١٥ مليون دينار.

وجاء في التقرير أن معدل الإقامة للسائح في فنادق البحرين البالغ عددها (٥٥) فندقا عن مختلف الفئات سجل استقرارا بين ٢,١٢ ليلة و ٢,٢ ليله لكل سائح فيما ارتفعت الليالي السياحية من ٩٣٥٨٤٥ ليلة في عام ١٩٩٥ إلى (١١٢٢٧٧٨) ليلة في عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٠٪.

وارتفع عدد الغرف المشغولة في الفنادق من (٦٨٩٦٣٥) غرفة عام ١٩٩٥ آلي (٧٨٨٨٤٢) غرفة عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٤,٤٪ كما ارتفع عدد الغرف المعروضة من (١٣٥٧٦٦٤) غرفة عام ١٩٩٥ إلى (١٥١٦٢٩٥) غرفة عام ١٩٩٦.

وارتفع عدد نزلاء الفنادق من (٤١٩١٤٤) شخصا في عام ١٩٩٥ إلى (٥٢٨٥٥) في عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٢٦٪.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من تثبيت أسعار الغرف بفنادق الخمسة نجوم إلا أن أسعار الغرف في جميع الفنادق انخفض من ٥٠٠/٢١ دينار في عام ١٩٩٥ إلى ٨٠٠/١٩ دينار في عام ١٩٩٦ بمعدل ٨,٢٪ .

١٢. التطورات التشريعية :

- صدر في آيار/مايو ١٩٩٦ المرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في البحرين حيث أضيفت إلى مجالات النشاط الاقتصادي المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن مواطني الدول الخليجية معاملة البحرينيين المجالات الصحية التالية:-

  - المستشفيات الخاصة.
  - المستوصفات الخاصة.
  - علاج المعاقين.
  - الطب الرياضي.
  - الطب النفسي.
  - المختبرات الطبية.

واشترط التعديل الإقامة في دولة البحرين في من يمارس النشاط الاقتصادي في أي من المجالات المذكورة إذا كان شخصا طبيعيا.

- صدر في يوليو ١٩٩٦ مرسوم بقانون رقم (٢٢) لعام ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٣) لعام ١٩٨٣ في شأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في البحرين حيث أضيف للنشاطات التي يعامل فيها المواطن الخليجي معاملة البحرينيين في النشاطات التالية:-
  - دور الحضانة.
  - رياض الأطفال.
  - المدارس الخاصة.

- صدر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ المرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٦ بتعديل الفقرة الثالثة من المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (١٧) لعام ١٩٨٧ في شأن شركات التأمين حيث أجاز التعديل لوزير التجارة بقرار يصدره وبالشروط التي يحددها فيه من يرخص له بفتح مكاتب تمثيلية لشركات وهيئات التامين الأجنبية وبفتح فروع لشركات وهيئات التأمين الأجنبية لمزاولة نشاطها في مجال التأمين على الحياة في دولة البحرين.

(إطار رقم ٣-١)
فـــرص الاستثمـــار

- الاستثمار في مجال الصناعات الرافدة لصناعات الألمنيوم، والنفط، والغاز، والفولاذ الأولية القائمة ولاسيما في مجال البتروكيماويات والبلاستيك ، والهندسة، وتصليح السفن ونواتج الصناعات التحويلية .
- الصناعات التحويلية التي تلبي احتياجات الأسواق الاستهلاكية التي تشهد توسعا سريعا في المنطقة .
- تجهيز الأغذية وتغليفها وتوزيعها .
- الصناعة المحلية لتجميع السلع المكتملة والأجزاء المكونة لها .
- عملية إنتاج التكنولوجيا المتقدمة .
- تصنيع أجزاء المعدات المستخدمة في الصناعة وعمليات حفر الآبار وتكرير النفط والتعدين.
- تصليح وصيانة المعدات والمكائن .
- إنتاج مواد ومعدات البناء .
- وهناك فرص محددة أخرى تشمل: المستحضرات الصيدلية ، ومعدات ونظم النقل، والمواد التعليمية والأدوات الصحية، ومعدات الزراعة وصيد السمك، والأقمشة والملبوسات واللعب والصناعات الترفيهية ، والمصنوعات الحرفية والفنية.

(إطار رقم ٣-٢)
أهم التطورات في سوق البحرين المالي

- تـم توقيع اتفاقية ربط ثنائية بين سوق البحرين للأوراق المالية وسوق عمان المالي بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

- تم توقيع اتفاقية ربط ثلاثية بين كل من سوق البحرين للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق الماليـة وسـوق مسـقط للأوراق الماليـة بتـاريخ ٢٥ كـانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٦.

- تقدمت الحكومة الباكستانية برغبتها بربط بورصـة كراتشـي للأوراق المالية بسوق البحريـن للأوراق المالية وذلك خـلال زيارة رئيسـة الوزراء السـابقة وقد تم الاجتماع مع المسئولين في بورصة كراتشي في البحرين على هامش هذه الزيارة.

- تم التوقيـع على مذكرة التفـاهم بين كل من سـوق عمـان المالي والهيئـة العامة لسـوق المـال بمصر وسـوق البحرين لـلأوراق الماليـة فـي تموز/يوليـو ١٩٩٦ وذلك لربط الأسـواق الثلاثـة ومن المتوقع التوقيـع على اتفاقيـة الربط خلال الربـع الأول من عام ١٩٩٧ .

- تم تحويل كـل من الشـركة الوطنيـة للتـأمين وشـركة التـأمين الإسـلامية إلى شـركات مساهمة عامة مدرجة في السوق.

- تـم إدراج صندوق حصص الاسـتثمار للبنك الإسـلامي للتنميـة برأسـمال وقدره ٣٧٥ مليون دولار أمريكي في السوق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

- تم إدراج أسـهم بنك عمـان التجاري (ش.م.ع.ع) في سـوق البحريـن للأوراق المالية بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

- تم تداول حصة الجـانب السعودي في رأسمال البنك البحريني السعودي (ش.م.ب.ع) في سوق البحرين للأوراق المالية بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

- تم وضع ضوابط لتسوية المعاملات في سوق البحرين للأوراق المالية بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

(٤) تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية لعام ١٩٩٦

(٤)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

بانقضاء عـام ١٩٩٦ تكـون تونس قد أكملت خطتهـا الخمسـية الثامنـة وتسـتعد للعمل بالخطـة التاسعة التي يبدأ تنفيذها في مطلع العام ١٩٩٧. وقد استهدفت إستراتيجية الخطة الثامنة السعي الحثيث نحو إدمـاج الاقتصـاد الوطني فـي الدورة الاقتصاديـة العالميـة وتهيئـة البلاد لمواجهـة المسـتجدات المستقبلية بأكبر قدر من فـرص النجاح. وانطلاقا مـن هذه الإسـتراتيجية استهدفت الخطـة – ضمـن أهداف أخـرى– تحقيـق معدل نمـو ينـاهز ٦٪ سـنويا على أسـاس تطور الصـادرات بنسبة ٩,١٪ وزيادة الاستهلاك بمعدل ٤,٢٪ وتحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق حصر عجز الحسـاب الجاري في حدود ٢٪ من الناتج المحلي الإجمـالي. كما استهدفت الخطـة التحكم في المديونيـة الخارجيـة بتقليـص نسـبة الديون إلى النـاتج المحلي الإجمـالي إلى ٤١٪ في عام ١٩٩٦، فضلا عن تقليص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى ١٦٪.

وضمـن هذا التوجـه سـعت الدولـة إلى إيـلاء القطـاع الخـاص أهميـة متميـزة لمـا لـه من دور محوري في التنميـة الاقتصادية الشاملة حيث من المنتظر أن يضطلع القطاع الخاص بإنجاز ما لا يقل عن ٥٢٪ من مجمل الاسـتثمارات المرصودة للخطـة الثامنة والبالغـة حوالي ١٩ بليون دولار.

على الصعيد السياسـي تميز الوضع العـام بالاسـتقرار والاسـتمرارية حيث توطدت علاقـات تونس الخارجية عربيـا وإقليميا ودوليا. أمـا داخليا فقد تواصلت جهود الإصـلاح السياسي لمنح الأحزاب السياسـية فرصـا أكبر للمشاركة فـي الحياة السياسـية بأكبر قدر من الفعاليـة. أما على مسـتوى الأحداث الداخليـة فقد شهد العام سلسـلة من الإجراءات من بينهـا الإعلان عن مشروع لتنقيح الدستور يشـتمل على توسـيع مجال الاسـتفتاء في الميدان الدستوري والتشـريعي، كما تم التوقيع الرئاسـي على القـانون المتعلق بالمصادقـة على الاتفـاق الأوروبي المتوسـطي الخاص بالشـراكة مع المجموعـة الأوروبيـة بعد مصادقة مجلس النواب عليـه. كذلك شـهد العام إجراء تعديل وزاري محدود شمل أربعة وزارات.

٢ . الأداء الاقتصادي :

شهد عـام ١٩٩٦ – وهو آخر أعوام المخطط الثامن – معدل نمـو عال للناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالـي ٦,٩٪ مقارنـة بالمعدل المحقـق في عـام ١٩٩٥ والبالغ ٢,٤. ويعـزى هذا التحسـن

الملحوظ إلى الزيادة الكبيرة التي سجلها القطاع الزراعي والبالغة ٢٧,٢٪ للقيمة المضافة بعد التراجع الكبير الذي سجله القطاع في العام المنصرم والذي بلغ ١٠٪. من جانب آخر ارتفعت نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٩٪ في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٢,٧٪ في عام ١٩٩٦، فيما تم حصر نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي في حدود ٣,٦٪ مقابل ٤,٢٪ في عام ١٩٩٥.

أما على مستوى الأداء القطاعي فقد سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو قدره ٣,٦٪ مقارنة بمعدل ٤,١٪ في العام السابق. أما قطاع المناجم فقد شهد معدل نمو أقل من العام الفائت حيث سجل معدلا قدره ٩,٣٪ مقابل ٢٤,٥ في عام ١٩٩٥.

من جهة ثانية تباطأ معدل النمو في قطاع الخدمات بالرغم من زيادة الاستثمارات فيه بمعدل ٧٪ خلال عام ١٩٩٦ حيث سجل معدل النمو في هذا القطاع ٤,٢٪. كما شهد قطاع السياحة معدل نمو متواضع بلغ حوالي ٣٪.

٣ . السياسة المالية :

شهدت المالية العامة خلال عام ١٩٩٦ انطلاق التطبيق الفعلي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بالشروع في إلغاء التعريفات الجمركية والإجراءات الأخرى المماثلة.

وبغرض التخفيف من آثار هذه الإجراءات على الموارد الضريبية ولضمان توازن الميزانية العامة لعام ١٩٩٦ فقد اتخذت الدولة عددا من التدابير الجديدة من بينها: فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع الرأسمالية المستوردة ونسبتها ١٠٪ وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على تجارة التجزئة.

بلغت جملة الإيرادات في ميزانية ١٩٩٦ حوالي (٥٢٣٥) مليون دينار منها (٤١٠٠) مليون دينار إيرادات ضريبية و(١١٣٥) مليون دينار إيرادات غير ضريبية. هذا وقد بلغت الضرائب المباشرة (٩١٥) مليون دينار في حين بلغت الضرائب غير المباشرة (٣١٨٥) مليون دينار. وإذا أخذنا في الاعتبار الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي والخارجي (حوالي ١١٧٥ مليون دينار و ٨٢٠ مليون دينار على التوالي) تكون جملة موارد الدولة في عام ١٩٩٦ قد بلغت ٧٢٣٠ مليون دينار.

أما النفقات الكلية فقد بلغت على التوالي: (٣٤٦٢) مليون دينار لنفقات التسيير، (١٣٨٦)

مليون دينار لنفقات التجهيز ثم (٢٣٨٢) مليون دينار نفقات خدمة الدين.

أما عجز الموازنة الصافي فقد بلغ (٣٨٥) مليون دينار وهو ما يعادل حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضا عن مثيله في عام ١٩٩٥ والبالغ ٤,٢٪.

٤ . السياسة النقدية :

في إطار تعميق الإصلاحات المالية والنقدية بغية مسايرة التحولات والتطورات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، تميز عام ١٩٩٦ بتواصل إتباع سياسات نقدية تهدف إلى التوفيق بين مقتضيات توفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية من جهة وضرورة التحكم في السيولة النقدية والأسعار والتوازنات المالية الخارجية من جهة أخرى.

بلغ مجموع النقد بمفهومه الواسع (١٢٤٣٤) مليون دينار في عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١١,٨٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٥. أما الكتلة النقدية فقد بلغت بنهاية العام حوالي ٩٥٥٩ مليون دينار. وقد كان معدل نمو النقد بمفهومه الواسع (١١,٨٪) أقل قليلا عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٢٪).

أما على صعيد تطور السيولة المصرفية لدى المصارف الوطنية فقد ارتفعت الموارد الذاتية إلى حوالي ٣٠٢٥ مليون دينار نهاية عام ١٩٩٦ مسجلة معدل نمو قدره ٩,٨٪ عن عام ١٩٩٥، فيما ارتفع صافي الموجودات إلى حوالي ١٧٧٩ مليون دينار بمعدل زيادة قدره ١٦,٧٪.

لقد مكن إتباع سياسة مالية حازمة من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التحكم في الضغوط التضخمية على الرغم من تحرير ٨٧٪ من الأسعار عند الإنتاج و ٨٠,٦٪ عند التوزيع حسب المخطط الثامن. هذا وقد بلغ معدل التضخم في عام ١٩٩٦ حوالي ٣,٧٪ مما يعد أدنى مستوى للتضخم تشهده البلاد. وقد أمكن تحقيق هذا المعدل بفضل زيادة الإنتاج الزراعي نتيجة تحسن الظروف المناخية.

٥ . سياسات سعر الصرف :

بعد إنشاء سوق صرف العملات في عام ١٩٩٤ أصبح سعر صرف الدينار يتحدد على ضوء العرض والطلب في السوق العالمية من جهة ومستويات السيولة المتبادلة لكل عملة من جهة أخرى.

ويظهر تطور سوق الصرف فيما بين البنوك خلال عام ١٩٩٦ أن سعر صرف الدينار قد شهد تحسنا مقابل المارك الألماني والفرنك الفرنسي بمعدلات أعلى مما شهده في عام ١٩٩٥. إلا أن سعره تراجع بمعدلات أعلى بالنسبة للجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والدولار الأمريكي استمرارا للتراجع الطفيف نسبيا تجاه هذه العملات في عام ١٩٩٥.

وقد نتج عن هذه التقلبات في أسعار الصرف مقابل العملات المذكورة تراجع مؤشر سعر الصرف الحقيقي الاسمي بحوالي ٠,٢٢٪ ليبلغ في ديسمبر ١٩٩٦ حوالي ٥٤,٩ مقابل ٥٥,٠ في ديسمبر ١٩٩٥.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

بعد التطورات التي شهدتها بورصة الأسهم والسندات وذلك بإنشاء هيئة السوق المالية وشركة بورصة تونس بالإضافة إلى إنشاء شركة التسوية والمقاصة، تركزت الجهود خلال عام ١٩٩٦ على تحديث آليات التداول وذلك باعتماد نظام التداول الإلكتروني.

كما شهدت الساحة المالية خلال العام إجراءين هامين أولهما تخفيض نسبة الفائدة بالسوق النقدية بحوالي ٨٪، وثانيهما رفع سقف اقتناء الأجانب لأسهم الشركات الوطنية دون ترخيص مسبق إلى ٤٩٪ لكافة عمليات الاقتناء.

بلغ الحجم الكلي للمعاملات حوالي ٦٢٦ مليون دينار مقابل ٩٢٧ مليون دينار في عام ١٩٩٥ أي انه سجل تراجعا نسبته ٢٣,٥٪. كما تراجع العدد الكلي للسندات المتبادلة إلى ٢٧,٦ مليون دينار من حوالي ٣٤ مليون دينار في عام ١٩٩٥. ويعكس هذا التراجع في حجم المعاملات محدودية نسق التداول على مستوى الشركات المدرجة حيث بلغت القيمة السنوية للمعاملات ٢٧٣ مليون دينار مقابل ٦٨٤ مليون دينار في عام ١٩٩٥. وتعزي محدودية النشاط بالشركات المدرجة إلى التباين بين مستويات العرض والطلب حيث سجل الطلب انكماشا ملحوظا خلال عام ١٩٩٦ كان له أثر ملموس على تطور حركة الأسعار والمؤشر العام الذي بلغ ٥٧٠,٦٤ نقطة مقابل ٦٣٤,٧١ نقطة في عام ١٩٩٥.

كما سجل مجموع رأس المال العامل في البورصة تراجعا ملحوظا إذ بلغ ٣٨٢٢ مليون دينار مقابل ٣٩٢٧ مليون دينار في عام ١٩٩٥. ومن الجدير بالذكر أن نظام التداول الإلكتروني الذي بدأ العمل به منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قد ساهم في منح شفافية اكبر للمعاملات حيث أدى إلى أيجاد توازن أفضل للسوق وتنشيط حركة التداول. ومن المنتظر أن يشمل نظام التداول الإلكتروني أسهم كافة الشركات المدرجة مع إطلالة عام ١٩٩٧.

٧ . التجارة الخارجية :

سجلت مبادلات تونس التجارية مع العالم في نهاية عام ١٩٩٦ ما قيمته ٥٧٣٢ مليون دينار من الصادرات و ٧٥٤٢,٧ مليون دينار من الواردات. وقد بلغ معدلا النمو بالنسبة للصادرات والواردات خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٣,٨ و ١,١٪ على التوالي مقارنة بحوالي ١٠,١٪ و ١٢,٣٪ في عام ١٩٩٥. ويستدل من البيانات الرسمية أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد سجلت تحسنا بحوالي ١,٩ نقطة لتبلغ ٧١,٢٪ مقابل ٦٩,٣٪ في عام ١٩٩٥. كما بلغ العجز التجاري ٢١٧٠,٧ مليون دينار في عام ١٩٩٦.

على صعيد التوزيع الجغرافي لمبادلات تونس التجارية الخارجية احتلت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي صدارة الدول المستوردة من والمصدرة لتونس، حيث ارتفعت قيمة الواردات من والصادرات إلى هذه الدول بنسبة ٢,٢٪ و ٥,٣٪ على التوالي لتبلغ حوالي ٥٤٥٠,٧ مليون دينار و ٤٣٠٠,٣ مليون دينار. أما الواردات من الدول الأوروبية الأخرى فقد بلغت ٤٦٥,٧ مليون دينار في حين بلغت جملة الصادرات إليها ١٢٠ مليون دينار.

أما بالنسبة لدول رابطة التبادل الحر لأمريكا الشمالية فقد بلغ العجز التجاري معها ٣٥٠,٧ مليون دينار إذ بلغت الواردات منها ٣٩٤,٦ مليون دينار مقابل ٣٩٠,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٥، في حين بلغت الصادرات إليها ٤٣,٩ مليون دينار مقابل ٦٧,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٥.

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية مع الدول العربية فقد تفاقم العجز في عام ١٩٩٦ ليبلغ ١٣٩,٧ مليون دينار مقابل ٨٦,٩ مليون دينار في العام المنصرم، حيث تراجعت الواردات إلى ٥٥٠,٧ مليون دينار مقابل ٥٥٧,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٥. في الوقت نفسه سجلت الصادرات تراجعا أكبر إذ بلغت ٤١١ مليون دينار في عام ١٩٩٦ مقابل ٤٧٠,٥ في العام الماضي. وقد بلغت واردات تونس من دول اتحاد المغرب العربي حوالي ٤١١,٧ مليون دينار في حين بلغت الصادرات إليها ٣١٢,٤ مليون دينار.

٨ . ميزان المدفوعات :

سجل ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٦ فائضا كليا قدره ٢٩٠ مليون دينار مقابل عجز قدره ١٩ مليون دينار في عام ١٩٩٥. ويعزي هذا التطور الإيجابي إلى التراجع الواضح في العجز الجاري الذي بلغ ٥٦١ مليون دينار مقابل ٧٨٥ مليون دينار في العام المنصرم.

في الوقت نفسه سجل العجز التجاري تراجعا ملموسا في عام ١٩٩٦ إذ بلغ ١٨١١ مليون

دينار مقابل ٢٢٩١ مليون دينار في عام ١٩٩٥. هذا ويمثل العجز الجاري في عام ١٩٩٦ حوالي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤,٦٪ في عام ١٩٩٥.

بلغت جملة رؤوس الأموال التي تم استيعابها خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٢١٢٥ مليون دينار منها ١١٨٥ مليون دينار عبارة عن رؤوس أموال طويلة الأجل وحوالي ٩٤٠ مليون دينار قروض متوسطة الأجل. وقد ساهم تحسن تدفق رؤوس الأموال وخاصة القروض متوسطة وطويلة الأجل في احتواء العجز الجاري وزيادة المدخرات والأرصدة من العملات الأجنبية.

٩ . الديون الخارجية :

بلغ حجم القروض الممنوحة لتونس خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٩٤٠ مليون دينار. وبذلك يكون حجم الديون الكلية قد بلغ بنهاية العام حوالي ٧٤٤٧ مليون دينار.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

ساهم توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٥ والإسراع في تنفيذ برامج الخصخصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. فقد شهد العام المزيد من عمليات الخصخصة بلغت في مجملها (٢٣) عملية خصخصة.

بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية خلال عام ١٩٩٦ حوالي ١٥٠ مليون دينار مقارنة بحوالي ١٠٠ مليون دينار في عام ١٩٩٥. ويظهر التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات أن القطاع الزراعي قد استأثر بالنصيب الأوفر منها يليه القطاع السياحي ثم قطاع الخدمات.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٠١١ قطاع الفلاحة والصيد البحري :

بلغ حجم الاستثمارات في القطاع حوالي ٧٨٢,٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٢٩,٩٪ عن مثيلتها في عام ١٩٩٥. وارتفع تبعا لذلك نصيب القطاع من جملة الاستثمارات المنجزة من ١٥,١٪ في عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٦٪ في عام ١٩٩٦. ونتيجة لهذه العوامل الإيجابية ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بمعدل ٢٧,٢٪ في عام ١٩٩٦، فيما تحسن وضع الميزان التجاري للمواد الفلاحية والغذائية من جراء تصدير كميات وفيرة من زيت الزيتون بما يعادل ١١٧ مليون دينار فضلا عن تراجع واردات الحبوب من ٤١١ مليون دينار في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٥٦ مليون دينار في عام ١٩٩٦.

بلغ إنتاج الحبوب في عام ١٩٩٦ حوالي ٢٦ مليون قنطار. هذا وقد سجل إنتاج زيت الزيتون رقما قياسيا خلال الموسم الزراعي ٩٦/ ١٩٩٧ حيث بلغ ٢٥٠ ألف طن مقابل ٦٠ ألف طن في الموسم السابق. ويعادل إنتاج موسم ٩٦/ ١٩٩٧ ضعف معدل الإنتاج السنوي الوارد في المخطط الثامن. وقد كان للظروف المناخية الملائمة دور كبير في رفع إنتاجية الحبوب والحمضيات.

على صعيد مساهمة القطاع الخاص في القطاع الفلاحي والصيد البحري سجلت استثمارات القطاع الخاص في عام ١٩٩٦ قفزة نوعية هامة بلغت نسبتها ٥٩٪ حيث ساهمت الحوافز التشجيعية التي أقرت خلال عام ١٩٩٥ في تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفلاحي.

أما فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري فقد شهد القطاع انتعاشة ملحوظة خلال عام ١٩٩٦ بفضل الإجراءات التي اتخذت لتحسين المناخ العام للقطاع وتطوير إنتاجه وتأهيله حيث تم تمكينه من نفس الامتيازات الممنوحة لتأهيل القطاع الصناعي.

٢٠١١ القطاع الصناعي :

في إطار الجهود المبذولة لتحسين الأداء في القطاع الصناعي شهد عام ١٩٩٦ تنفيذ عدد من البرامج التأهيلية. يتناول البرنامج الأول التأطير الفني للمؤسسات من خلال دعم إمكانيات المراكز الفنية، ويتعلق البرنامج الثاني الذي يمتد على مدى ثلاث سنوات بتحسين الجودة بالمؤسسات من خلال تركيز أنظمة حديثة للاهتمام بالجودة. أما البرنامج الثالث فأنه يتناول التكوين المهني.

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمعدل ٤,٤٪ في عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٦ في عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من هذا الارتفاع فإن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من ٣٠,٥٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٩,٧٪ في عام ١٩٩٦.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد تميز عام ١٩٩٦ بتحقيق إنجازات هامة أهمها تحقيق معدل نمو للقيمة المضافة قدره ٣,٥٪. وتعزي هذه الزيادة إلى مساهمة كل من قطاع النسيج بحوالي ٤٠٪، وقطاع الصناعات الفلاحية والغذائية بنسبة ١٧,٤٪ والصناعات الميكانيكية والكهربائية بحوالي ١٣,٧٪ هذا وقد بلغ نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٧,٦٪ .

علي صعيد الصناعات غير التحويلية بلغت زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع ٧,٦٪ في عام ١٩٩٦ مقابل ٩,٥٪ في العام السابق.

هذا وقد سجل ميزان الطاقة الوطني فائضا جيدا بلغ ٤٦٥٩ كيلووات نتيجة للزيادة الكبيرة في الطاقة والتي بلغت حوالي ١١,٧٪ فضلا عن التطور المعتدل نسبيا للطلب على الطاقة الأولية والذي ارتفع بمعدل ٣,٩٪.

أما في مجال المحروقات فقد بلغ عدد رخص الاستكشاف (٣٩) رخصة بزيادة (٣) رخص عن العام المنصرم. كما شملت أعمال الحفر (٩) آبار خلال العام باستثمارات قدرها ٧٠ مليون دينار. كما واصل إنتاج البترول الخام تراجعه للعام الرابع على التوالي حيث بلغ ٤٢٠٠ ألف طن مقابل ٤٢١٥ ألف طن في عام ١٩٩٥. هذا وقد ظلت حصة العائدات البترولية من إجمالي صادرات السلع في حدود ١٠٪ خلال العام.

أما الصناعات الاستخراجية فقد شهدت ازدياد الطلب وارتفاع الأسعار العالمية مما ساهم في زيادة الصادرات منها. فقد ساهمت الظروف الداخلية والخارجية في تخطي الصعوبات التي يواجهها قطاع الفوسفات حيث ارتفعت الكميات المستخرجة بحوالي ١٩,٧٪ لتبلغ ما يقارب ١١٣٣٣ طن في عام ١٩٩٦.

٣٠١١ قطاع السياحة :

كان لتحسن مجمل المؤشرات السياحية خلال عام ١٩٩٦ تأثير إيجابي على عائدات السياحة التي بلغت ١٤٠٠ مليون دينار بزيادة قدرها ٦٪ عن عام ١٩٩٥. ومن أهم المؤشرات ارتفاع القيمة المضافة بحوالي ٣٪، وارتفاع عدد السياح الأجانب وليالي المبيت إلى ٣٨٨٥ ألف شخص و ٢٤,١ مليون ليلة مبيت على التوالي.

كما شهد العام أيضا تطور السياحة الداخلية بمعدل زيادة قدره ٨,٩٪ حيث بلغ إجمالي ليالي المبيت ١٩٩٥ ليلة.

هذا وتحتل الاستثمارات العربية مكانة بارزة في القطاع السياحي بفضل مساهمتها بحوالي ١٥٦ مليون دينار وهو ما يمثل ٦٦٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في هذا القطاع والبالغة ٢٣٧ مليون دينار. وقد بلغت الاستثمارات ذات المساهمة العربية حوالي ٥٤٠ مليون دينار. وتعتبر المملكة العربية السعودية والكويت أهم المستثمرين في السياحة التونسية حيث

تبلغ مساهمتها على التوالي ١٠٠ مليون دينار و ٤٥ مليون دينار أي ما يعادل ٦٤٪ و ٢٩٪ من مجموع المساهمات العربية.

١٢. التطورات التشريعية :

صدر بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أمر رقم (٥٠) يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بفتح مكتب تمثيلي لبنك فرنسي، وذلك في إطار تشجيع المؤسسات المالية والبنكية والأجنبية التي تتعامل أساسا مع غير المقيمين على فتح فروع لها بتونس.

وصدر بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ أمر رقم (٤٩٨) يتعلق بتنقيح الأمر رقم (١٠٨٩) لسنة ١٩٩٥ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٥ المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. وبمقتضى هذا الأمر، أحدثت بوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لجنة استشارية تكلف بإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بدعم وتطوير الاستثمار الخارجي في البلاد التونسية.

صدر بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٦ أمر يتعلق بتنقيح الأمر رقم (٨٧٦) لسنة ١٩٩٤ المتعلق بضبط قائمات التجهيزات اللازمة للاستثمار المنجزة في القطاع السياحي والمؤهلة بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل (٥٦) من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز.

صدر عن وزارة المالية بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أمر رقم (١٥٥٠) يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإحداث شركة استثمارات ذات رأس مال قار غير مقيمة تسمى "شركة النسر للاستثمار".

(إطار رقم ٤-١)
فرص الاستثمار

أ - قطاع الزراعة :
- الفواكه والخضر غير الموسمية .
- أحواض تربية الأسماك .
- تربية الزهور .
- الزيوت النباتية .

ب - قطاع الصناعات غير التحويلية :
- انشاء محطات توليد الكهرباء .
- التنقيب عن النفط في نطاق التراخيص الممنوحة .
- محطات تنقية المياه المستعملة عن طريق نظام اللزمة .

ج - قطاع الصناعات التحويلية :

د - قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية :
- مسابك المواد غير المعدنية .
- مصهر حديد .
- أجزاء وقطع غيارات السيارات والدراجات النارية والدراجات .
- انشاء وصيانة بحرية .
- الأسلاك الكهربائية .
- صناعة القوالب والأدوات .
- أجهزة صحية .
- معدات القيس .
- مركبات كهربائية وإلكترونية .
- أجهزة كهربائية منزلية .
- أجهزة اتصالات .

هـ- قطاع صناعات النسيج والجلد :
- مصانع الغزل .
- مصانع النسيج .
- معامل صقل القماش .
- صناعة الملابس المنسوجة .

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٩٦

(٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــــة :

رسمت الأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال عام ١٩٩٦ خريطة سياسية غير مستقرة على الرغم من التطورات الدستورية المتمثلة في استفتاء تعديل الدستور التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والتي نجحت في وضع أساليب جديدة في ممارسة النشاط السياسي في البلاد .

منذ عام ١٩٨٨ والاقتصاد الجزائري يشهد تغيرات جذرية تهدف إلى تحويل البنية الاقتصادية من اقتصاد مسير إداريا إلى اقتصاد تحكمه قواعد السوق . وقد أولت الدولة أهمية قصوى لهذه التحولات وذلك بإدخال إصلاحات اقتصادية تتمحور في ثلاث مراحل أساسية: إصلاحات عام ١٩٨٨ والتي منحت المؤسسة الاقتصادية العمومية استقلالية أكبر في التسيير ، وإصلاحات عام ١٩٩١ التي تم بمقتضاها إصدار قانون جديد للاستثمار يكفل ضمن أمور أخرى حرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة وعوائدها ، وإصلاحات عام ١٩٩٤ والتي كرست مسيرة الإصلاح الاقتصادي بتطبيق المزيد من القرارات ذات الصلة .

كذلك شهدت الفترة المنصرمة قرار إعادة جدولة الديون الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن، فضلا عن توقيع اتفاقي مؤازرة مع صندوق النقد الدولي: حيث يركز الاتفاق الأول على تنفيذ مشروع استقرار الاقتصاد لمدة عام واحد ، فيما يركز الثاني على تنفيذ مشروع التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات .

٢ . الأداء الاقتصادي :

حقق الاقتصاد الجزائري خلال عام ١٩٩٦ معدل نمو بلغ حوالي ٤,٤٪ وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت إقرار التوازنات المالية ، بالإضافة إلى سياسة جدولة الديون فضلا عن ارتفاع أسعار النفط . وكان الاقتصاد الجزائري قد سجل في عام ١٩٩٥ أول معدل نمو حقيقي له منذ عشر سنوات إذ بلغ حوالي ٥,٢٪ وذلك نتيجة الانتعاش الملحوظ للإنتاج الزراعي .

و حقق القطاع الزراعي – الذي يمثل حوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو بلغ ٢١٪ في عام ١٩٩٦ وهو نفس معدل النمو الذي سجل في عام ١٩٩٥ . وتأتي معدلات الزيادة المرتفعة هذه نتيجة دعم الدولة للقطاع الزراعي المتمثل في خفض تكلفة القرض المصرفي ، وضمان أسعار إنتاج الحبوب ، ودعم الاستثمار الفلاحي فضلا عن سياسات الإصلاح الزراعي ووفرة مياه الري.

ساهم القطاع الصناعي غير النفطي بحوالي ٩٪ في الناتج المحلي في حين بلغت مساهمة القطاع النفطي حوالي ٢٨٪ . وتشير التقديرات إلى تدني الإنتاج والإنتاجية في القطاع الصناعي غير النفطي نتيجة للظروف السياسية والأمنية غير المواتية. هذا وقد سجل القطاع النفطي وفقا لهذه التقديرات معدل نمو بلغ حوالي ١٠٪ خلال العام قيد الدراسة .

٣ . السياسة المالية :

يهدف قانون المالية لسنة ١٩٩٦ إلى متابعة تنفيذ مشروع الإصلاح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يرمي إلى تصحيح التوازنات الكلية للاقتصاد ومعالجة ظاهرة التضخم .

وتشير البيانات الختامية للميزانية العامة لسنة ١٩٩٦ إلى عجز إجمالي قدره ٣١,٥ بليون دينار جزائري مقابل العجز الإجمالي النهائي المسجل عام ١٩٩٥ والبالغ حوالي ٤٢,٦ بليون دينار جزائري . وقد أمكن تقليص هذا العجز بفضل تنمية موارد الجباية النفطية الناتجة عن التحسن في أسعار النفط العالمية ، وكذلك الارتفاع في الإيرادات الجمركية عن طريق تحرير التجارة الخارجية و إصلاح النظام الجبائي والانسحاب التدريجي للدولة من المجال الاقتصادي تمشيا مع سياسات الخصخصة .

وتقدر الإيرادات العمومية بحوالي ٨١٠,١ بليون دينار جزائري أي بزيادة نسبتها ٣٢,٧٪ عن عام ١٩٩٥ . كما تقدر النفقات العمومية بمبلغ ٨٤١,٦ بليون دينار جزائري أي بزيادة نسبتها ١٤,٥٪ عن عام ١٩٩٥ . هذا وتشكل الإيرادات النفطية النصيب الأوفر من إجمالي الإيرادات.

أما بالنسبة لتركيب النفقات العمومية عام ١٩٩٦ ، فقد بلغ نصيب نفقات التسيير حوالي ٦٥٪ منها في حين بلغ نصيب نفقات التجهيز ٣٥٪ منها .

ويمثل عجز الميزانية العامة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ . ومن المتوقع أن ينخفض هذا العجز في عام ١٩٩٧ إلى ٠,٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٤ . السياسة النقدية :

اتخذت الحكومة الجزائرية خلال سنة ١٩٩٦ – و في إطار معالجة ظاهرة التضخم – عدة إجراءات ، من بينها: تحديد معدل ثابت لنمو الكتلة النقدية والقرض الداخلي والتحرير الكامل لمعدلات الفائدة المصرفية ، وتوسيع قاعدة السوق النقدية بإدماج صندوق تأمين البطالة خلال هذه السنة وإعطاء هذه السوق الأولوية في تجديد خزينة البنوك ، ووضع وسائل جديدة لمراقبة النشاط المصرفي وتتمثل هذه الوسائل في نظام الاحتياطيات الإجبارية ونظام النسب الحذرية .

هذا وقد شهدت الكتلة النقدية انخفاضا تدريجيا حيث بلغ معدل نموها عام ١٩٩٦ حوالي ١٠,٦٪ بعد أن بلغ هذا المعدل حوالي ٢١,٢٪ في عام ١٩٩٢ .
من جهة أخرى بلغ معدل التضخم في عام ١٩٩٦ حوالي ١٩٪ منخفضا عن معدل عام ١٩٩٥ البالغ ٢٩,٨٪ .

٥ . سياسات سعر الصرف :

قامت الحكومة الجزائرية في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بإنشاء سوق جديدة للصرف في ما بين البنوك حيث يتم تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري على أساس قواعد السوق عوضا عن النظام السابق الذي كان يعتمد على المضاربة .

وقد سجل الدينار الجزائري خلال السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا في سعر الصرف مقابل العملات الرئيسية حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حوالي ٤٢,٩ دينارا في عام ١٩٩٤ وحوالي ٥٣,٤ دينار جزائري في عام ١٩٩٥ في حين بلغ سعر الصرف في عام ١٩٩٦ حوالي ٥٤,٩ دينارا .

٦ . سوق الأسهم والسندات :

تتضمن خطط التحول إلى اقتصاد السوق انشاء بورصة للأوراق المالية بغية اجتذاب الأموال التي يجري تداولها في الأسواق غير الرسمية . وتحقيقا لهذا الغرض قامت الحكومة الجزائرية في ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦ بتكوين لجنة لتنظيم ومراقبة عمليات البورصة ومن المتوقع صدور لائحة البورصة في بداية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ .

هذا وقد قدمت الحكومة في نهاية عام ١٩٩٦ مشروع قانون بتعديل قانون الخوصصة حتى ينسجم مع طبيعة عمل بورصة الأوراق المالية .

٧ . التجارة الخارجية :

بلغت حصيلة الصادرات الجزائرية خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٧٣٦,٩ بليون دينار جزائري مقابل ٥٣٩,٩ بليون دينار في عام ١٩٩٥ أي بنسبة زيادة قدرها ٣٦,٥٪ . في المقابل بلغت جملة الواردات في عام ١٩٩٦ حوالي ٦٦٨,٧ بليون دينار مقارنة بحوالي ٦١٢,٩ بليون دينار من الواردات في عام ١٩٩٥ أي بنسبة زيادة قدرها ٩,١٪ . أما على صعيد البنية الهيكلية للتجارة الخارجية فان الصادرات النفطية تشكل حوالي ٩٤,٨٪ من إيرادات الصادرات الكلية . أما في جانب الواردات فان السلع الاستهلاكية تشكل ما يقدر بحوالي ٤٢,٠٪ من الواردات في حين يبلغ نصيب كل من السلع الوسيطة وسلع التجهيز ٣٣,٤٪ و ٢٤,٦٪ على التوالي .

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لمكونات التجارة الخارجية للجزائر فقد استأثرت دول المجموعة الأوروبية على حوالي ٦٠٪ من إجمالي الواردات إلى الجزائر وحوالي ٦٥٪ من الصادرات الجزائرية .

٨ . ميزان المدفوعات :

تشير المعطيات الحالية إلى تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات ، حيث يلاحظ انخفاض رصيد هذا الميزان من (- ٥,٥٥) بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ إلى (- ٢,٤٩٥) بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦ .

هذا وقد بلغ رصيد الحساب الجاري في نهاية عام ١٩٩٦ حوالي ٣٧٧ بليون دولار في حين بلغ احتياطي الصرف حوالي ٣,٣٥ بليون دولار .

٩ . الديون الخارجية :

بلغت الديون الخارجية للجزائر ٣١,٥٧٣ بليون دولار أمريكي في نهاية سنة ١٩٩٥ . وتنقسم هذه الديون إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل بمبلغ ٣١,٣١٧ بليون دولار أمريكي وديون قصيرة الأجل (مدة التسديد أقل من سنة) بمبلغ ٢٥٦ مليون دولار أمريكي وتمثل هذه الديون ٧٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٨٥٪ من صادرات السلع والخدمات . كما تمثل خدمة الدين الخارجي الجزائري حوالي ٣٧,٨٪ من صادرات السلع والخدمات لعام ١٩٩٥.

ويلاحظ من خلال تحليل هيكل الديون الخارجية للجزائر عام ١٩٩٥ أن القروض الثنائية احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٨٪ وقروض إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,٨٪ والقروض متعددة الأطراف المرتبة الثالثة بنسبة ٩,١٪ ، والقروض التجارية غير المؤمنة المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٣٪ .

هذا وقد بلغت جملة الديون الخارجية في عام ١٩٩٦ حوالي ٣٢ بليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٢٨٤٪ من إجمالي صادرات السلع والخدمات لعام ١٩٩٦ . كما تشكل نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات حوالي ٣٣٪ .

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

تولي الجزائر اهتماما كبيرا للاستثمار الأجنبي الخاص من خلال قانون الاستثمار لعام ١٩٩٣ الذي يمنح المستثمرين ضمانات كافية لتحويل الأصول المستثمرة والمداخيل المتولدة منها .

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ظلت ثابتة خلال عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، حيث بلغ ١٢ مليون دولار للعام الواحد ، ثم ارتفع إلى ١٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ والى ١٨ مليون دولار عام ١٩٩٤ ، ولكنه شهد تراجعا ملحوظا خلال عام ١٩٩٥ حيث بلغ ٥ مليون دولار .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة :

بلغت مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ١٢٪ عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ١١٪ عام ١٩٩٥ . وشهد القطاع عام ١٩٩٦ نموا بنسبة ٢١٪ بفضل الإعانات التي منحتها الدولة لهذا القطاع ، منها ١,٣ بليون دينار جزائري لتدعيم الاستثمار الفلاحي، ٢,٨ بليون دينار جزائري لخفض تكلفة القرض المصرفي وتنمية إنتاج الحليب و ١٠,٨ بليون دينار جزائري لضمان أسعار إنتاج الحبوب .

وحقق القطاع الزراعي عام ١٩٩٦ بفضل إعانات الدولة ووفرة المياه والإصلاح الزراعي أكثر من ٤٦ مليون قنطار من الحبوب أي زيادة بنسبة ٥٠٪ عن عام ١٩٩٥ .

٢٠١١ قطاع الصناعة :

ساهم قطاع الصناعة بنسبة ٣٧,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ مقابل نسبة قدرها

٤٤,٥٪ في عام ١٩٩٥ . هذا وقد بلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٨,٣٪ مقارنة بحوالي ٢١,٤٪ في عام ١٩٩٥ .

وتشير الإحصائيات المتوفرة لعام ١٩٩٦ إلى استقرار في إنتاج الصناعات الغذائية الفلاحية وانخفاض في إنتاج الصناعات الأخرى ما عدا المناجم ومواد البناء ، كما شهد قطاع النفط عام ١٩٩٦ نموا بنسبة ١٠٪ .

٣٠١١ قطاع الخدمات :

ساهم قطاع الخدمات عام ١٩٩٦ بنسبة ٢٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي ٢٠,٥٪ في عام ١٩٩٥ . هذا وقد تقلص نشاط قطاع الخدمات خلال عام ١٩٩٦ خاصة على مستوى التجارة والسياحة بسبب تدهور القدرة الشرائية الناتج عن تحرير الأسعار والظروف الأمنية غير المواتية .

١٢. التطورات التشريعية:

أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما تشريعيا رقم ٩٣-٢ بتاريخ ٥ أكتوبر عام ١٩٩٣ يتعلق بترقية الاستثمار. وطبقا لهذا المرسوم التشريعي تعتبر وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة الاستثمارات والمستثمرين في الجزائر بهدف مساعدتهم في إنجاز المشاريع وتزويدهم بكل المعلومات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي.

وقد أعطى قانون الاستثمار أولوية ملموسة لنظام المناطق الخاصة ونظام المناطق الحرة ونظام الجنوب الكبير بهدف المساعدة في مرحلتي الإنجاز والتشغيل وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية لفترات طويلة (حسب خصوصية النظام) بالاضافة الى الاعفاء من حقوق التحويل المكلف للحصول على العقارات وتطبيق نسبة منخفضة تقدر بـــ ٣٪ في مجال الحقوق الجمركية للسلع المستوردة.

(٦)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية جيبوتي لعام ١٩٩٦

(٦)
تقرير مناخ الاستثمارفي جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــــة :

شهد اقتصاد جيبوتي رسم سياسات مالية ونقدية تهدف إلى خفض العجز الهيكلي في الميزانية والحسابات الخارجية ، والذي يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية . وقد قامت الحكومة الجيبوتية بوضع برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي ، تتلخص أهدافه فيما يلي :-

- تحقيق معدل للناتج المحلي الحقيقي بحوالي ٣٪ عام ١٩٩٦ .
- خفض نسبة التضخم إلى ٣٪ خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ .
- خفض العجز الجاري الخارجي تدريجيا من ١٧,٩٪ إلى ١٢,٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ .

وعلى المستوى السياسي تتمتع جيبوتي بعلاقات طيبة مع دول الجوار ، وقد عقدت عدة اجتماعات ودية مع المملكة العربية السعودية حول الشؤون الأمنية للبلدين باعتبارهما من دول البحر الأحمر .

٢ . الأداء الاقتصادي :

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في عام ١٩٩٤ حوالي ٤٩٠ مليون دولار ويعتمد الاقتصاد بجيبوتي بشكل كبير على المعونات الخارجية حيث بلغ حجم المساعدات اليابانية لجيبوتي عام ١٩٩٦ حوالي ٣,٣ بليون فرنك جيبوتي هذا إلى جانب المساعدات الفرنسية التي تشكل وزنا كبيرا في الاقتصاد بجيبوتي ، ويمثل قطاع الخدمات أكثر من ثلثي الناتج المحلي وتحتل خدمات التعاون العسكري الفرنسي وخدمات الترانزيت الجزء الأكبر من هذا القطاع . وتأتي بعد ذلك قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتي مازالت تحتاج إلى عناية خاصة عن طريق وضع سياسات ملائمة للواقع الاقتصادي للبلاد مع القيام بتطوير هذه القطاعات من خلال إتباع سياسة النمو المتوازن .

٣ . السياسة المالية :

بلغت الإيرادات العامة لعام ١٩٩٦ حوالي ٣٠,٦ بليون فرنك جيبوتي مقابل ٣٠,٧ بليون فرنك جيبوتي عام ١٩٩٥ بانخفاض قدره ٠,١ بليون فرنك جيبوتي . كما بلغت النفقات ٣٠,٦

بليون فرنك جيبوتي عام ١٩٩٦ مقابل ٣٠,٧ بليون فرنك جيبوتي عام ١٩٩٥ .

ومما تقدم يلاحظ أن عجز الميزانية العامة ظل منعدما (يساوي صفر) خلال العامين ١٩٩٥، ١٩٩٦ .

وتشير الإحصاءات الواردة في القانون المالي لعام ١٩٩٦ إلى أن بند المرتبات والأجور في ميزانية عام ١٩٩٦ انخفض إلى حوالي ١٧,٦ بليون فرنك جيبوتي بدلا من ١٩,١٢ بليون فرنك جيبوتي في ميزانية عام ١٩٩٥ ويعتبر ذلك تطورا مهما لاستراتيجية الحكومة وبرهانا على نجاحها .

وحسب التصريحات الرسمية تعتبر ميزانية عام ١٩٩٦ أول ميزانية في تاريخ البلاد تتسم بالواقعية والموضوعية وتعتبر أداة هامة لمعالجة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها البلاد منذ عام ١٩٩١ .

والجدير بالذكر أن المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي قد بدأت في أواخر آب/أغسطس عام ١٩٩٥ ، حيث أقرت الجمعية التأسيسية خطة اقتصادية صارمة ومهمة وذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات (بحوالي ٤١ مليون دولار) .

وعندما يتم اجتياز هذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادي بشكل مقبول فان المرحلة اللاحقة ستتعلق أساسا بالخصخصة من خلال تحويل أصول الدولة إلى القطاع الخاص وذلك عن طريق وضع استراتيجية بعيدة المدى . وقد دخلت الحكومة الجيبوتية فعلا في تنفيذ عمليات الخصخصة حيث قرر مجلس إدارة ميناء جيبوتي في اجتماعه في آب/أغسطس ١٩٩٦ بيع ناقلة "الوحدة" العاملة بين جيبوتي وتاجوره وأبوخ للقطاع الخاص كما قرر عرض مستودعات التبريد في الميناء للخصخصة . ومن جهة أخرى تعمل السلطات المحلية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ترشيد وتوظيف تدفقات المساعدات بشكل محكم ، وكذلك عن طريق تنشيط "تجارة الترانزيت". خصوصا ما يتجه منها إلى إثيوبيا . وعليه فان ازدهار جمهورية جيبوتي في العقد القادم يعتمد بشكل كبير على المنافسة الدولية لمينائها البحري الذي يتميز بموقع إقليمي هام .

٤ . السياسة النقدية :

تتبع الحكومة الجيبوتية سياسة نقدية غير توسعية تهدف إلى السيطرة على حجم الكتلة النقدية

وتحقيق معدل فائدة حقيقي موجب لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد . ولا يشكل التضخم مشكلة جوهرية لاقتصاد جمهورية جيبوتي ، حيث أن معدل التضخم السنوي لم يتعد ٣٪ عام ١٩٩٦ .

٥ . سياسة سعر الصرف :

العملة الوطنية غير مرتبطة بسلة عملات وإنما مرتبطة بالفرنك الفرنسي وبالتالي لم تشهد تغييرا يذكر في سعر الصرف والذي ظل ثابتا في حدود ١٧٧,٧ فرنك جيبوتي للدولار .

٦ . سوق الأسهم والسندات :

لا يوجد سوق للأسهم والسندات في جيبوتي حتى الآن ، إلا أنه ربما تؤدي السياسات التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي إلى تطوير مثل هذا السوق في المستقبل خصوصا عندما يتم تنفيذ سياسة الخصخصة .

٧ . التجارة الخارجية :

بلغت الصادرات ما يعادل ١٦٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ في حين بلغت الواردات ٣٤٠ مليون دولار مما أدى إلى تكوين عجز في الميزان التجاري بلغ ١٧٣ مليون دولار .

يلاحظ من خلال قوائم التبادل السلعي لجمهورية جيبوتي مع العالم الخارجي أن تايلاند وفرنسا اشتركتا في احتلال المرتبة الأولى للمستوردين عام ١٩٩٤ ، حيث بلغت نسبة كل منهما ١٤٪. وتليهما السعودية ١٢٪ ثم إثيوبيا ٦٪ . أما بالنسبة للمصدرين فإن الصومال لا تزال تهيمن على أكبر نسبة من واردات جيبوتي بنسبة قدرها ٣٩٪ وتليها إثيوبيا ٣٤٪ .

٨ . ميزان المدفوعات :

توضح المعلومات المتاحة أن العجز الجاري في ميزان المدفوعات قد بدأ اتجاها تنازليا منذ عام ١٩٩٢ من حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٦٪ عام ١٩٩٣ . وتوضح المعلومات أن هذا الاتجاه قد استمر عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، إلا أن هذه المستويات المتدنية نسبيا للعجز لا تتوافق مع التركيبة الهيكلية للاقتصاد الأمر الذي يجعلها غير قابلة للاستمرار مما يتطلب اتخاذ إجراءات اقتصادية تصحيحية .

٩ . الديون الخارجية :

تشير الأرقام التي ينشرها البنك الدولي إلى أن الديون الخارجية قد بلغت حوالي ١٢٥ مليون

دولار عام ١٩٩٣ ثم ارتفعت إلى ٢٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ (نسبة ٤٥٪ من الناتج المحلي) .

ومن الدائنين الرئيسيين لجيبوتي صندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية وبنك التنمية الأفريقي ، مما يعني أن معظم الديون تستحق لمؤسسات عون دولية تتصف ديونها باليسر ، الأمر الذي أفرز عبئا ضئيلا للديون تمثل في نسبة خدمة ديون بلغت ٥٪ من عائدات الصادرات وهي نسبة متدنية للغاية ولا تشير إلى أزمة في مقدرة جيبوتي لمقابلة التزاماتها الدولية .

ومن جهة أخرى وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على الاتفاقية التي وقعت بين جيبوتي والصندوق تلتزم جيبوتي بموجبها ببرنامج الصندوق لإعادة بناء البنية الأساسية وبموجب هذا التصديق ستستفيد جيبوتي من سحب ٤٠٪ من احتياطيها من حقوق السحب الخاصة وذلك ما يعادل بليون فرنك جيبوتي (٥,٧ مليون دولار) . وسيسمح لجيبوتي سحب ٧٧٤ مليون فرنك جيبوتي في المرحلة الأولى .

كما وقعت حكومة جيبوتي مع اليابان في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦ اتفاقية تمويل المرحلة الثانية لاستخراج مياه الشرب في القرى والمناطق الريفية ، وبموجب هذه الاتفاقية تحصل جيبوتي على منحة يابانية قدرها ٨١١ مليون ين ياباني (بليون و ١٤٠ مليون فرنك جيبوتي) .

ومن جهة أخرى صادق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض من البنك الإسلامي للتنمية يقدر بحوالي ٦٦٤,٩ مليون فرنك جيبوتي لتمويل بناء طريق معبد بين مدينة علي صبيح ومدينة جاليلي بالحدود الإثيوبية .

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح معلومات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو جيبوتي قد بلغت حوالي ٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بعدها إلى حوالي ٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ . ويتوقع لها أن تحافظ على هذا المستوى في السنوات القادمة . وتمثل هذه التدفقات ٠,٢٪ من مجمل التدفقات الوافدة إلى الدول العربية خلال العام .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

يتسم الهيكل الإنتاجي للاقتصاد بجيبوتي بقدر ملحوظ من التشوه منسوبا إلى المرحلة التنموية

التي يمر بها القطر حيث تشكل القطاعات الإنتاجية حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢,٨٪ لقطاع الزراعة ، ٢١,٢٪ لقطاع الصناعة) بينما يساهم قطاع الخدمات بنسبة ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

١٢. التطورات التشريعية والمؤسسية :

لا يزال القانون رقم (٨٨) لعام ١٩٨٤ والقرار رقم (٨٤-٠٧٣٤/رب/ج س) ينظمان الاستثمار في جيبوتي . وتتولى الإشراف على تطبيقهما اللجنة الوطنية للترخيص . ويقدم قانون الاستثمار بجيبوتي تشجيعات ومزايا مادية ومعنوية للمستثمرين ، كما يتمتع المستثمرون بضمانات تجنب أموالهم المخاطر الناتجة عن نزع الملكية وحوادث الشغب العامة وأعمال العنف .

(٧)

تقرير مناخ الاستثمار
في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٦

(٧)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة:

بحلول عام ١٩٩٦ دخلت المملكة العربية السعودية عامها الثاني من خطة التنمية السداسية ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ التي استهدفت إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل بغية التقليص التدريجي للاعتماد على القطاع النفطي . وقد واصلت المملكة بنجاح كبير في إطار سعيها لتحقيق أهداف الخطة - تهيئة المناخ والفرصة للقطاع الخاص للعب دور اكبر في القطاعين الصناعي والزراعي ، والجدير بالذكر أن خطة التنمية استهدفت تحقيق معدل نمو وسطي للناتج المحلي الإجمالي يقدر بحوالي ٣,٨٪ سنويا ، فيما قدر معدل نمو القطاع غير النفطي بحوالي ٣,٩٪ سنويا . أما على مستوى القطاعي فان الخطة ترمي إلى تحقيق معدل نمو وسطي للقطاع الصناعي يبلغ ٥٪ فضلا عن نمو وسطي قدره ٨,٣٪ للصناعات البتروكيماوية.

على الصعيد السياسي واصلت المملكة انتهاج سياستها المعلنة تجاه العالمين العربي والإسلامي ولعب دورها الريادي في محيط الأسرة الخليجية .

وتشير الأرقام إلى أن قوة الاقتصاد السعودي قد تنامت بشكل مضطرد خلال السنوات الأخيرة، وقد شهد عام ١٩٩٦ اداءا اقتصاديا افضل من العام الذي سبقه وذلك استنادا على جملة من المؤشرات تختص بأصعدة النمو ، التضخم ، الموازين الداخلية والموازين الخارجية.

٢ . الأداء الاقتصادي :

واصل الاقتصاد السعودي نموه خلال العام ١٩٩٦ حيث تشير الإحصاءات المتوفرة إلى انه سجل نموا إيجابيا للعام الثالث على التوالي بلغت معدلاته وفقا للتقديرات الرسمية ٨,٦٪ بالأسعار الجارية وذلك مقارنة بمعدل ٤,٣٪ لسنة ١٩٩٥ و ١,٤٪ لعام ١٩٩٤ وقدر إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ١٩٩٦ بمبلغ ٥١٠ بليون ريال (١٣٦ بليون دولار) وبلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص فيه ٣٥٪ وكان معدل نموه حوالي ٣,٥٪ .

وقد حققت القطاعات الحكومية والنفطية معدلات نمو جيدة إضافة إلى النشاط الصناعي المتميز للقطاع الخاص . كما تجاوزت مساهمة القطاع الزراعي نسبة ١١٪ من الناتج المحلي غير

النفطي . وقد تزايدت الصادرات النفطية وغير النفطية بمعدلات نمو مرتفعة نتيجة لتحسن أسعار النفط العالمية ونجاح الصادرات السعودية غير النفطية في المنافسة العالمية .وقد تحققت عوائد إضافية للحكومة السعودية بلغت ٤٥ بليون ريال (١٢ بليون دولار) من جراء الزيادات التي حدثت في أسعار النفط وذلك مقارنة بالعائد النفطي المتحقق عام ١٩٩٥ والذي بلغ نحو ١٣٦,٨٨ بليون ريال (٣٦,٥ بليون دولار) حيث وصلت قيمة الصادرات غير النفطية العام ١٩٩٦ إلى ٢١,٥ بليون ريال (٥,٦ بليون دولار) بزيادة مقدارها ٤,٩٥٪ عن العام السابق . وقد انعكس هذا الأداء على تحسن الميزان الجاري للمعاملات الخارجية للمملكة بالرغم من زيادة الواردات .

ويعزى مجمل التحسن الذي حدث إلى أداء القطاع النفطي نتيجة ارتفاع أسعار النفط بما يتجاوز ثلاثة دولارات للبرميل ليصل إلى أعلى مستوياته منذ العام ١٩٩١ .

كما أن ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٩٦ يعود أيضا إلى زيادة النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص وارتفاع حجم الاستثمارات الصناعية واستمرار الأداء الجيد للقطاع المصرفي وزيادة ربحية الشركات المساهمة . ويمكن ربط النمو في أداء القطاع الخاص بالقفزة الكبيرة للاستثمار للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ، وبخاصة في تكوين رأس المال الثابت الذي يدعم قدرة الاقتصاد على النمو والتوسع حيث كانت الاستثمارات في تلك الفترة ٩٨,٥ مليار ريال (٢٦,٦٧ بليون دولار) .

٣ . السياسة المالية :

استمر العمل بالخطة الخمسية السادسة للتنمية لتدعم الموازنات السابقة بتقليص مستوى العجز وضبط الإنفاق بالاعتماد على سياسة الترشيد في الاستهلاك وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحفز الرئيسي في عملية التنمية إضافة إلى تقليص الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل الوطني وكذلك زيادة إشراك الطاقات البشرية السعودية في التنمية . وتهدف الحكومة إلى خطوات اقتصادية أبرزها إزالة عجز الميزانية ، وتعزيز تراجع الدين المحلي وبناء احتياطي مريح من العملات الأجنبية . وكانت المملكة قد بدأت تطبيق برنامج مالي للاعتماد على الذات اعتبارا من بداية ١٩٩٥ وواصلت هذا النهج في العام ١٩٩٦ .

وقد قدرت الإيرادات العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٦ بمبلغ ١٣١,٥ بليون ريال (٣٥,٢ بليون دولار) وقدرت النفقات العامة بمبلغ ١٥٠ بليون ريال (٤٠,١ بليون دولار) ليبلغ حجم العجز المقدر في حالة عدم زيادة الإيرادات – أي قبل زيادة أسعار النفط – بـ ١٨,٥ بليون ريال سعودي (٥ بليون دولار) تشكل اقل من ٥٪ من الناتج المحلي السعودي . وكانت هذه النسبة

قد بلغت ٩٪ في عام ١٩٩٣ .

أما فيما يتعلق بالأرقام الفعلية لعام ١٩٩٦ فقد تضمن البيان الذي أصدرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني حول ميزانية ١٩٩٧ تقرير النتائج الفعلية الخاصة بتنفيذ ميزانية ١٩٩٦ . فقد بلغت الإيرادات الفعلية للعام ١٩٩٦ ١٧٧ بليون ريال (٤٧,٢ بليون دولار) والنفقات الفعلية ١٩٤ بليون ريال (٥١,٧٣ بليون دولار) . وترجع الزيادة في النفقات بشكل أساسي لما اتخذ من إجراءات أثناء العام لتسديد مستحقات المزارعين والمقاولين وشركات الصيانة والتشغيل . فقد تم تسديد ما يقارب ٧ بليون ريال (١,٨٧ بليون دولار) للمزارعين واكثر من ١٥ بليون ريال (٤ بليون دولار) للأفراد والمقاولين والموردين والشركات الأخرى.

تضاءل العجز في الميزانية العامة إلى نحو ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لارتفاع الإيرادات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار النفط . وقامت الدولة بتقليص مديونيتها الداخلية وذلك بتسديد ٢٢ بليون ريال (٥,٨٧ بليون دولار) من الدفعات المستحقة . كذلك تم شطب العجز في الحساب الجاري الذي بلغ اوجه بمقدار ١٠٣,٥ بليون ريال (٢٧,٦ بليون دولار) في عام ١٩٩١ و ٦٤,٨٨ بليون ريال (١٧,٣ بليون دولار) عام ١٩٩٣ وتحقق فائض يسير لأول مرة منذ عام ١٩٨٢ نتيجة لزيادة الصادرات .

٤ . السياسة النقدية :

تفيد التقارير الرسمية أن وسائل الدفع بتعريفها الضيق (M 1) [1] قد بلغت ١٣٢,٩ بليون ريال في نهاية عام ١٩٩٦ وذلك مقارنة بـ ١٢٤,٥ بليون ريال في نهاية عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو بلغ ٦,٨٪ . أما النقود بمفهومها الأكثر اتساعا (M 3) [2] فقد بلغت ٢٥٨,٥ بليون ريال في نهاية عام ١٩٩٦ مقارنة بـ ٢٤٠,١ بليون ريال في نهاية عام ١٩٩٥ ، أي بمعدل نمو بلغ ٧,٧٪ . هذا وقد بلغ المتوسط السنوي لسعر الفائدة على الريال السعودي ٥,٣٨٩٪ لودائع الشهر ، ٥,٤٦٩٪ لودائع الثلاثة اشهر ، ٥,٥٦٥ ٪ لودائع الستة أشهر، و ٥,٧٥٦ ٪ لودائع السنة .

وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم في المملكة لا يزال منخفضا . وكانت الزيادة التي حصلت في أسعار ورسوم بعض الخدمات والسلع في بداية العام الماضي ١٩٩٥ قد أدت إلى

١- M 1 = النقد المتداول خارج المصارف + الودائع تحت الطلب .

٢- M 3 = M 1 + الودائع شبه النقدية .

زيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بلغت ٥٪ بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . وتشير بيانات النصف الأول من العام ١٩٩٦ إلى أن معدل التضخم قد بلغ ٠,٨٪ فقط . وقد استقرت توقعات التضخم مع بداية السنة المالية الجديدة ١٩٩٧ على ذلك المعدل حيث أشارت التوقعات إلى أن يكون معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لتكلفة المعيشة في عام ١٩٩٦ اقل من ١٪ مقارنة مع عام ١٩٩٥ .

على صعيد القطاع المصرفي تواصل الاتجاه التصاعدي لأداء المصارف السعودية ، فقد بلغ المركز المالي للبنوك في عام ١٩٩٦ حوالي ٣٥٧,٩ بليون ريال (٩٥,٤٤ بليون دولار) أي بمعدل نمو ٤,٩٪ مقارنة بالعام السابق . وقد صاحب هذا النمو تحسن في وضع سيولة واستثمارات وقروض البنوك نتيجة مواصلتها لبرامج التطوير والتحسين في الأداء إضافة إلى انتعاش الاقتصاد السعودي حيث ارتفعت الودائع بمعدل ٩,٤٪ لعام ١٩٩٦ . واستمر القطاع المصرفي في تحقيق معدلات أرباح ممتازة حيث تفيد بعض التقارير أنه في عام ١٩٩٦ أعلنت كل المصارف التجارية في المملكة عن تحقيق مزيد من الأرباح مقارنة مع العام الماضي . وبلغ مجمل ما حققته المصارف السعودية من صافي أرباح خلال عام ١٩٩٦ قرابة ٥,٩ بليون ريال (١,٦ بليون دولار) بارتفاع بلغت نسبته ٥,٩٪ ، إضافة إلى ذلك واصل القطاع المصرفي بالمملكة رفع كفاءة أدائه وتقوية قاعدته الرأسمالية التي بلغت ٣٤,٤ بليون ريال (٩,١٧ بليون دولار) أو ما يعادل ١٧,٦٪ من إجمالي الودائع . كما بلغ مجموع رأس المال والاحتياطيات للمصارف التجارية ٣٧ بليون ريال (٩,٨٧ بليون دولار) في عام ١٩٩٦ لتشكل ما نسبته ١٧,٢٪ إلى الودائع وذلك مقارنة بمبلغ ٣٤,٧ بليون ريال (٩,١ بليون دولار) في عام ١٩٩٥ .

٥ . سياسات سعر الصرف :

تنتهج المملكة العربية السعودية سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي ولا تفرض أية قيود على تحركاته وقد تميز سعر صرف الريال السعودي مقابل العملات الرئيسة في العالم خلال الأعوام السابقة بالثبات والاستقرار وهي في مجملها عملات الشركاء التجاريين التقليديين للمملكة.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

إن تداول الأسهم يتم عبر نظام المحافظ الإلكترونية الذي طورته مؤسسة النقد العربي السعودي وتقوم بالإشراف عليه . وتعتبر سوق الأسهم السعودية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من حيث قيمتها السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق حيث يتم فيها تداول أسهم (٧٠)

شركة يصل إجمالي قيمة أسهمها إلى ١٧٢ بليون ريال (٤٥,٨٧ بليون دولار) . وقد حققت سوق الأسهم انتعاشا ملحوظا خلال العام ١٩٩٦ حيث ارتفعت أسعار اسهم (٢٨) شركة كما ارتفع مؤشر المركز الوطني لأسعار الأسهم (١٩٨٥=١٠٠) ارتفاعا نسبته ١٢٪ ليبلغ ١٥٣,١ نقطة عند إقفال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالمقارنة بحوالي ١٣٦,٧٦ نقطة بنهاية عام ١٩٩٥ . وقد ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم المحلية بنسبة ٩,٥٪ لتبلغ ٢٥,٤ بليون ريال (٦,٧٧ بليون دولار) بالمقارنة بحوالي ٢٣,٢ بليون ريال (٦,١٩ بليون دولار) للفترة المقابلة من العام الماضي ، في حين ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال نفس الفترة بنسبة ١٨,٢٪ ليبلغ ١٣٧,٨ مليون سهم بالمقارنة بنحو ١١٦,٦ مليون سهم في العام السابق ، كما بلغ إجمالي الصفقات المنفذة حوالي ٢٨٤ ألف صفقة .

٧ . التجارة الخارجية :

تشير التقديرات إلى أن الصادرات الإجمالية للمملكة حققت نموا بنسبة ٣,٨٪ للعام ١٩٩٦ لتبلغ نحو ١٩٨,٢٦ بليون ريال (٥٢,٨ بليون دولار) فيما حققت الواردات نموا بنسبة (-١,٣٪) لتبلغ ١٠٢,٥ بليون ريال .

ويقدر الفائض في الحساب الجاري لعام ١٩٩٦ بحوالي ٧٠٠ مليون ريال .

كما تحسن احتياطي المملكة من العملات الأجنبية ليبلغ ٩,٤ بليون دولار في نهاية نيسان/ إبريل ١٩٩٥ بنسبة بلغت نحو ٣٢,١٪ مقارنة مع نهاية العام الماضي . ويقدر الاحتياطي الأجنبي للمملكة بـ ١٠,٥ بليون دولار في العام ١٩٩٦ (تغطي فترة استيراد مدتها ٥,٨ شهرا) ، من جهة أخرى بلغ حجم الدين الخارجي حوالي ١٦,٤ بليون دولار .

وبناءا على الإحصاءات الرسمية فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كشريك تجاري أول للمملكة من ناحية الصادرات والواردات تليها اليابان ثم مجموعة الدول الأوروبية كما تميزت نسب التجارة مع المجموعات الأخرى بالاستقرار والثبات . وبالإضافة إلى الدول الواردة في القائمة أعلاه والتي تمثل الشركاء التقليديين للمملكة العربية السعودية فان المملكة تصدر نسبا معتبرة إلى كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، هولندا ، البحرين ، البرازيل والهند كما تستورد نسبا معتبرة من فرنسا ، كوريا الجنوبية ، الصين الشعبية وهولندا.

٨ . ميزان المدفوعات :

أولت السلطات السعودية العجز في ميزان الحساب الجاري أهمية كبيرة لما له من اثر مباشر

على التوازن الخارجي . وقد شهدت السنوات الست الأولى (١٩٩٠-١٩٩٥) عجزا متواصلا في الحساب الجاري ، إلا أن هذا العجز ظل يتناقص تدريجيا بفضل السياسات المالية التي استهدفت التقليل منه حجما وتأثيرا . ومن المتوقع أن يتحقق فائض في الميزان التجاري طفيف في عام ١٩٩٦ محققا بذلك أول فائض في الحساب الجاري منذ بداية التسعينات . هذا ويقدر الفائض بحوالي ٧٥٠ مليون ريال (٢٠٠ مليون دولار) .

٩ . الديون الخارجية :

شهد عام ١٩٩٥ تسديد آخر قسط من القرض الذي كانت قد حصلت عليه المملكة من البنوك العالمية عام ١٩٩١ وقد بلغ القسط المدفوع ١,٨ بليون دولار . وكانت المملكة قد قامت بتسديد القسط الأول بمبلغ ٢,٧ بليون دولار في العام السابق . وتعد المملكة من ضمن المجموعة الدولية المانحة للعون وتتميز ضمن هذه المجموعة بسخاء عطائها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبيسر مساعداتها منظورا إليها بمكون المنحة .

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

تشير إحدى الدراسات إلى أن المملكة تحتل المركز السابع بين الدول النامية المستقطبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي ، وتذكر الدراسة أن عدد المشاريع المشتركة في السعودية بلغ (١٤٤٣) مشروعا حتى نهاية العام ١٩٩٦ بإجمالي استثمارات تبلغ ١٣٤,٠٧١ بليون ريال يساهم فيها رأس المال الوطني بحوالي ٧٥,٨٧٧ بليون ريال وبنسبة ٥٦,٦٪ بينما يساهم الشريك الأجنبي بحوالي ٥٨,١٩٤ بليون ريال وبنسبة ٤٣,٤٪ وتوظف هذه الاستثمارات في مجالات صناعية موزعة على (٧١٧) مشروعا صناعيا باستثمارات تبلغ ١٢٠,٦٢٠ بليون ريال و (٧٢٦) مشروعا غير صناعي باستثمارات تبلغ ١٣,٤٥١ بليون ريال ، وتتركز الاستثمارات الأجنبية في مجالات صناعة البتروكيماويات وتكرير النفط وصيانة وإصلاح المطارات وصناعة الأجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية . وتحتل الاستثمارات العربية مجتمعة مقدمة الاستثمارات الأجنبية في السعودية وذلك من حيث عدد المشاريع إذ يبلغ عددها (٢٥٤) مشروعا برؤوس أموال قدرها ١٥,٠١٧ بليون ريال منها (١٥٥) مشروع صناعي و (٩٩) مشروع غير صناعي تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ (٢٤٤) مشروعا وبريطانيا بـ (١٣٩) مشروعا وألمانيا بـ (٦٩) مشروعا . أما من ناحية حجم رؤوس الأموال المستثمرة فان الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المقدمة حيث تستثمر رؤوس أموال تبلغ ٥٨,٦٦٤ بليون ريال في (٢٤٤) مشروعا منها (٩١) مشروعا صناعيا و(١٥٣) مشروعا غير صناعي تليها اليابان بشراكة مقدارها ١٧,٢١٨ بليون ريال ثم مجموعة الدول العربية بشراكة ١٥,٠١٧ بليون ريال . وقد أشارت الدراسة إلى أن معدل التدفقات الاستثمارية ارتفع بصورة

كبيرة وبنسبة ٣٤٪ خلال العام المنصرم متجاوزا المتوسط وهو ٣٩٧,٥ مليون ريال (١٠٦ مليون دولار) شهريا .

تجدر الإشارة إلى أن المملكة تمتلك حاليا أكبر رصيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

١١ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٠١١ قطاع النفط :

لازالت السعودية تحافظ على موقعها كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم . ويبلغ الاحتياطي الثابت وجوده من الزيت في المملكة حوالي ٢٦١,٤ بليون برميل واحتياطي الغاز حوالي ٢٠١ تريليون قدم مكعب .

وتعتمد دول صناعية أساسية على النفط المستورد من السعودية ومن تلك الدول اليابان، الولايات المتحدة والدول الأوروبية. كما أدى النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا إلى زيادة كبيرة في الطلب على النفط السعودي. ووفرت المملكة في عام ١٩٩٦ حوالي ١٨٪ من احتياجات الولايات المتحدة النفطية و ٢٧٪ من احتياجات آسيا ، و٢٣٪ من احتياجات أوروبا الغربية .

استقر الإنتاج النفطي بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على معدل ثمانية ملايين برميل يوميا. غير أن تزايد أسعار النفط أدى إلى ارتفاع عائد الصادرات النفطية من ١٤٨,١ بليون ريال (٣٩,٥ بليون دولار) في عام ١٩٩٥ إلى ١٧٧,٤ بليون ريال (٤٧,٣ بليون دولار) في عام ١٩٩٦ وبمعدل زيادة بلغ ١٩,٧٪ .

وتمتلك شركة أرامكو السعودية حصة ٥٠٪ من طاقة التكرير والتوزيع لمشروع ستار بالاشتراك مع شركة تكساكو الأمريكية في الولايات المتحدة بطاقة ٦١٥ ألف برميل في اليوم، وتمتلك ٣٥٪ من شركة سانق يونق الكورية الجنوبية التي تمتلك طاقة تكرير تصل إلى ٥٢٥ ألف ب/ي إضافة إلى محطات توزيع ، وفي الفليبين تمتلك شركة أرامكو السعودية ٤٠٪ من مصفاة ونقاط توزيع شركة بترون بطاقة إنتاج ١٦٥ ألف ب/ي . وتمتلك أيضا حصة ٥٠٪ من شركة أويل هيلارس اليونانية بطاقة ١٠٠ ألف ب/ي . وتتفاوض حاليا مع عدد من الدول لتملك حصة في مشاريع التكرير والتوزيع التابعة لها .

٢٠١١ قطاع الصناعة :

شهد القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية تطورا شاملا خلال خطط التنمية الخمسية

السابقة. وقد تواصل ذلك التطور في خطة التنمية الحالية السادسة وذلك بحكم أن التصنيع هو البديل الأمثل للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة إسهام القطاع الخاص إضافة إلى تنمية القوى العاملة الوطنية وإرساء قاعدة تقنية صلبة . وقد تشكل هيكل الصناعة السعودية ليشمل ثلاثة قطاعات فرعية هي الصناعة البتروكيماوية ، وصناعة تكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى. وبلغ العدد الإجمالي للمصانع المنتجة والمرخصة (٢٤٣٨) مصنعا برأسمال يبلغ ١٦١,٧ بليون ريال (أي ٤٣,١ بليون دولار) يعمل بها ما يزيد على (٢١٨٠٥٨) عاملا في العام ١٩٩٦ . تعتبر السعودية أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في العالم غير الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" التي تعتبر أكبر منتج ومصدر لمادة الميثلين بيوتان الأثير بإنتاج يبلغ ٢,١ مليون طن سنويا من مجمعي "ابن سينا" و"ابن زهر" في الجبيل. كما افتتحت "سابك" مجمع "صدق" المشترك مع شل لزيادة الإنتاج بنحو ٧٠٠ ألف طن سنويا.

وقد شهد عام ١٩٩٦ زيادة أخرى في إنتاج "سابك" حيث ارتفع الإنتاج إلى ٢٢,٩ مليون طن متري مقارنة بـ ٢١,٩ مليون طن متري للعام ١٩٩٥ شكلت منها البتروكيماويات ١٢,٣ مليون طن والأسمدة ٤,٢ مليون طن متري. ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات في قطاع البتروكيماويات بالمملكة بين عامي ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ أكثر من ٢٣,٦٣ بليون ريال (٦,٣ بليون دولار).

(إطار رقم ٧-١)
فــرص الاستثمــار

أولا : في مجال قطع غيار السيارات :

- إنتاج شمعات الاحتراق .
- إنتاج جهاز العادم (الشكمان) وكاتم الصوت .
- إنتاج أجهزة تكييف السيارات .
- إنتاج مجموعة المشع (الراديتير)
- إنتاج مجموعة المحرك وأجزائه .
- إنتاج مجموعة المكابح .
- إنتاج المحاور والمقصات وأذرع التوازن وماصات الاهتزاز .
- إنتاج فوانيس الإضاءة الأمامية والخلفية .
- إنتاج الصدامات الأمامية والخلفية .
- إنتاج زجاج النوافذ والزجاج الأمامي والخلفي .
- إنتاج إطارات السيارات .
- كابلات التوصيل الموجبة والسالبة .
- إنتاج مجموعة المضخات .
- إنتاج مجموعة مفاتيح التشغيل والموزع وقواطع التيار والتلامس .

ثانيا : في مجال الأجهزة الكهربائية :

- إنتاج المراوح الكهربائية
- إنتاج المحركات الكهربائية
- إنتاج العوازل الكهربائية .
- إنتاج أجهزة القياس الكهربائية .
- إنتاج خلايا خزن الطاقة الكهربائية .
- إنتاج قواطع الدائرة الكهربائية .
- إنتاج واقيات الصواعق .
- إنتاج الوحدات الحلقية الرأسية .
- إنتاج أجهزة الاستقبال التلفزيونية المنزلية .

- إنتاج غسالات الملابس الكهربائية المنزلية .
- تصنيع المكانس الكهربائية .
- إنتاج الخلاطات الكهربائية المنزلية .
- إنتاج المكواة الكهربائية .
- إنتاج أفران المياكروويف .
- إنتاج جهاز الهاتف .

ثالثا : في مجال الأجهزة غير الكهربائية :

- تصنيع مواقد وأفران الطبخ غير الكهربائية .

رابعا : في مجال الصناعات الكيماوية :

- إنتاج كرابونات الكالسيوم المرسبة .
- إنتاج معدن المغنسيوم وكلوريد البوتاسيوم .
- صناعة الأسبرين – بنزويك .
- إنتاج المواد الأولية للصناعات الدوائية .
- إنتاج زيوت المحولات الكهربائية .

(٨)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٦

(٨)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية السودان
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــــة :

شـهد عام ١٩٩٦ اكتمال البنـاء الدستوري وبدايـة التأسيس لمرحلـة السلام بتوقيـع ميثاق السلام واتفاقية المبادئ ، ويعتبر عام ١٩٩٦ عام التحـول الاقتصادي الذي دخل فيه البترول السوداني دورة الحياة الاقتصادية وأجيز فيه قانون الاستثمار عام ١٩٩٦ .

وفي هذا العـام عقد المؤتمر الاقتصـادي القومي الثاني فجـاءت توصياته تـأكيدا للنهج الذي اتبع منذ المؤتمر الاقتصادي الأول الذي عقد فـي تشرين الثاني/نوفمـبر ١٩٨٩ ودعما للاستراتيجية القومية الشاملة لجميع مناحي الحياة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) .

وخلال نفس العـام عقدت الدورة الثانيـة للمجلس الأعلى للتخطيط الاقتصـادي والتي آمنت على توصيات المؤتمر الاقتصادي القومي الثاني وصدقت على أولوياته المقترحة .

٢ . الأداء الاقتصادي :

تشـير تقديـرات النـاتج المحلي الإجمـالي لعـام ١٩٩٦ إلى انـه قد تحقق معدل نمو قدره ٤,٧٪ مواصلا بذلك المعدلات الموجبة التي ظل يحققها منذ عام ١٩٩٢ .

علـى الصعيد القطـاعي حقق القطـاع الزراعي معدل نمو بلـغ ٩,٦٪ خلال العـام حيث ارتفع الإنتاج لمعظـم المحاصيل عدا الذرة والـذي انخفض مقارنة بالعـام السـابق . كذلك سـجّل قطـاع الثروة الحيوانية نموا كبيرا بلغ ٩,٥٪ .

كما حقق القطاع الصناعي معدل نمو بلـغ ٤,٤٪ وذلك نتيجة للإصلاحات التي تمت في بعض الصناعـات الرئيســية والتوجـه نحـو إصلاح القطـاع الصنـاعي حيث تـم اتخـاذ الكثـير من الإجراءات شملت خفض رسـوم الإنتاج على الصناعات المحلية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الصناعية . هذا إضافـة إلى استحداث مال تركيز لـتأهيل البنيات الأساسية للقطاع الصناعي .

مـن جهـة أخـرى سـجل قطـاع الخدمـات نموا سـالبا قـدره -١٪ وذلك بسـبب التدنـي في نمو

الخدمات الحكومية والذي نتج عن ضبط وترشيد الإنفاق العام وارتفاع معدلات التضخم .

٣ . السياسة المالية :

تعتبرالموازنة العامة لعام ١٩٩٦ أول موازنة تعد على أساس السنة الميلادية بدلا عن السنة المالية. استهدفت الموازنة في خطوطها العريضة تخفيض معدلات التضخم ، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتقليص العجز في الموازنة العامة إلى أضيق نطاق بحيث لا يتعدى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت الإيرادات العامة لعام ١٩٩٦ حوالي (٥٤,٤) بليون دينار أي بنسبة أداء قدرها ٨٠٪ من تقديرات الموازنة والبالغة ٦٨ بليون دينار وهي تشكل بذلك حوالي ٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة ثانية بلغ الأداء الفعلي للإنفاق العام لنفس الفترة (٧٨,٤) بليون دينار بنسبة قدرها ٩٠,٦٪ وبذلك تكون الموازنة لعام ١٩٩٦ قد سجلت عجزا مقداره ٢٤ بليون دينار . وتحملت الموازنة فروقات أسعار البترول والتي بلغت ١٢,٦ بليون دينار .

تم تمويل العجز الكلي عن طريق التدفقات الخارجية ومن فوائض المؤسسات والهيئات العامة بما يعادل ٧,٤ بليون دينار وتمويل المتبقي والبالغ ٢٩,٢ بليون دينار تم تمويله بالاستدانة من النظام المصرفي. هذا ويشكل العجز في الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ حوالي ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

بلغت جملة اعتمادات موازنة التنمية للعام المالي ١٩٩٦ حوالي ١٨,٧ بليون دينار بينما بلغ إجمالي الصرف الفعلي بنهاية نفس العام ١١,٧ بليون دينار بنسبة أداء قدرها ٦١,٥٪ من جملة الاعتمادات . و يوضح هذا أن هناك تحسنا ملموسا في الصرف على مشروعات التنمية حيث أن نسبة الصرف الفعلي لم تتجاوز ٢١٪ من الاعتمادات المجازة في المتوسط للأعوام الثلاثة الماضية .

٤ . السياسة النقدية :

ركزت السياسة النقدية لعام ١٩٩٦ على تخفيض حدة التضخم من خلال تقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي للقطاع العام وتوجيه المدخرات المحلية للاستثمار في القطاع الخاص كما ركزت هذه السياسة كذلك على العمل على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية .

يقدر عرض النقود بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بحوالي ١٣٣,٤ بليون دينار بمعدل نمو قدره ٨٩٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٥ مقارنا بـ ٧٤,١٪ و ٥١٪ معدل الزيادة في عرض النقود بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على التوالي . وقد تسببت الاستدانة من الجهاز المصرفي للقطاعين العام والخاص في ذلك النمو المضطرد . هذا وقد بلغت نسبة الزيادة في استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص في عام ١٩٩٦ (٢٤٪) عما كانت عليه مقارنا بعام ١٩٩٥ حيث أصبحت ٣٢٠ بليون جنيه بنهاية العام ،أما بالنسبة لصافي استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام فقد ارتفع إلى ٥٤٣ بليون جنيه في عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٣٧٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ .

من جهة أخرى سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية العاملة في البلاد ارتفاعا في عام ١٩٩٦ بلغ ٤٥٨٩١٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٩,٦٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٥ ليصل مجموع الأصول (الخصوم) إلى ١٠٣٥١٩٦ مليون جنيه ، هذا وقد سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية نموا كبيرا في يونيو ١٩٩٦ بلغ ٧٠٣٥٠٠ مليون جنيه أي ما نسبته ١٠٣,٣٪ عن مستواها في يونيو ١٩٩٥ .

أما على صعيد مؤشر التضخم شهد عام ١٩٩٦ تصاعدا متعاظما بلغ حدا غير مسبوق فبلغ في شهر تموز/يوليو معدل التضخم ١٦٦٪ الأمر الذي استوجب اتخاذ العديد من الإجراءات خلال النصف الثاني من العام بهدف احتوائه مما أدى إلى انخفاضه في كانون الأول/ديسمبر إلى حوالي ١٥٠٪ مسجلا في المتوسط للعام حوالي ١٣٦٪ مقارنا بنسبة الـ ٤٠٪ التي استهدفت في موازنة عام ١٩٩٦ . هذا وقد أدى ذلك إلى التدهور في سعر الصرف والى الانخفاض في الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة . وزيادة على ذلك أثرت هذه المعدلات العالية سلبا في قطاع الأعمال والتجارة والاستثمار وفي القطاع المصرفي حيث فقد الجنيه السوداني دوره الهام كمستودع للقيمة .

٥ . سياسات سعر الصرف :

اعتمدت سياسات سعر الصرف على تحديد السعر بواسطة البنوك التجارية والصرافات دون أي تدخل إداري على أن يحدد بنك السودان متوسط سعر الصرف على ضوء تلك الأسعار، ولقد تسببت السيولة الزائدة في الاقتصاد والشح في النقد الأجنبي الناتج عن الفجوة الخارجية في تدهور سعر صرف الجنيه السوداني من حوالي ٨٠٠ جنيه مقابل الدولار بنهاية عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٢٠٠ جنيه مقابل الدولار في يوليو ١٩٩٦ الأمر الذي اقتضى تغير نظام سعر الصرف وإنشاء آلية جديدة لتحديد سعر الصرف تتحكم في مساره ضمن حدود قصوى

ودنيا تحدد طوعا.

وفي تموز/يوليو ١٩٩٦ تم وضع آلية يقوم بموجبها أصحاب الصرافات بالاتفاق مع البنوك التجارية بتحديد سعر الصرف . وقد أدى هذا النظام إلى ثبات نسبي في سعر الصرف بلغ ١٤٥٠ جنيه للدولار بنهاية عام ١٩٩٦ في الوقت الذي يقدر فيه أن يكون السعر بالسوق الموازي في حدود ١٦٠٠ إلى ١٧٠٠ جنيه للدولار . وحسنت الآلية الجديدة من موارد البنوك التجارية من العملة الأجنبية حيث ارتفع المتوسط الشهري لحصيلتها من ١٠,٦ مليون دولار في الربع الأول من عام ١٩٩٦ إلى ١٦,٢ مليون دولار في الربع الثالث من نفس العام.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

بلغ عدد الشركات التي تم إدراج أسهمها للتداول (٤٠) شركة مساهمة عامة ، وقد تم خلال هذا العام تداول اسهم (٢٦) شركة منها أي أن هناك (١٤) شركة لم يتم تداول أسهمها .

وبلغ حجم التداول (٩٩,٣١٥,٢٦٨) دينارا حيث احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى بحجم تداول مقداره ٨١,٣٩٠,٣٣٨ دينارا وبنسبة ٨٢٪ من حجم التداول الإجمالي ، تلاه قطاع التأمين بحجم تداول مقداره (٨,٣٥٢,٠٤٠) دينارا أي ما نسبته ٨,٤٪ ، ثم القطاع التجاري في المرتبة الثالثة بحجم تداول بلغت نسبته ٤,٨٪ ، فالقطاعات الأخرى بما نسبته ٣,٣٪ وأخيرا القطاع الصناعي بنسبة ١,٥٪.

أما بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة خلال هذا العام فقد بلغت (٢٤,٨٥١,٤١٨) سهما ، حيث احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى حيث تم تداول (١٩,٧٠٠,٩٦٦) سهما أي بنسبة ٧٩,٣٪ من العدد الكلى للأسهم المتداولة للسوق النظامية ، وجاء القطاع التجاري في المرتبة الثانية بعدد اسهم متداولة مقدارها (٤,٧٤٥,٧٣٥) سهما أي ما نسبته ١٩,١٪ ، تلته القطاعات الأخرى بما نسبته ٠,٧٪ ثم قطاع التأمين بنسبة ٠,٥٪ ، والقطاع الصناعي بنسبة ٠,٤٪ .

و فيما يتعلق بمعدل دوران الأسهم والذي يمثل عدد الأسهم المتداولة منسوبا إلى عدد الأسهم المكتتب بها ، فقد احتل قطاع التأمين المرتبة الأولى بمعدل دوران مقداره ٤,٦٪ ، تلاه قطاع البنوك بمعدل ٣,٩٪ ، فالقطاع التجاري ٠,٨٪ ، فالقطاع الصناعي ٠,٧٪ ، وأخيرا القطاعات الأخرى بمعدل ٠,١٩٪ .

هذا وقد شهد عام ١٩٩٦ نشاطا كبيرا في عدد الأسهم حيث بلغت قيمة إصدارات الأسهم

(٥١,٤٠٠,٠٠٠) دينارا . هذا وقد بلغت إصدارات الأسهم بالنسبة للشركات حديثة التأسيس خلال نفس العام (٣٣٦,٧٦٧,٦٣٠) دينارا أي ما نسبته ٦٥,٥٪ من جملة الإصدارات.

٧ . التجارة الخارجية :

يواجه قطاع الصادرات السودانية صعوبات جمة تحول دون تجاوز الصادرات حاجز الـ ٦٠٠ مليون دولار سنويا . ولعل ابرز هذه المعوقات التأرجح في الإنتاج مما يؤدي إلى عدم المحافظة على الأسواق الخارجية وإضعاف الموقف التنافسي للصادرات السودانية .

تقدر قيمة الصادرات السودانية خلال عام ١٩٩٦ بحوالي ٥٩٣ مليون دولار مقارنة بحوالي ٥٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٥ أي بزيادة نسبتها ٦,٧٪ ويشكل القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية والماشية واللحوم والذهب أهم السلع المصدرة . على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات تمثل مجموعة دول أوروبا الغربية المرتبة الأولى في قائمة الأسواق للسلع السودانية حيث تستوعب ٢٩,١٪ من الصادرات السودانية تليها مجموعة الدول العربية (٢٣,٤٪) ، فمجموعة الدول الآسيوية (٢١,٧٪) .

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت جملة الواردات خلال عام ١٩٩٦ حوالي ١٣٥٣,٨ مليون دولار مقارنة بحوالي ١١٨٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥ أي بنسبة زيادة قدرها ١٤,٣٪ . وتشكل واردات المواد الخام أهم بنود الواردات إذ بلغ نصيبها في عام ١٩٩٦ حوالي ٢٤,٢٪ من جملة الواردات تليها السلع المصنعة (٢٠,٢٪) ثم الآلات والمعدات (١٦,٥٪) فالكيماويات (١٥,٢٪). أما على صعيد الشركاء التجاريين المصدرين للسودان فان مجموعة دول أوروبا الغربية تمثل الصدارة (٢٨,٣٪) وتأتي مجموعتا الدول العربية ودول آسيا في المرتبة الثانية شراكة (٢٣,٤٪) .

٨ . ميزان المدفوعات :

اظهر الميزان التجاري عجزا يقدر بحوالي ٧٧٢ مليون دولار مقارنا بعجز قدره ٦٢٩,١ مليون دولار في العام السابق ويعزى ارتفاع العجز في الميزان التجاري إلى الزيادة في قيمة الواردات التي بلغت ١٩٤,٢ مليون دولار بالرغم من ارتفاع العائد من الصادرات نسبيا والذي بلغ ٥١,٣ مليون دولار ، هذا وقد بلغ العجز في الميزان التجاري ١٠٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تدنى صافي الخدمات خلال الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٦ إلى أدنى مستوى له في عام ١٩٩٦ حيث

بلغ ١٤ مليون دولار مقارنا بفائض قدره ٥٢,٨ مليون دولار في العام السابق . ويعزى هذا التدهور في حساب الخدمات إلى الانخفاض الكبير في بند المتحصلات والتي انخفضت بنسبة ٥٧,٧٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ بالرغم من الانخفاض الكبير في بند المدفوعات غير المنظورة والتي انخفضت بنسبة ٦١,٦٪ عما كانت عليه .

ساهمت الفجوة في الميزان التجاري وتدنى صافي حساب الخدمات في ارتفاع العجز في الحساب التجاري في عام ١٩٩٦ والذي يقدر بحوالي ٧٥٨ مليون دولار مقارنا بعجز قدره ٥٧٦,٢ مليون دولار في العام السابق . وبلغت نسبة العجز في الحساب الجاري ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

ونتيجة لانخفاض رأس المال الأجنبي والمساعدات الخارجية أظهر حساب رأس المال عجزا بلغ ٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦ . وقد كانت المسحوبات في حساب رأس المال تفوق السداد مؤدية إلى صاف إيجابي لحساب راس المال . ومع ارتفاع العجز في الحساب الجاري وتدهور حساب رأس المال وصلت الفجوة في ميزان المدفوعات إلى ٧٨٠ مليون دولار مقارنا بعجز قدره ١٨٤,٦ مليون دولار في العام ١٩٩٥ ، ويعتبر الانخفاض في الميزان الكلي اكبر انخفاض يشهده ميزان المدفوعات خلال السنوات الماضية .

٩ . الديون الخارجية :

بدا التراجع في الحصول على ديون جديدة بعد تجميد القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصناديق والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية الأخرى لينحصر التعامل مع جهات معينة مثل الإيفاد والبنك الإسلامي للتنمية ، ومنظمات الأمم المتحدة .

تقدر جملة الديون الخارجية بحوالي ١٧ بليون دولار وبلغت خدمتها خلال عام ١٩٩٦ (٥٣ مليون دولار) وهي تشكل حوالي ٨,٧ من عائد الصادرات و ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام .

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

تشير المعلومات المتوفرة عن تدفق الاستثمار الوافد خلال الفترة الماضية إلى أنه خلال الفترة من آيار/مايو ١٩٩٠ إلى آيار/مايو ١٩٩٣ تم التصديق بقيام خمسين مشروعا للاستثمارات العربية والأجنبية نفذ منها حوالي ٥٠٪ . وقد جاء هذا التدفق كنتيجة لتوحيد قوانين الاستثمار في قانون ١٩٩٠ والذي ساهم في تبسيط إجراءات الأجهزة التي كانت تشرف على الاستثمار.

كما شهدت نفس الفترة تبني الدولة لسياسات تحرير الاقتصاد والتي ساهمت إلى حد كبير في انفراج مناخ الاستثمار وساعدت على جذب الكثير من المستثمرين العرب والأجانب .

١١ . السياسات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ القطاع الزراعي :

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا في الاقتصاد القومي ويعتبر الرائد للأنشطة الاقتصادية ، ويعتبر القطاع الابرز من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث تقدر نسبة مساهمته بحوالي ٤٤٪ في المتوسط خلال السنوات الأربعة الماضية . كما انه يمثل مركز الصدارة من حيث المساهمة في حصيلة الصادرات وتقدر هذه المساهمة بحوالي ٩٠٪ ، فضلا عن مساهمته في توفير احتياجات الصناعة المحلية من المواد الخام . ويمتاز القطاع الزراعي بتنوع أنماطه التي يمكن تصنيفها في عدد من القطاعات الفرعية المتكاملة مثل الزراعة المروية والزراعة المطرية والثروة الحيوانية بالإضافة إلى الثروة الغابية والمراعي .

تقدر المساحة الكلية الصالحة للزراعة بحوالي ٢٠٠ مليون فدان في حين تقدر مساحة المراعي الطبيعية بحوالي ٥٧ مليون فدان والغابات بنحو ١٥٢ مليون فدان . أما المساحة المستغلة فعليا للزراعة فتقدر بحوالي ٣٠ مليون فدان (حوالي ١٣٪ من المساحة الصالحة للزراعة) .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

يتميز القطاع الصناعي باعتماده الكبير على القطاع الزراعي ، فمعظم الصناعات تستخدم منتجات زراعية كقصب السكر ،القمح ،القطن والحبوب الزيتية بينما مدخلات الإنتاج الأخرى غير الزراعية لم يتم التنقيب عنها واستغلالها بصورة كبيرة . كما أن هناك الكثير من الصناعات التي تعتمد أساسا على مدخلات الإنتاج المستوردة وتتفاوت نسبة المواد الخام المستوردة إلى الخامات المستخدمة من صناعة لأخرى .

تقدر مساهمة القطاع الصناعي بحوالي ١٧٪ في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي ، أما معدل نموه لعام ١٩٩٦ قد بلغ ٤,٤٪ وهو يضم أربعة قطاعات فرعية هي : الصناعات التحويلية وتشكل حوالي نصف القطاع ، وصناعات البناء والتشييد وتشكل حوالي ٣٠٪ ، وتوليد الكهرباء وتكرير البترول حوالي ١٥٪ ، والتعدين والتحجير والصناعات الاستخراجية وتمثل نسبة ضئيلة من القطاع الصناعي تبلغ حوالي ٥٪ .

في إطار التوجه نحو إصلاح القطاع الصناعي وضعت وزارة الصناعة خطة لتنمية وتطوير

الصناعات التصنيعية والتجهيزات الهندسية وتصنيع قطع الغيار حيث أن تطوير هذه الصناعات يوفر الشرط الضروري للتنمية الصناعية كلها .

وتتضمن خطة تنمية وتطوير الصناعات التصنيعية تنمية إنتاج المعدات والآلات الزراعية وماكينات وآلات الصناعات الصغيرة كالمطاحن والطلمبات ومعدات الحرفيين ، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرة على بناء تجهيزات الصناعة وإعادة تأهيل المعدات والماكينات والإنتاج الوطني لقطع الغيار .

تتضمن الصادرات الصناعية (١٨) سلعة رئيسية منها سلع جديدة تماما كالسكر والنشا والجلوكوز ومنها سلع تضاعفت صادراتها في خلال الخمس سنوات الماضية كالغزول والجلود المشطبة . وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات إلى ٢٠٪ خلال عام ١٩٩٦ ولم تكن الصادرات الصناعية في الماضي تمثل اكثر من ١٠٪ من جملة الصادرات .

(إطار رقم ٨-١)
أهم الأحكام التي تضمنها
قانون تشجيع الاستثمار السوداني الجديد لعام ١٩٩٦

صدر القانون الجديد وسرى مفعوله بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٦ ، ليحل محل تشريعات الاستثمار السابقة ، باستثناء اللوائح والأوامر التي صدرت في ظل قانون تشجيع الاستثمار السابق ، والتي أبقى عليها القانون الجديد جنبا إلى جنب مع الأوضاع والحقوق القانونية المكتسبة بموجب القانون السابق . ويحظر القانون الجديد إقامة المشاريع الاستثمارية أو المساهمة فيها إلا بعد الحصول على تراخيص بذلك ، تختص بإصدارها الوزارات الاتحادية . ومن ناحية أخرى يجيز القانون الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، مع تأكيده على الربط بين المشاريع الاستثمارية ، وخطط التنمية ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وزيادة الصادرات ، ونقل التقنية ، وتوفير فرص العمل للمواطنين ، واستخدام الموارد المحلية ، وهو في هذا الإطار لا يميز بين المستثمرين مهما كانت جنسياتهم أو طبيعتهم القانونية . وفي سبيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية قرر القانون العديد من المزايا والتسهيلات التي تتراوح بين الإعفاءات أو التخفيضات من الضرائب والرسوم ، والتسهيلات التي تمنح للمستثمرين كالتسهيلات المتعلقة بالتحويلات ، أو الواردات ، أو الاستخدام ، أو التصدير . والجدير بالذكر أن استمرار التمتع بهذه المزايا والتسهيلات مشروط بشروط أهمها عدم التصرف في المشروع ، أو استعماله ، أو استعمال أصوله المستفيدة من تلك المزايا أو التسهيلات في غير الأغراض المخصصة لها . بالإضافة إلى ذلك فقد أورد القانون العديد من الضمانات للمشاريع الاستثمارية الواردة ، مثل: التعهد بعدم التأميم أو المصادرة أو الحجز أو نزع الملكية ... إلا وفقا للقواعد القانونية المحلية و/أو الدولية ، وغيرها من الضمانات المتعلقة بإعادة تصدير رأس المال المستثمر ، وتلك المتعلقة بحماية منتجات المشاريع الاستثمارية . هذا وقد أنشأ القانون أجهزة خاصة لتنفيذ أحكامه تأتي على رأسها الإدارة العامة لترويج الاستثمار التابعة لوزارة المالية والاقتصاد ، بالإضافة إلى الوزارات الاتحادية ذات العلاقة بالاستثمارات ، وما يتبعها من إدارات استثمار ، ووحدات الاستثمار التي نص القانون على تأسيسها في كل ولاية ، وقد أسندت الصلاحيات والاختصاصات التنفيذية للإدارة العامة والوزراء الاتحاديين دون وحدات

الاستثمار في الولايات ، التي اكتفي بإسناد بعض المهام البحثية والتعريفية إليها فقط . وأخيرا فان القانون الجديد يوفر التوفيق والتحكيم كآليتين لفض المنازعات المتعلقة بالاستثمار ، باستثناء تلك المنازعات التي تحكمها الاتفاقيات الدولية والتي يكون السودان طرفا فيها .

(إطار رقم ٨-٢)
فرص الاستثمار

١ ٠ أسبقيات الاستثمار :

* مشروعات تنمية المناطق الأقل نموا .
* المشروعات التي تحقق الأمن الغذائي .
* المشروعات التي تنمي القدرات التصديرية للبلاد .
* المشروعات التي تدعم عدالة توزيع الثروة والدخل وتحقق فرصا للعمل .
* المشروعات التي تدعم التنمية الريفية المتكاملة .
* المشروعات التي توفر بدائل محلية للواردات الأساسية .
* المشروعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية .

٢ ٠ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٢ قطاع الزراعة :

* الزراعة المروية .
* الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء)
* إنتاج الدواجن .
* إنتاج الأعلاف .
* إنتاج الأدوية البيطرية .

٢٠٢ القطاع الصناعي :

* الصناعات الغذائية .
* صناعة الغزل والنسيج .
* صناعة الدباغة والجلود والصناعات الجلدية .
* الصناعات الدوائية .
* صناعة الأخشاب والورق والطباعة والنشر .
* الصناعات الهندسية (تجميع الجرارات الزراعية والأجهزة المنزلية) .

(٩)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٦

(٩)
مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية
خلال عام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

شهدت الجمهورية العربية السورية خلال عام ١٩٩٦ أحداثا سياسية واقتصادية هامة كان لها الأثر المباشر في رسم معالم التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

على الصعيد السياسي توقفت المحادثات السورية الإسرائيلية في أعقاب تعنت إسرائيل ورفضها الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية ، في حين شهدت العلاقات السورية الدولية تحسنا ملحوظا على كافة الأصعدة . أما على الصعيد الاقتصادي فقد شهد العام تطورات غاية في الإيجابية إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة ١٧,٤٪ . وشهد العام أيضا إصدار عدد من القوانين وإدخال التعديلات على التنظيمات والإجراءات الاقتصادية بهدف تشجيع المستثمرين العرب والأجانب ورؤوس الأموال السورية المهاجرة والمحلية للاستثمار في مشاريع تنموية في سوريا ، وذلك ضمن استراتيجية الدولة المتمثلة في انتهاج سياسة التدرج في الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى دعم القطاع الخاص وزيادة فاعليته .

٢ . الأداء الاقتصادي:

أظهرت البيانات الإحصائية الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق في عام ١٩٩٦ ارتفاعا بنسبة ١٣,٤٪ من ٥٥٢ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ إلى ٦٢٦ بليون ليرة عام ١٩٩٦ . وارتفعت قيمة إجمالي الاستهلاك النهائي العام والخاص بنسبة ١١,٥٪ من ٤٢٩ بليون ليرة عام ١٩٩٥ إلى ٤٧٩ بليون ليرة عام ١٩٩٦ . وارتفعت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة ٦,٥٪ من ١٦٢ بليون ليرة عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٨٨ بليون ليرة عام ١٩٩٦ .

أما على المستوى القطاعي فقد سجل القطاع الصناعي معدل نمو بلغ حوالي ١١٪ حيث ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي إلى حوالي ٤٥ مليار ليرة (٩٠٠ مليون دولار) في عام ١٩٩٦. كما شهد القطاع الزراعي معدل نمو قدره ٨,٤٪ خلال العام . هذا وتبلغ مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي حوالي ٥٢٪ .

٣ . السياسة المالية:

صدرت الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية للسنة المالية الممتدة من ١/١/ ١٩٩٦ وحتى تاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ بالقانون رقم (٢) تاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦ وكان من أبرز سماتها تعديل سعر الصرف الحسابي من ١١,٢٥ للدولار إلى ٢٣ ليرة سورية وذلك بالنسبة لاعتمادات تثبيت الأسعار واعتمادات تسديدات أقساط وفوائد القروض والتسهيلات الائتمانية ؛ وضبط الإنفاق الجاري لمختلف وزارات الدولة وإداراتها العامة وفقا لاحتياجاتها الفعلية ؛ واستكمال خطوات الاعتماد على الموارد الذاتية بهدف تحقيق تناسب أفضل بين الموارد المحلية وبين النفقات في الموازنة العامة للدولة وبينها وبين الناتج المحلي ؛ وتلبية متطلبات الأمن الوطني والقومي .

هذا وقد بلغ حجم الميزانية نحو ١٨٨,٠٥٠ بليون ليرة سورية بزيادة قدرها ٢٦,٠١٠ بليون ليرة سورية عن عام ١٩٩٥ ، كما بلغت العائدات المرتقبة نحو ١٦٠ بليون ليرة سورية وهذا يشكل عجزا قدره (١٥٪) فيما بلغت نفقات الأمن الوطني والقومي حوالي ٤١,٧ بليون ليرة سورية أي ما يعادل (٢٢,١٪) من إجمالي الميزانية وتزيد بنسبة (٤٪) عن نفقات عام ١٩٩٥. وقد ازدادت مخصصات قطاعات الكهرباء والمياه والغاز بنسبة (٣٥٪) مقارنة بعام ١٩٩٥ حيث بلغت (٢٤,١) بليون ليرة سورية كما ارتفعت النفقات المخصصة للزراعة والغابات وصيد الأسماك لتبلغ (١٩,٤) بليون ليرة سورية أي بزيادة نسبتها (٢٧٪) عن العام السابق ١٩٩٥ .

٤ . السياسة النقدية:

تابع مصرف سوريا المركزي خلال عام ١٩٩٦ سياسته الرامية إلى ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية وصولا إلى دعم الاستقرار النقدي في البلاد دون الإخلال بمتطلبات النمو الاقتصادي . كما استمر المصرف المركزي في دعم القطاع الخاص للحصول على احتياجاته التمويلية ، فقد قررت الحكومة السورية السماح للمواطنين فتح حسابات بالعملة الأجنبية بالمصارف السورية دون السؤال عن مصدر العملة الأجنبية مع إمكانية استعادة قيمة حساباتهم بالعملة الأجنبية وتقاضي فائدة على ودائع الأجل المحدد بالعملات الأجنبية ، وتأمل الحكومة أن يؤدي القرار إلى إقناع السوريين بفتح حسابات في المصارف السورية بدلا من مصارف الدول المجاورة .

ويذكر أن العمل المصرفي في سوريا محصور بمصرف سوريا المركزي وخمسة مصارف أخرى متخصصة هي التجاري والعقاري والصناعي والزراعي والتسليف الشعبي ، وتوجد مؤسستان ماليتان هما المؤسسة العامة للتأمين والمؤسسة العامة لصندوق توفير البريد . وثمة

اتجاه رسمي نحو منع فتح مصارف أجنبية أو فروع لها أو مصارف مشتركة في الأراضي السورية أو في المناطق الحرة السورية ، على أن تقتصر عمليات التحرر على تطوير المصارف القائمة وفتح مصرفين للاستثمار والصادرات .

ومن جهة أخرى صدر قرار بتعديل سعر صرف العملة الأجنبية لإيرادات النفط وللمبالغ المخصصة من إيرادات النفط لبعض العمليات ، وذلك في خطوة على طريق التوحيد التدريجي والهادئ لأسعار الصرف ، وبموجب القرار الجديد يقوم مصرف سورية المركزي أو المصرف التجاري السوري بشراء العملة الأجنبية المخصصة من إيرادات النفط ، بسعر الصرف الحسابي للدولار لصرف قيمة الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة والمتعلقة بتسديدات أقساط وفوائد القروض والتسهيلات الائتمانية وكذلك لتمويل مستوردات المواد التموينية الأساسية المدعومة ، وتمويل الإنفاق الاستثماري على اعتمادات المشاريع الاستثمارية الممولة بالعملة الأجنبية من مصادر محلية . ويسعى مصرف سوريا المركزي إلى تحريك سعر صرف الليرة السورية بعد تثبيته إلى فترات طويلة ، وذلك تنفيذا لخططه الرامية إلى تقليص نشاط السوق السوداء وصولا إلى إلغائها مستقبلا .
هذا وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة التضخم حتى منتصف عام ١٩٩٦ بلغت نحو ٦٪ .

٥ . سياسات سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف جزءا هاما في السياسة النقدية للحكومة السورية حيث تحرص الحكومة على معالجة هذا الموضوع منذ عام ١٩٨٦ عن طريق توحيد أسعار الصرف المختلفة ، في سعر واحد ، وجعل هذا السعر أقرب ما يكون للأسعار الفعلية السائدة في الأسواق المجاورة ، وعلى هذا فقد أصبح السعر المعتمد في القطاع الاقتصادي هو ٤٣,٥ ليرة سورية للدولار الأمريكي للشراء و ٤٤ ليرة سورية للبيع وذلك بهدف تقليص الفارق بين السعر التشجيعي والسعر السائد في السوق الموازية والذي يتراوح بين ٤٨ و ٥٠ ليرة سورية للدولار ، كما يهدف التعديل إلى منح المصدرين عوائد أكبر من وراء العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير والتي يبدلونها لدى المصارف السورية .

أما في العمليات الاستثمارية التي يتم بموجبها تحويل الاكتتابات والمساهمات الخارجية إلى الليرة السورية فقد تم اعتماد السعر الفعلي للدولار والبالغ نحو ٥٠ ليرة سورية .

٦ . سوق الأسهم والسندات:

لم يتم بعد انشاء سوق للأسهم في سوريا ، وجدير بالذكر أن موضوع إقامة سوق للأوراق

المالية في سوريا لا يزال قيد الدرس ضمن سياسة الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي .

٧ . التجارة الخارجية:

نتيجة للنشاط الاقتصادي المتواصل في سوريا ارتفعت قيمة المستوردات في عام ١٩٩٦ بنسبة ١٤,٢٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٦٠٣٨٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٦ مقابل ٥٢٨٥٦ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ .

كما ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ١٪ في عام ١٩٩٦ عن عام ١٩٩٥ حيث بلغت ٤٤٨٨٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٦ مقابل ٤٤٥٦٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٥ الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري ليصبح ١٥,٥ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ مقابل عجز مقداره ٨,٣ بليون ليرة سورية في عام ١٩٩٥ . ويعزى معظم هذا العجز إلى التوسع في إقامة المشاريع الحيوية التي يتم تنفيذها في سوريا وخاصة في مجال الكهرباء والنفط والغزول القطنية بالإضافة إلى المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص والمشترك وفق أحكام القانون (١٠) لعام ١٩٩١ .

٨ . ميزان المدفوعات :

لم يطرأ على العجز في ميزان المدفوعات تطورات جوهرية في عام ١٩٩٦ للسنة الثانية على التوالي إذ بلغ نحو ما قيمته بليون دولار أمريكي . وقد أوضحت البيانات المتوفرة زيادة في نسبة الصادرات من السلع والخدمات بلغت ١٪ في حين بلغت نسبة زيادة الواردات ١٤,٢٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥ .

٩ . الديون الخارجية:

لم تتوفر بيانات رسمية حول هذا البند .

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغ عدد المشاريع التي أقرت حسب قانون الاستثمار خلال السنوات الخمس الماضية حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (١٤٥٧) مشروعا بلغت تكلفتها التقديرية نحو ٣٦٣,٣ بليون ليرة سورية (نحو ٨,٦٥ بليون دولار أمريكي) وقد غطت المشاريع المرخصة النشاطات الصناعية والزراعية والنقل والكهرباء ، منها ما يزيد على ٢٦٥,٦ بليون ليرة (٦,٣ بلايين دولار) بالعملة الأجنبية وتقدر قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة لهذه المشاريع بحوالي ٢٠٨ بلايين ليرة سورية . وتوزعت هذه المشاريع على عدة قطاعات فبلغ عدد المشاريع الصناعية التي تم

إقرارها حتى تشرين أول/اكتوبر (٦٣١) مشروعا بلغ إجمالي تكلفتها الإجمالية ٢٥٦,٤ بليون ليرة سورية ، أما قطاع النقل البري والبحري فقد بلغ عدد مشاريعه (٧٧٤) مشروعا بلغت تكلفتها التقديرية ٨٤,٩ بليون ليرة وجاء القطاع الزراعي وتربية الثروة الحيوانية في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المشاريع (٥٠) مشروعا بلغت كلفتها التقديرية ٢١,٨ بليون ليرة ، وتم إقرار مشروع واحد في مجال الكهرباء والطاقة وآخر في مجال المناجم واستخراج الخامات . وقد أظهرت الدراسات أن نسبة تنفيذ المشاريع خلال السنوات الخمس بلغت ٦١٪ .

١١. القطاعات الاقتصادية:

١٠١١ القطاع الزراعي:

سجلت سوريا قفزات هائلة على الصعيد الزراعي واستطاعت تحقيق فائض في إنتاج بعض أنواع المزروعات مثل القطن والبطاطا والحبوب وفي مقدمتها القمح . وأمنت بعض الاكتفاء الذاتي في الخضر والحمضيات والأشجار المثمرة ، واستطاعت أن تكون مصدرة للشتل الحرجية وغراس الأشجار المثمرة وكذلك البيض والفروج وسهلت القوانين السارية تصدير هذه المنتجات فيما تشددت في تصدير المواشي .

تشير البيانات المتوفرة أن سوريا قد حققت رقما قياسيا في زراعة القطن هذا العام حيث وصل الإنتاج خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٧٦٠ ألف طن من القطن الخام وهو أعلى كمية تنتج في القطر حتى الآن ، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن حوالي ٢١٦ ألف هكتار ، وبلغ إنتاج القمح خلال العام نحو ٤١٠٥ آلاف طن والشعير ١٦٩٣ ألف طن والزيتون ٦٤٧ ألف طن . وبهدف تشجيع الصادرات الزراعية فقد صدر قرار بإعفاء المصدرين من الضرائب والرسوم الخاصة بالإنتاج الزراعي وقد خصصت ميزانية عام ١٩٩٦ نحو ١٨ بليون ليرة سورية (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) للقطاع الزراعي أو ما نسبته ١٩,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة .

٢٠١١ القطاع الصناعي:

شهد عام ١٩٩٦ إقامة (٢٨) مشروعا صناعيا في سوريا وفق أحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ ، برأسمال قدره ٥,٨ بليون ليرة سورية ، وقد تركزت معظم هذه المشاريع في الصناعات الغذائية التي بلغ عدد مشاريعها (١٥) مشروعا برأسمال قدره ٣,٨ بليون ليرة وتبعتها مشاريع الصناعات الكيماوية حيث بلغ عددها (٨) مشاريع برأسمال قدره ١,٢ بليون ليرة سورية . وتسعى الحكومة لتوزيع الاستثمارات الصناعية الجديدة على المحافظات والحد من تركيزها في المدن الكبرى , ومن جهة أخرى أعلنت الحكومة عن عزمها إقامة مدينة

صناعية على مساحة ٢٢٠٠ هكتار على طريق دمشق حمص في وسط سوريا .

وفي إطار تشجيع الحكومة السورية ودعمها للصناعة الوطنية فقد سمحت للقطاع الخاص بدخول مجال الغزل الذي كان مقصورا على الدولة . ومن المتوقع أن تبلغ استثمارات القطاعين العام والخاص على مدى ثلاث سنوات ما يزيد على ١,٢٧ بليون دولار لتحسين صناعة الغزل والنسيج المحلية وزيادة صادرات المنتجات المصنوعة من القطن .

٣٠١١ القطاع السياحي :

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية النشيطة والأكثر نموا نتيجة اهتمام الحكومة السورية بهذا المجال ومشاركتها بنسبة (٢٥٪) على الأقل في معظم المشاريع السياحية التي تقام في البلاد وكذلك نتيجة المزايا والتسهيلات الهامة التي يتمتع بها هذا القطاع لاسيما من حيث الإعفاءات من ضريبة الدخل على الأرباح ومن الرسوم الجمركية على مواد التأسيس والبناء .

وقد أعلنت مصادر وزارة السياحة بأن المردود السياحي في سوريا قد ازداد بشكل محسوس خلال عام ١٩٩٦ إذ بلغ عدد القادمين من غير السوريين إلى البلاد في العام المذكور نحو ٢,٥ مليون شخص وقدر إنفاق السائح منهم بنحو ٥٠٠ دولار أمريكي .

هذا وقد شهدت سوريا خلال الفترة الأخيرة افتتاح عدد من الفنادق الفخمة وانتشرت المنتجعات والشاليهات والفنادق بمختلف درجاتها على مستوى القطر وفي الساحل السوري خاصة كما تم افتتاح معاهد ومدارس للتدريب السياحي والفندقي في معظم المحافظات السورية .

إطار رقم ٨-١
فرص الاستثمار في القطاع السياحي

١ – القرية السياحية في جبل قاسيون المطل على مدينة دمشق وتشتمل على فندق بثلاث نجوم وآخر بنجمتين وعدد من الفيلات السياحية والمطاعم وتلفريك .

٢ – مشروع إقامة فندق خمسة نجوم على أرض العدوي بمدينة دمشق .

٣ – ترميم واستثمار خان الرز في سوق البزورية بدمشق واستعماله بشكل مطعم تقليدي .

٤ – مشروع عمريت على الساحل السوري قرب مدينة طرطوس لإقامة فنادق وشاليهات وملاهي ومقاصف على مساحة تبلغ ١٣٢ هكتار .

٥ – إقامة تجمعات سياحية شاطئيه في منطقة رأس البسيط على الشاطئ السوري حيث تمتلك وزارة السياحة شريطا ساحليا بطول ١٢ كلم وعرض ٢ كلم .

٦ – مجمع السمرلاند في محافظة طرطوس على الساحل السوري بمساحة إجمالية ٢٣٠,٠٠٠ متر مربع ويشتمل على إقامة (٦٥٠) شاليه وفندق ومطاعم ومقاهي وغير ذلك من الفعاليات الاقتصادية .

٧ – تجمع سياحي في منطقة أم الطيور على الساحل السوري وكذلك تجمع آخر في منطقة وادي قنديل وتجمعات سياحية في منطقة الصنوبر قرب مدينة اللاذقية بالإضافة إلى تجمعات أخرى في منطقة بانياس وفي جزيرة أرواد .

٨ – مشروع فندق من الدرجة الممتازة في مدينة حلب يقع على هضبة مرتفعة تشرف على المدينة وعلى قلعتها الأثرية وتبلغ المساحة لهذا المشروع حوالي ١٧٠ ألف متر مربع .

٩ – مشروع باب الفرج في مدينة حلب ويشتمل على فنادق ومقاهي ومحلات تجارية ومكاتب ومسرح ومركز ثقافي .

(١٠)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية الصومال
الديمقراطية
لعام ١٩٩٦

(١٠)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٦

لا تزال الأزمة السياسية الصومالية منذ انهيار النظام العسكري السابق عام ١٩٩١ قائمة، وتعمل على المزيد من الانقسامات والانشقاقات بين الفصائل المتناحرة مما أودى بحياة أكثر من نصف مليون صومالي نتيجة الحروب الأهلية والمجاعات والأمراض التي اجتاحت البلاد بشكل ملحوظ لأكثر من نصف عقد من الزمن .

ونتيجة لصعوبة إيجاد حل لهذه الأزمة سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى جنودها ، وقللت الأمم المتحدة من مجهودها على مختلف الأصعدة وخاصة المساعدات الإنسانية ، وذلك لأن هذه المساعدات لاتصل بكاملها إلى الشرائح السكانية المستهدفة .

كان لهذه التطورات الخطيرة تأثيرها المباشر على الدورة الاقتصادية بكاملها ، حيث توقفت معظم المؤسسات الإنتاجية وتقلصت الأجور بشكل كبير مما أدى إلى تقلص الاستهلاك وبالتالي الطلب المحلى بشكل عام ، وفى المقابل زادت معدلات التضخم مما أنعكس سلبا على الاستثمار المحلى الذي تضاءل بشكل كبير بينما توقف الاستثمار الأجنبي نتيجة لعدم استقرار مناخ الاستثمار في البلد.

ومن جهة أخرى يشير تقرير "التنمية البشرية لعام ١٩٩٥" الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الصومال يحتل المرتبة الـ (١٦٦) من أصل (١٧٤) دولة حسب ترتيب دليل التنمية البشرية . كما يشير نفس المصدر إلى أن حكومة الصومال أنفقت على المجال العسكري ما يشكل نسبة ٢٠٠٪ من مجموع الإنفاق على التعليم والصحة معا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

وفيما يتعلق بتشريعات الاستثمار، فلا يزال العمل جاريا -من الناحية النظرية على الأقل- بقانون الاستثمار الأجنبي لعام ١٩٨٧ و يشرف عليه مجلس الاستثمارات الأجنبية التابع لوزارة التخطيط الوطني ، الذي يختص باعتماد المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مزايا قانون الاستثمار ومساعدة المستثمرين.

والى جانب هذا المجلس يوجد مكتب لترويج الاستثمارات الأجنبية يختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون و توفير المشورة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد.

ويتمتع المستثمر الأجنبي –نظريا– بنفس المعاملة التي يتمتع بها نظيره المحلى .ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في مجالات الزراعة ، تربية المواشي ، الصيد البحري ، المواد المعدنية ، الصناعة، السياحة أو أية نشاطات أخرى مساعدة أو مشجعة على الاستثمارات والتي من شأنها أن تؤدى إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية و الطبيعية وتنمية الصادرات للحصول على العملات الأجنبية .

أما فيما يتعلق برأس المال فنظريا يمكن أن يكون في شكل نقد أجنبي محول من الخارج أو معدات ميكانيكية أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج أو حقوق معنوية مسجلة أو أرباح المشاريع التي يعاد استثمارها في البلاد. كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر و الأرباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، ويمكن للمجلس أن يخفض هذه المدة حسب الأولويات.

(١١)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية العراق
لعام ١٩٩٦

(١١)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية العراق
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة:

تبدلت سمات وملامح الاقتصاد المحلي في سنة ١٩٩٦ تبعا للمتغيرات والأحداث الدولية والمحلية التي ظهرت خلال الفترة المنصرمة من السنة المذكورة ، فقد شهد النصف الأول من هذا العام ظهور بعض التطورات الهامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وانعكاس ذلك بشكل واضح على الساحة المحلية ، وأبرز تلك الأحداث هو إعلان العراق استعداده للتفاوض مع الأمم المتحدة لرفع الحظر الجزئي عن تصدير النفط ، الذي كان له أثر كبير على توقعات الجمهور كمنتجين ومستهلكين ، حيث هبطت الأسعار بشكل حاد اثر ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي ، مما دفع الحائزين على الدولار ببيعه إلى الجهاز المصرفي الحكومي ، وقد صاحب ذلك حصول انكماش في الموجود النقدي لدى المصارف بسبب السحب النقدي المتزايد من قبل الأفراد على حساباتهم مقابل تقلص حركة الإيداع ثم تلي ذلك الحدث المتعلق بتوقيع مذكرة التفاهم مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٢٠ آيار/مايو ١٩٩٦ ، الذي كان له انعكاسات إيجابية في السوق المحلية .

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية ، إلا أن المستجدات الدولية في المنطقة أدت إلى ظهور بعض العراقيل والمعوقات أبرزها العدوان الأمريكي على العراق في آب/أغسطس ١٩٩٦ ، بسبب أحداث الشمال أدت إلى عدم تطبيق القرار (٩٨٦) الصادر عن الأمم المتحدة والخاص بالسماح للعراق بتصدير جزء من نفطه مقابل الحاجات الإنسانية ، وقد أفرزت هذه الأحداث ظهور موجة من التشاؤم تجاه قرارات الأمم المتحدة انعكست بشكل سلبي على الهيكل العام للأسعار باتجاه الارتفاع الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار مرة أخرى ، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط العام للاقتصاد العراقي .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وافقت الحكومة على شروط تطبيق القرار (٩٨٦) مما أثار جوا من التفاؤل حيث كان لهذه الخطوة آثار طيبة ومشجعة على مسار الاقتصاد العراقي . وقد ضاعف من إيجابية هذه الخطوة بدء تصدير النفط العراقي في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ .

٢ . الأداء الاقتصادي:

يمر الاقتصاد العراقي ومنذ ما يربو على الست سنوات بظروف استثنائية يصعب معها الحصول على بيانات ومعلومات موثوق بها عن معدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو العام أو معدلات النمو القطاعية . وتشير بعض التقارير الرسمية إلى حدوث انطلاقة وتطورات إيجابية خلال عام ١٩٩٦ إلا أنه لم تتوفر مؤشرات رقمية حول هذه التطورات .

٣ . السياسة المالية:

سعيا منها لعلاج الاختلالات الهيكلية التي أفرزتها السياسة الانفاقية والتوسعية المعتمدة على مبدأ التمويل التضخمي – والتي كان من نتائجها ارتفاع معدلات التضخم – انتهجت الحكومة منذ مطلع عام ١٩٩٦ سياسة إصلاحية تهدف إلى محاربة التضخم بالوسائل المحلية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ويمكن تلخيص أهداف هذه السياسة في: معالجة العجز المالي للموازنة وتقليص الأنفاق الحكومي ، زيادة الموارد وعدم تعظيم الكتلة النقدية ، زيادة القدرة الشرائية للدينار العراقي ، والبحث عن مصادر تمويل للموازنة .

ومن جهة أخرى ، وفي إطار النهج الإصلاحي في المجال الاقتصادي، تم الإعلان في مطلع عام ١٩٩٦ عن فتح آفاق جديدة لتطوير القطاعين المختلط والخاص من خلال تحويل العديد من شركات القطاع الاشتراكي إلى شركات مساهمة عامة .

٤ . السياسة النقدية:

انعكست التحولات التي شهدتها السياسة الاقتصادية الجديدة منذ مطلع عام ١٩٩٦ في أدواتها لاسيما السياسة النقدية حيث تم اعتماد سياسة تقييدية بغية الحد أو التخفيف من الضغوط التضخمية التي سادت خلال الفترة السابقة . وفي إطار هذا المفهوم وبغية تقليص الكتلة النقدية أو امتصاص قدر مهم من السيولة لاسيما احتواء مدخرات النشاط الخاص فقد تم رفع أسعار الفائدة على الوديعة الثابتة لمدة سنتين إلى (١٨٪) سنويا بعد أن كانت (١٥٪) سنويا، وقد هدفت هذه الإجراءات إلى تقييد منح الائتمان للقطاع المصرفي الحكومي وفق أولويات المشاريع الإنتاجية في قطاعي الصناعة والزراعة والقطاع التجاري وتلك التي تقدم إنتاجا سلعيا مباشرا أو أنها تمثل قنوات مهمة في زيادة العرض السلعي . واستنادا لذلك فقد تم رفع أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية (بما فيها إعادة القطع والسلف والسحب على

المكشوف) الممنوحة من قبل البنك المركزي للمصارف المجازة .

وانسجاما مع هذه التحولات وفيما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة قام البنك بتسويق سندات قرض حكومة العراق المعدة من قبل وزارة المالية التي حملت نسبة فائدة قدرها (٢٠٪) سنويا. في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٦ تم إقرار قواعد جديدة يمنح بموجبها العراقيون حق فتح وامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية. ويأتي هذا القرار ضمن إجراءات اقتصادية جديدة لكبح التضخم وتعزيز قيمة العملة الوطنية .

وفي توجه مواز ومكمل خولت الحكومة المصارف الحكومية بممارسة الصيرفة التجارية في خطوة موجهة لتطويق والحد من عمليات تجارة العملات خارج الجهاز المصرفي .

واستكمالا لجوانب السياسة النقدية وضمن توجيهات الدولة في مكافحة التضخم فقد رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية (٢٠٪) وودائع التوفير (٥٪) والودائع الثابتة (٢٪) بهدف تضييق الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية في تقييد منح الائتمان والحد من السيولة حيث يكمن الهدف في إزالة الضغوط على الأسعار والاقتراب بها من حالة الاستقرار .

٥ . سياسات سعر الصرف :

لقد ترتب على انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية في الأسواق الخارجية ظهور سوق موازية لسعر صرف الدينار العراقي ، إلا أن ظهور هذه السوق في الاقتصاد العراقي في الوقت الذي يحافظ فيه البنك المركزي العراقي على سعره الرسمي البالغ (٠,٣٢١٦٩) دينار لكل دولار ، أدى إلى ظهور اختلالات واضحة في الاقتصاد بسبب الانحرافات التي حصلت في الأسعار والتكاليف .

لقد تذبذب المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية منذ بداية سنة ١٩٩٦ لغاية شهر تشرين الأول/نوفمبر من نفس السنة المذكورة حيث سجل في شهر يناير/كانون الثاني ٢٢٩٢ دينار لينخفض بشكل حاد في شباط/فبراير إلى ٧٠٠ دينار وليستمر الانخفاض والتذبذب النسبي لغاية شهر نيسان/أبريل حيث سجل ٧٥٤ دينار للدولار الأمريكي ثم أخذ بعد ذلك بالارتفاع التدريجي ليسجل معدله خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٦٨٥ دينار لكل دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تباين فترة توقعات تطبيق إتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء إلى استمرار الطلب المتزايد على العملات الأجنبية لتلبية

الاستيرادات ، إضافة إلى العوامل غير الاقتصادية (توترات دولية) وتأثيرها في سلوك سعر الصرف ، فضلا عن عامل التوقعات .

على الرغم من ذلك ، فقد كان للتغيرات التي حصلت في بداية هذا العام أثر كبير في إحداث تقلبات سريعة ومفاجئة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي داخل السوق المحلية ، حيث طرأ تحسن واضح في القوة الشرائية للدينار العراقي بداية شهر فبراير/شباط من عام ١٩٩٦ ، وقد ساعدت تلك المستجدات الجهاز المصرفي الحكومي على شراء العملات الأجنبية من الجمهور بسبب انخفاض السعر السائد في السوق الموازية ، مما عزز رصيد الموجود النقدي الأجنبي لدى تلك المصارف ، كما لعبت شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية التي تأسست استنادا إلى قانون الشركات (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل دورا هاما في ممارسة نشاطها .

٦ . سوق الأسهم والسندات:

تضم سوق بغداد للأوراق المالية مجموعة من العناصر المؤسسية التي تشكل بمجموعها الأساس الذي يجري من خلاله عمل السوق ، وهذه العناصر هي الشركات المساهمة والوسطاء والشركات الوسيطة والمؤسسات المصرفية . أما بالنسبة إلى أدوات السوق فقد سمح القانون بطرح وتداول الأوراق المالية المتعارف عليها إقليميا ودوليا .

وفي مجال نشاط التداول خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ ، كان عدد الشركات المدرجة في السوق (٨٩) شركة مساهمة ، منها (٣٥) شركة صناعية و (١٤) شركة زراعية و (٣٣) شركة خدمية وسياحية و (٧) شركات مصرفية ، وقد بلغ عدد الجلسات المنعقدة (٤٧) جلسة، وعدد الأسهم المتداولة حوالي ٣٩٥ مليون سهما بحجم تداول بلغ حوالي ١,٨ بليون دينار.

أما القيمة السوقية للأسهم المتداولة (عدد الأسهم المصدرة xسعر الإغلاق) فقد بلغت للقطاع الصناعي ٤٤,٧ بليون دينار ، والزراعي (١٦,٢) بليون دينار ، الخدمي (١٧,٠) بليون دينار، أما القطاع المصرفي فكانت (٦,٢) بليون دينار وعليه فقد بلغ المجموع العام لقيمة الأسهم السوقية (٨٤,١) بليون دينار .

٧ . التجارة الخارجية :

ساهمت الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العراقي في انكماش حجم التجارة الخارجية مما يجعل من الصعوبة بمكان الحصول على أية مؤشرات رقمية أو تحليلية

للتغيرات في حجم التجارة الخارجية .

٨ . ميزان المدفوعات :

من المؤكد أن الوضع الاستثنائي الذي يكتنف الاقتصاد العراقي يجعل التطرق إلى ميزان المدفوعات من ناحية تحليلية غير ذي جدوى نسبة لغياب المعلومات الموثوق بها في هذا المجال .

٩ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

يمنع قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٦٤٦) في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ الاستثمار الأجنبي في البلاد، وينص على أنه "لا يجوز مساهمة الأجنبي في رؤوس أموال شركات القطاع الخاص في العراق". وقد أشارت التعليمات المتعلقة بهذا الموضوع بعدم السماح للشركة العربية بالاستثمار داخل العراق إذا كانت هناك مساهمة أجنبية في تلك الشركة ولو بنسبة قليلة، ونصت نفس التعليمات بأنه لا يسمح للعراقي المغترب الذي يحمل جنسية أجنبية بالاستثمار داخل العراق. وتعنى هذه النصوص أنه لا يوجد استثمار أجنبي بالعراق. كما نصت الفقرة ثانيا من القرار المذكور بأنه "يجوز لمواطني الدولة العربية المساهمة مع العراقيين في رأس مال المشاريع الصناعية والشركات التجارية، وفق النسبة التي تحددها القوانين العراقية".

أما بالنسبة للاستثمارات العربية فقد شرع القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ الذي يهدف إلى تشجيع تلك الاستثمارات في عملية التنمية الاقتصادية في العراق دعما للتكامل الاقتصادي العربي. كما صدر قرار مجلس الثورة ذي الرقم (٢٣) في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي تضمن إيقاف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز لغير العراقي تملك العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان.

(إطار رقم ١١-١)

مذكرة تفاهم حول اتفاق (النفط مقابل الغذاء والدواء)

في الرابع عشر من نيسان/ابريل ١٩٩٥ تبنى مجلس الأمن الدولي قراره المرقوم (٩٨٦) والذي يسمح بمقتضاه للعراق بتصدير كمية من نفطه بقيمة بليوني دولار كل ستة أشهر لغايات إنسانية وتحت رقابة دولية من قبل الأمم المتحدة . ويعرف هذا الاتفاق باسم (النفط مقابل الغذاء والدواء) في إشارة إلى الصبغة الإنسانية التي أملت ضرورات إصداره . وفي العشرين من آيار/مايو ١٩٩٦ -أي بعد مرور ثلاثة عشرة شهرا من تبني القرار - وافق العراق على مذكرة التفاهم المتعلقة بالاتفاق حيث شرعت السلطات العراقية وعلى الفور في الضخ التجريبي للنفط عبر الأنبوب العابر لتركيا استعدادا لضخ حوالي ٤٥٠ ألف برميل يوميا عبر ميناء (جيهان) التركي بالإضافة إلى ٣٥٠ ألف برميل أخرى يتم ضخها عبر ميناء (البكر) العراقي المطل على الخليج العربي . إلا أن تطورات الأحداث في شمال العراق في أواخر آب/أغسطس وأوائل ايلول/سبتمبر ١٩٩٦ حالت دون تطبيق الاتفاق في حينه .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر وافق العراق على شروط تطبيق القرار (٩٨٦) منهيا بذلك فترة من الترقب والانتظار على المستوى المحلي والقومي والعالمي . حيث أشاعت هذه الخطوة جوا من التفاؤل بقرب انفراج أكبر نحو رفع كامل للعقوبات . وقد ضاعف من التأثير الإيجابي لهذه الخطوة على الاقتصاد العراقي بدء تصدير النفط العراقي في شهر كانون الأول/ديسمبر بعد ستة أعوام من التوقف الإجباري .

يتألف متن الوثيقة من عشرة أجزاء وثلاث مرفقات . وفيما يلي أبرز نقاط مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها :-

* جاء في الجزء الأول الأحكام العامة التالية :-

(١) أن الهدف من مذكرة التفاهم هو ضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن رقم (٩٨٦) .

(٢) تشكل خطة التوزيع الواردة أدناه عنصرا هاما في تنفيذ القرار .

تابـــع
(اطار رقم ١١-١)

(٣) ليس في هذه المذكرة ما يمكن تأويله على أنه يشكل مساسا بسيادة العراق أو بسلامته الإقليمية .

(٤) أحكام هذه المذكرة تتعلق تماما وحصرا بتنفيذ القرار ، ولا تخلق بصفتها هذه أية سابقة . ومن المفهوم أيضا أن الترتيب المنصوص عليه في المذكرة هو إجراء استثنائي ومؤقت .

* تضمن الجزء الثاني خطة التوزيع التي من أبرز بنودها :-

(١) تتعهد حكومة العراق بأن تضمن على نحو فعال توزيع الإمدادات الإنسانية التي تشترى من عائدات النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية توزيعا عادلا على السكان العراقيين في شتى أنحاء القطر .

(٢) تحقيقا لهذه الغاية تعد حكومة العراق خطة للتوزيع تتضمن الإجراءات التي ستتبعها السلطات العراقية المختصة بغية كفاية هذا التوزيع ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة العراق ووحدة سكانه القومية .

(٣) بعد بدء تنفيذ الخطة يجوز لكل طرف في هذه المذكرة أن يقترح على الطرف الآخر – للنظر– تعديلا للخطة إذا ارتأى أن هذا التعديل من شأنه تحسين التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية ومدى كفايتها .

* يتعلق الجزء الثالث بإنشاء حساب ضمان معلق ومراقبة الحساب الذي سيودع فيه عائد بيع البترول ، على أن يدار هذا الحساب وفقا للوائح والقواعد المالية ذات الصلة بالأمم المتحدة.

* أما الجزء الرابع فانه يتناول تصدير البترول عن طريق خط أنابيب كركوك – يومارتاليك عبر الأراضي التركية ومن ميناء البكر في الجنوب . وسوف تراقب لجنة مختصة الصادرات عبر هذين المنفذين لضمان اتساقها مع قرار مجلس الأمن .

تابـــع
(اطار رقم ١١-١)

* يتناول الجزء الخامس عمليات الشراء وإجراءات تأكيده ، ويعطي الاتفاق الحكومة العراقية الحق في أن تتعاقد مباشرة مع الموردين لترتيب شراء الإمدادات وأن تعقد الاتفاقات التعاقدية المناسبة على أن يجري تنفيذ عمليات الشراء بواسطة لجنة تابعة للأمم المتحدة .

* يتناول الجزء السادس والسابع توزيع الإمدادات الإنسانية المشتراة بموجب خطة التوزيع ، ومراقبة التوزيع العادل لهذه الإمدادات والتأكد من مناسبتها، على التوالي .

* أما الجزء الثامن فانه يتعلق بالامتيازات والحصانات التي سيتمتع بها موظفو الأمم المتحدة ومن تكلفهم بمهام تتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم .

* ينص الجزء التاسع من مذكرة التفاهم أن تعقد الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق -عند الاقتضاء - مشاورات حول كيفية تحقيق تنفيذ هذه المذكرة بأنجح السبل .

* أما الجزء العاشر والأخير فانه يتضمن بعض الأحكام الختامية المتعلقة بنفاذ مذكرة التفاهم بحيث يبدأ نفاذها بعد توقيعها فور تنفيذ الفقرتين الأولى والثانية من القرار (٩٨٦) وأن تظل سارية المفعول حتى انتهاء فترة الـ (١٨٠) يوما المشار إليها في الفقرة الثالثة من ذات القرار.

أما المرفقات الثلاثة التي تضمنتها مذكرة التفاهم فإنها تتناول بالترتيب : (أ) تفاصيل إجراءات توزيع الإمدادات الإنسانية على بعض محافظات العراق ، و (ب) إجراءات بيع البترول وتسويقه وإجراءات المراقبة ، و (ج) مذكرة الوفد العراقي المفاوض حول وجهة نظر العراق فيما يتعلق بتكلفة إنتاج ونقل البترول داخل العراق وضرورة تضمينها مع وثيقة مذكرة التفاهم .

(١٢)

تقرير مناخ الاستثمار في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦

(١٢)
تقرير مناخ الاستثمار في سلطنة عمان
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة:

سجل عام ١٩٩٦ أحد أبرز الأحداث التي شهدتها السلطنة في تاريخها المعاصر ألا وهو صدور النظام الأساسي للدولة بتاريخ السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ . يحدد النظام الأساسي - الذي يشتمل على خمسة أبواب وإحدى وثمانين مادة - نظام الحكم والمبادئ الموجهة لسياسة الدولة والحقوق والواجبات العامة .

واصلت سلطنة عمان خطواتها الراسخة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي . ويعتبر عام ١٩٩٦ بداية تنفيذ مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية مع بداية الخطة الخمسية (١٩٩٦-٢٠٠٠) والتي تمثل الخطة الخمسية الأولى من سلسلة خطط متواصلة حتى عام ٢٠٢٠ ، والتي يعتمد تنفيذها على البرنامج التنفيذي للمحاور الرئيسية والسياسات والآليات المعتمدة للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني - عمان ٢٠٢٠ . وتتلخص هذه المحاور في : تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العمانيين لمواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية ، وتهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع عام قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة ، وتشجيع قيام قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة ، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وللموقع الجغرافي المتميز للسلطنة ، وتعزيز المستوى المعيشي للمواطن والعمل على تخفيض التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة ، والمحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية والعمل على صيانتها وتطويرها .

٢ . الأداء الاقتصادي :

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغ حوالي (٤,١٨) بليون ريال عماني (١٠,٨٧) بليون دولار حتى نهاية سبتمبر من عام ١٩٩٦ مقارنة مع (٣,٨٢) بليون ريال (٩,٩٣)بليون دولار حتى نهاية سبتمبر من عام ١٩٩٥ . وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدل نمو خلال الفترة المذكورة قدره (٩,٥٪) .

علـى الصعيد القطاعي سجل القطـاع النفطي -الذي يشكل حوالي (٤٢٪) من إجمالي الناتج- معدل نمو قدره (١٦,٣٪) . أمـا القطاع الصنـاعي - والذي يسـاهم بحوالي (٤,٨٪) من الناتج المحلي - فقد سـجل معدل نمو قدره (٨,٦٪) ، أمـا بالنسبة للقطاع الزراعي وقطـاع الخدمات فتشـير التقديرات الرسمية بـأن يكون معدل نموها قد بلغ (١٪) و (١١٪) على التوالي في عام ١٩٩٦.

وبـالرغم من محـاولات السـلطنة خـلال الفترة الماضيـة تنويـع مصـادر الدخل القومي ، وتقليل الاعتمـاد على النفـط كمحرك أساسـي للاقتصـاد الوطني والمصدر الأساسـي لتمويل الموازنـة العامـة للدولة ، إلا أن هذه الجهـود لم تحقق النتائج المرجـوة فلا تزال مسـاهمة النفط في الناتج المحلي الإجمـالي تزيـد عن (٤٠٪) ويشـكل حوالي (٨٠٪) من إجمـالي الصـادرات . ونتيجـة لذلـك فـان من ضمـن الأهداف الكليـة الرئيسـية لخطـة التنميـة الخمسـية الخامسـة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) العمل على تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق رفع حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٦٩٪) بنهاية عام ٢٠٠٠ .

٣ . السياسة المالية :

يعتبر عام ١٩٩٦ هو العـام الأول للخطة الخمسـية الخامسـة للتنمية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وكذلك بداية تنفيذ سياسات وأهداف الرؤية المستقبلية للاقتصـاد العماني - عمان ٢٠٢٠ ، والتي تهدف إلى البدء في تحقيـق التوازن بين الإيرادات والاسـتخدامات الحكوميـة وصولا إلى توازن كامل بيـن الإيرادات والمصروفـات فـي عـام ٢٠٠٠ . ولتحقيق هـذا الهدف بـدأت السـلطنة في عـام ١٩٩٦ اتخاذ مجموعـة مـن الإجراءات لتخفيض المصروفـات العامـة مثل تخفيـض الموازنات المعتمدة للـوزارات المدنيـة وتقليص عـدد موظفي الجهـاز الإداري للدولـة عن طريق تشـجيع التقاعد المبكر الاختياري والإجباري لموظفي هذا الجهاز ، والعمل على تشجيع القطاع الخاص لتنفيذ مشـروعات الخدمـات التي كـانت تتولـى الحكومـة تنفيذهـا كمشـاريع توليد الكهربـاء ، والصرف الصحي ، وتخصيص المشاريع الحكومية المرتبطة بالقطاعات الخدمية والإنتاجية .

وقـد بلغ إجمالي الإيرادات فـي عام ١٩٩٦ حوالي (٢٠٠٧,١) مليون ريـال ، منها (١٥٣١,٣) مليون ريال عبارة عن صافي الإيرادات النفطية ، وحوالي (٤٩,٣) مليون ريال إيرادات الغاز الطبيعـي . كمـا بلـغ إجمـالي الإنفـاق العـام حوالـي (٢٠٥٥,٦) مليون ريـال ، وبلـغ إجمـالي المصروفـات الجاريـة حوالي (١٦٧٨,٨) مليون ريـال منهـا (٧٩٧) مليـون ريـال مخصصات الوزارات المدنية .

وبلغ العجز حوالي (٤٨,٥) مليون ريال وهو ما يشكل حوالي (١٪) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ويعتبر تحقيق هذه النسبة إنجازا كبيرا للسلطنة مقارنة بالوضع في عام ١٩٩٥ حيث بلغ العجز (٤٧٩,٤) مليون ريال عماني وهو ما يشكل حوالي (٩٪) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية . ومن الأسباب الرئيسية لتحقيق هذا الإنجاز الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال عام ١٩٩٦ مما أدى إلى ارتفاع صافي الإيرادات النفطية ، وكذلك نجاح السلطنة في تخفيض إجمالي المصروفات العامة بنسبة (١١,٨٪) عن عام ١٩٩٥ .

وبالنسبة للدين العام فان الخطة الخمسية الخامسة تهدف إلى تثبيت حجم هذا الدين كما هو في نهاية الخطة الخمسية الرابعة . ويقدر إجمالي الدين العام الخارجي والداخلي بحوالي ١٤٢٧ مليون ريال (٣٧١٠ مليون دولار) يشكل الدين الخارجي حوالي ٩٥٣ مليون ريال (٢٤٧٨ مليون دولار) بينما يشكل الدين الداخلي حوالي ٤٧٤ مليون ريال (١٢٣٢ مليون دولار) وهو عبارة عن سندات تنمية حكومية .

٤ . السياسة النقدية :

يعمل البنك المركزي العماني بشكل متواصل على تنفيذ سياسته الرامية إلى تعزيز وسائل الرقابة المصرفية على الوحدات المصرفية والمالية ليكون أداؤها منسجما مع السياسة المالية والنقدية التي تتبعها السلطنة في إطار اقتصاد السوق وآلياته .

سجل مؤشر عرض النقد بالمعنى الضيق (النقد لدى الجمهور خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب) ارتفاعا بلغت نسبته (٦,٢٪) في نهاية نوفمبر ١٩٩٦ حيث بلغ (٤٩٨,٤) مليون ريال مقابل (٤٦٩,٤) مليون ريال في نهاية نوفمبر ١٩٩٥ . فيما سجلت السيولة المحلية بالمعنى الواسع (عرض النقد بمعناه الضيق + شبه النقد + الودائع بالعملة الأجنبية) ارتفاعا بمعدل (١٣,٤٪) في نهاية نوفمبر ١٩٩٦ حيث بلغت (١٦٦٠,٦) مليون ريال مقابل (١٤٦٤,١) مليون ريال في نهاية نوفمبر ١٩٩٥ . كما ارتفعت الموجودات الأجنبية بمعدل (١٩,١٪) حيث بلغت (٧٥٧,٩) مليون ريال مقارنة مع (٦٣٦,٦) مليون ريال في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ . كما سجلت ودائع القطاع الخاص نسبة ارتفاع قدرها (١٥,٨٪) حيث بلغت (١٣٤٢,٨) مليون ريال مقابل (١١٥٩,١) مليون ريال في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وتظهر الميزانية المالية الموحدة للبنوك التجارية أن قيمة الموجودات بلغت في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ حوالي (٢٢٣٢,٢) مليون ريال مقابل حوالي (١٩٣٣,١) مليون ريال في نهاية

أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بمعدل زيادة قدرها (١٥,٥٪) . علما بأن إجمالي الموجودات حتى نهاية عام ١٩٩٥ بلغت ٢٠٤٧,٥ مليون ريال ، هذا وقد بلغ صافي الموجودات الأجنبية حوالي (٨٧٥,٢) مليون ريال في نهاية سبتمبر ١٩٩٦ ، فيما بلغت قيمة الموجودات الأجنبية لنفس الفترة من عام ١٩٩٥ (٦٦١,٢) مليون ريال .

وتشير التقديرات الرسمية أن معدل التضخم قد بلغ حوالي (٤,٥٪) في عام ١٩٩٦ مقارنة بحوالي (٢٪) في عام ١٩٩٥ .

٥ . سياسات سعر الصرف :

حافظ الريال العماني على سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي لربط الريال بالدولار الأمريكي حيث أن سعر الصرف الرسمي للريال يعادل حوالي (٢,٦) دولار أمريكي ، لذلك فان سعر صرف الريال العماني مقابل العملات العالمية الأخرى يعتمد بشكل أساسي على حركة سعر صرف الدولار مقابل تلك العملات . وقد بلغ مؤشر سعر الصرف الحقيقي للريال العماني موزونا بواردات السلطنة من أهم ثمانية عشر دولة (١٢٩,١) في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مقابل (١٣٥,١) في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ . وهذا يعني أن القيمة الخارجية للريال العماني قد ارتفعت بنسبة ٦٪ خلال الفترة المذكورة .

٦ . سوق الأسهم والسندات :

في خطوة هامة لربط أسواق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي تم في مسقط في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ التوقيع على اتفاقية ثلاثية للإدراج المشترك بين أسواق الأوراق المالية في كل من سلطنة عمان والبحرين والكويت ، وتعطى هذه الاتفاقية الفرصة لتداول اسهم اكثر من ١٧٠ شركة مساهمة عامة في أسواق البلدان الثلاثة بوقت واحد ، وتصل القيمة السوقية لهذه الشركات ٢٥ بليون دولار أمريكي .

سجل المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية ارتفاعا نسبته حوالي (٢٦,٢٪) مقارنة مع عام ١٩٩٥ ، وترافق ذلك مع ارتفاع كبير في إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوقين النظامي والموازي إلى حوالي (٥٤٦) مليون دولار مقارنة بحوالي (٢١١) مليون دولار في عام ١٩٩٥ . كما شهدت السوق الأولية قيام (١٨) شركة جديدة بطرح أسهمها للاكتتاب العام إضافة إلى قيام (١٠) شركات بزيادة رأس مالها وقد تم ذلك عن طريق توزيع اسهم مجانية ، ما عدا شركة واحدة عن طريق طرح اسهم في السوق المالية .

٧ . التجارة الخارجية :

بلغت جملة الصادرات في عام ١٩٩٦ حوالي (٢٨٢٤) مليون ريال مقارنة مع (٢٣٣٣) مليون ريال في عام ١٩٩٥ . مسجلة نسبة زيادة قدرها (٢١٪) . وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة كمية النفط المصدرة ، بلغت جملة الصادرات النفطية خلال عام ١٩٩٦ حوالي (٢٢٦٤) مليون ريال (٨٠,٢٪ من إجمالي الصادرات) فيما بلغت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير حوالي (١٧٣,٤) مليون ريال و(٤٨٧) مليون ريال على التوالي أو ما يعادل (٦,١٪) و(١٣,٧٪) من إجمالي الصادرات على التوالي .

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت خلال عام ١٩٩٦ حوالي (١٧٦٠) مليون ريال مقابل (١٦٣٤) مليون ريال في عام ١٩٩٥ أي بمعدل زيادة قدره (٧,٧٪) .

ويعزى الارتفاع في الصادرات إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية والزيادة في إنتاج وصادرات النفط الخام ، بالإضافة إلى ارتفاع عمليات إعادة التصدير خاصة صادرات معدات النقل ، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ، ومنتجات صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ . هذا وقد سجل الميزان التجاري فائضا خلال العام قدره (١٠٦٤) مليون ريال .

٨ . ميزان المدفوعات :

تهدف الخطة الخمسية الخامسة إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري ، والتغلب على الصعوبات التي واجهها ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة من الخطة الخمسية الرابعة ، حيث بلغ العجز الجاري حوالي ٣٥٠ مليون ريال في عام ١٩٩٥ وشكل ما نسبته (٦,٦٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، كما أن الميزان الكلي حقق عجزا بلغ ١٩٠ مليون ريال في عام ١٩٩٥ مقارنة بعجز قدره ٢٤٩ مليون ريال عام ١٩٩٤ .

وبالنسبة للنصف الأول من عام ١٩٩٦ فقد حقق الميزان التجاري فائضا بلغ ٣٦٦ مليون ريال مقارنة مع فائض بلغ ٣٥٢ مليون ريال خلال نفس الفترة في عام ١٩٩٥ ، وقد حقق ميزان الخدمات والتحويلات الخاصة عجزا بلغ ٥٤٠ مليون ريال مقارنة مع عجز بلغ ٤٧٧ مليون ريال خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٥ ، أي بزيادة بلغت نسبتها ١٣,٢٪ ، وقد ترتب على ذلك عجز في الحساب الجاري بلغ ١٧٤ مليون ريال مقارنة بعجز بلغ ١٢٥ مليون ريال لنفس الفترة من عام ١٩٩٥ أي بزيادة مقدارها ٣٩,٢٪ . أما حساب رأس المال فقد حقق عجزا بلغ

١٣ مليون ريال لنفس الفترة بالمقارنة مع فائض بلغ ٣٩ مليون ريال للفترة ذاتها من عام ١٩٩٥ . أما بالنسبة للميزان الكلي فقد حقق عجزا بلغ ٣٩ لنفس الفترة بالمقارنة مع عجز اكبر بلغ ١٠٦ للفترة نفسها من عام ١٩٩٥ .

٩ . الديون الخارجية :

لا تواجه السلطنة أية مشكلة في الحصول على قروض من الأسواق المالية العالمية ذلك لسمعتها الجيدة في أوساط مؤسسات الإقراض العالمية نتيجة للأوضاع الاقتصادية المستقرة للاقتصاد العماني . وهذا ما أكده الإقبال الكبير من البنوك المحلية والعربية والعالمية لتغطية القرض الذي حصلت عليه السلطنة في أواخر عام ١٩٩٦ ، والبالغ ٤٠٠ مليون دولار.

تشير التقديرات الأولية بأن جملة الديون الخارجية بلغت حوالي (٩٥٣) مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٦ منها (٨٤٦) مليون ريال ديون متوسطة وطويلة الأجل والباقي (١٠٧) مليون ريال عماني ديون قصيرة الأجل ، كما بلغت خدمة الديون حوالي (١٣٧) مليون ريال عماني ، أما الديون الداخلية فقد بلغت حوالي (٤٧٤) مليون ريال عماني .

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

من الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الخامسة تشجيع الاستثمار الأجنبي ، والعمل على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية . ويتم الآن مراجعة شاملة لكافة القوانين واللوائح والنظم التي لها علاقة بالاستثمار من اجل تعديلها ولتكون اكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي . وقد تم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إجراء تعديلات على قوانين استثمار رأس المال الأجنبي ، وضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية ، وضريبة الدخل على الشركات ، تهدف إلى معاملة الشركات المشتركة التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي معاملة الشركات المملوكة بالكامل للعمانيين من الناحية الضريبية . كذلك تم في شهر يونيو ١٩٩٦ انشاء المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ، والذي يهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المطلوبة لخطط التنمية والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي وتبسيط إجراءات المستثمرين وتخليص معاملاتهم بسرعة ويسر .

ويشير تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ بلغ حوالي ١١٦ مليون دولار ، وبلغ حوالي ١٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، وارتفع إلى حده الأقصى في عام ١٩٩٥ حيث بلغ حوالي ١٥٠ مليون دولار . وتوضح الإحصاءات بأن معدل زيادة الاستثمارات الأجنبية في السلطنة خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٠-

١٩٩٥) كانت محدودة حيث ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي من (١٩٧) مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٢٥١) مليون دولار في عام ١٩٩٥ ، وبلغت التدفقات خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ حوالي (٢٥) مليون دولار. وبذلك تبلغ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في رأسمال الشركات العمانية المسجلة حتى يونيو ١٩٩٦ حوالي (٢٧٦) مليون دولار بما نسبته (٣٩٪) من إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات والبالغ عددها ٤٢٤ شركة . وتبلغ مساهمة الدول العربية من هذه الاستثمارات حوالي (١٣٣) مليون دولار بما نسبته (٤٨٪) من إجمالي الاستثمار الأجنبي ، وشكلت نسبة مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (٣٦٪) من إجمالي الاستثمار الأجنبي و(٧٥٪) من إجمالي الاستثمار العربي .

١١ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط والغاز :

يشكل القطاع النفطي أهم مصادر الثروة في السلطنة على الإطلاق ، حيث يساهم بحوالي (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي و(٨٠٪) من إجمالي إيرادات الصادرات . وتشير احدث المعلومات المتوفرة أن احتياطي السلطنة من النفط قد بلغ (٥,٢٣) بليون برميل في يناير ١٩٩٦ . ويصل إنتاج السلطنة من النفط حاليا حوالي (٨٥٠) ألف برميل يوميا . أما صادرات النفط الخام خلال عام ١٩٩٦ فقد بلغت حوالي (٢٩٦,٢) مليون برميل مقارنة مع (٢٨٤,٦) مليون برميل في عام ١٩٩٥ بنسبة ارتفاع قدرها (٤,١٪) وتعتبر اليابان اكبر مستورد للنفط الخام ، فيما احتلت كوريا الجنوبية وتايلاند المرتبتين الثانية والثالثة بما نسبته (١٩,٢٪) و (١٨,٤٪) من إجمالي صادرات النفط الخام العماني على التوالي .

وقد منحت السلطنة في عام ١٩٩٦ عدة شركات نفط عالمية مناطق امتياز للتنقيب عن النفط وإنتاجه في السلطنة ، ومن هذه الشركات جابكس اليابانية حيث منحت امتيازا يشمل إنفاق ٤٥ مليون دولار على الأقل على مدى سبع سنوات للتنقيب عن النفط وإنتاجه في السلطنة ، وشركة فيليبس بتروليوم الأمريكية التي منحت امتيازا يشمل إنفاق ٣٧ مليون دولار على الأقل خلال تسع سنوات لتنفيذ عمليات التنقيب والمسح الجيولوجي .

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فان الاحتياطي يقدر بحوالي (٢٤) تريليون قدم مكعب ، وتعتمد السلطنة على الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بالإضافة إلى تشغيل مجموعة من المصانع ولاستخدامات محلية أخرى . وقد تم في عام ١٩٩٦ إرساء عطاء بناء مصنع تسييل الغاز الطبيعي المسال في ولاية صور ومحطة التصدير على اتحاد شركتي شيودا اليابانية وفوستر ويلر الأمريكية . وقد حصل المشروع

على ضمانات مالية من مجموعة من البنوك العالمية بلغت (٢,٢) بليون دولار وهي عبارة عن قرض يقدم للمشروع . كما تم التوقيع على اتفاقية لبيع (٤) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا لكوريا الجنوبية ابتداء من عام ٢٠٠٠ ، وكذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع تايلاند لبيعها (٢) مليون طن من الغاز سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٣ . كما قامت الحكومة بتوقيع اتفاقية مع الشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عمان (شل ، باتركس ، توتال) لتطوير حقول الغاز في وسط عمان ونقلها إلى مصنع التسييل في ولاية صور بتكلفة قدرها (١,٤) بليون دولار .

وفي مجال التعدين أسفرت أعمال المسح التي يقوم بها فريق من وكالة التعاون الدولي ووكالة التعدين اليابانيتين عن اكتشافات أولية مشجعة لخامتي الذهب والنحاس في ثمانية مواقع على ساحل الباطنة شمال عمان . وكانت السلطنة قد وقعت اتفاقا في نيسان/إبريل ١٩٩٦ تقوم بموجبه هاتان الوكالتان بإنفاق ٢,٥ مليون دولار للقيام بمسوح جيوفيزيائية بعدد من مناطق التعدين في ساحل الباطنة .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

سجل القطاع الصناعي معدل نمو سنوي قدره (١١,٥٪) خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وهي الفترة التي تغطي الخطة الخمسية الرابعة . وعلى الرغم من تدني مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الدولة توليه اهتماما خاصا من خلال توفير كافة الخدمات الأساسية والحوافز المختلفة خاصة الدعم المالي المباشر . وتستهدف الخطة الخمسية الخامسة تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ١٢,٢٪ في المتوسط ، وتشير التقديرات بأن معدل نمو قطاع الصناعة قد بلغ حوالي ١٣٪ في عام ١٩٩٦ . وقد كان للمناطق الصناعية التي أقامتها الحكومة في مختلف مناطقْ السلطنة ، والتي تم تزويدها بجميع التسهيلات اللازمة لإقامة الصناعات الجديدة، دور كبير في زيادة عدد المصانع وتحقيق معدلات النمو المستهدفة .

(إطار رقم ١٢-١)
فــرص الاستثمـــار

أ - القطاع الزراعي :

- إنتاج بيض ولحوم الدواجن .
- إنتاج حليب ولحوم الأبقار والأغنام .
- تعليب الخضراوات والفواكه .
- تصنيع جوز الهند والتمور .

ب - القطاع الصناعي :

- إنتاج منتجات مستطيلة من الصلب غير القابل للصدأ .
- إنتاج أدوات المائدة الزجاجية .
- إنتاج أحجار (أقراص) الجلخ .
- إنتاج الفيروكروم .
- إنتاج مسحوق الباراسيتامول .
- إنتاج البارا-أمينوفينول .
- إنتاج ألواح من مادة بي في سي الرغوية .

ج - القطاع السياحي :

- المنتجع السياحي بالأشخرة .
- مدينة ترفيهية بمسقط .

(١٣)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة فلسطين لعام ١٩٩٦

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة فلسطين
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

حفل عام ١٩٩٦ بعدة أحداث وتطورات سياسية هامة على الصعيد الوطني كان أبرزها إجراء انتخابات المجلس التشريعي وانتخاب رئيس السلطة الوطنية في شباط/فبراير. وقد تبع انتخاب المجلس التشريعي تشكيل أول وزارة فلسطينية على أرض فلسطين تضم بين أعضائها نوابا من المجلس التشريعي حيث باشرت أداء مهامها التنفيذية. من جهة أخرى أدى فوز الأحزاب اليمينية في إسرائيل وتشكيلها حكومة جديدة فيها إلى تغيير سير الأحداث والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية حيث ساهمت في توتر العلاقات على المستوى الثنائي والعلاقات العربية الإسرائيلية.

على الصعيد الاقتصادي – وفي إطار التطورات التي شهدتها المنطقة نحو تكييف وترسيخ التعاون بين الأطراف العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالعملية السلمية – تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الوطنية والحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية.

٢ . الأداء الاقتصادي :

مازال الاقتصاد الفلسطيني يعتمد اعتمادا شبه كلي على الأوضاع والتوجهات الاقتصادية في إسرائيل من جهة وتطور الأحداث السياسية والأمنية فيها من جهة أخرى. فقد ساهمت المستجدات السياسية غير المواتية في فرض حصار إسرائيلي شامل على المناطق الفلسطينية مما أدى إلى حدوث تدهور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل نموه الحقيقي بحوالي ٢٤٪. هذا وقد قدر نمو الناتج المحلي الفلسطيني في عام ١٩٩٦ وفي الظروف الطبيعية بحوالي ٩٪ ليصل إلى حوالي ٣٦٥٤ مليون دولار مقارنة بحوالي ٣٣٥١ مليون دولار في ١٩٩٥. إلا أن مسلسل الاغلاقات الشاملة والجزئية يكبد الاقتصاد الوطني خسائر قد تصل إلى ٣٣٪ من الناتج المحلي.

٣ . السياسة المالية :

تبنت السلطة الوطنية سياسة مالية تقشفية بغية احتواء عجز الموازنة في عام ١٩٩٦ والوصول إلى موازنة متوازنة للنفقات بحلول عام ١٩٩٧ وفائض موازنة بما يعادل ١٪ من الناتج

المحلي الإجمالي، فضلا عن تحفيز الإنفاق الاستثماري. وقد اتسم مشروع الموازنة لعام ١٩٩٦ بزيادة ملموسة في الإنفاق الاستثماري على مشاريع التنمية الاقتصادية. هذا وقد اختلف الأداء المالي خلال العام بين أداء إيجابي خلال الربع الأول أدى إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة بحوالي ٢٥٪ من الرقم المستهدف وبين أداء سلبي نتيجة للممارسات الإسرائيلية المحتلة في الإغلاق الشامل أحيانا والإغلاق الجزئي أحيانا أخرى مما ساهم في تراجع الإيرادات بحوالي ٢٠٪ خلال الربع الثاني من العام مقارنة بحصيلة الربع الأول.

تقدر الإيرادات العامة في موازنة عام ١٩٩٦ بحوالي ٥٧٠ مليون دولار مقابل ٣٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ في حين تقدر النفقات الجارية بحوالي ٦٩٨ مليون دولار والنفقات الاستثمارية بحوالي ١٤٠ مليون دولار ويشكل العجز المقدر ما نسبته ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٪ منه في عام ١٩٩٥.

٤ . السياسة النقدية :

في إطار دورها كوكيل مالي وبنك للسلطة الوطنية فرغت سلطة النقد من إعداد المسودة النهائية لمشروع قانونها، كما استكملت إعداد مشروع القانون المصرفي تمهيدا لاستكمال المراحل الدستورية لإقرارهما.

بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين بنهاية عام ١٩٩٦ ما مجموعه (١٧) بنكا بشبكة فروع ومراكز رئيسية بلغت (٧١) فرعا منها (٢٢) فرعا لعشرة بنوك في قطاع غزة و(٤٩) فرعا في الضفة الغربية .

منذ مطلع عام ١٩٩٦ وسلطة النقد تباشر توفير خدمة الأخطار المصرفية فضلا عن تنفيذ خطة شاملة للتفتيش على البنوك. كما باشرت بتقديم المقاصة للشيكات المسحوبة على البنوك العاملة في فلسطين بالدينار الأردني والدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي.

على صعيد التطورات المصرفية بلغ إجمالي موجودات/ مطلوبات البنوك بنهاية عام ١٩٩٦ حوالي ٢٢١٣,٩ مليون دولار مقابل ١٤٣٨,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥ أي بزيادة قدرها ٧٧٥ مليون دولار ونسبتها ٥٤٪. وقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء من ١١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٧٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦. أما في جانب الموجودات فقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ٤٣٢ مليون دولار مقابل ٢٥٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

من جهة أخرى شهد عام ١٩٩٦ تطورات إيجابية على صعيد السوق الداخلية إذ ارتفع رصيد الودائع المتبادلة فيما بين البنوك من ١٤٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥٠ مليون دولار مما يعتبر خطوة إيجابية نحو تعميق وترسيخ السوق النقدي وتوفير السيولة قصيرة الأجل للمؤسسات المصرفية وانعكاس ذلك إيجابيا على الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني.

بلغ التضخم خلال عام ١٩٩٦ حوالي ١٢٪. فقد ساهمت سياسات الإغلاق الشامل والجزئي وما رافقها من نقص حاد في المواد الغذائية والتشدد في إجراءات الاستيراد على المعابر والموانئ الإسرائيلية إلى استمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

٥ . سياسات سعر الصرف :

يحول افتقار الاقتصاد الفلسطيني إلى عملة وطنية دون تمكن سلطة النقد من تحديد أسعار العملات الثلاثة التي يتم التعامل بها محليا وهي الدينار الأردني والدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي، حيث يتم تسعير هذه العملات في بلادها. وتقوم سلطة النقد بإلزام البنوك بالتقيد بنسب الاحتياطي الإجباري على الودائع المحررة بكل عملة (١٤٪ على الدينار، ١٠٪ على الدولار، ٨٪ على الشيكل).

٦ . سوق الأسهم والسندات :

تأسست سوق فلسطين للأوراق المالية بمبادرة من بعض شركات القطاع الخاص حيث تعتبر أول سوق مملوكة بالكامل للقطاع الخاص في الوطن العربي. وقد تم إدراج (٢٣) شركة كمرحلة أولى للبدء بالتعامل بأسهمها مع إطلالة عام ١٩٩٧ كما تم اتخاذ خطوات تنسيقية مع سوق عمان المالي لضمان حسن أداء السوق. وفي خطوة تمهيدية رخصت السلطة الوطنية والسوق لأربع شركات سمسرة للتعامل بالسوق الفلسطينية الإلكترونية في بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الغير ولحساباتها وتغطية إصدارات الأوراق المالية علاوة على قيامها بإدارة المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك. وفي إطار تفعيل سوق الأوراق المالية وتوسيع عملياتها جعلت السلطة الوطنية تسجيل الشركات المساهمة في البورصة أمرا إلزاميا.

٧ . التجارة الخارجية :

تشير البيانات المتاحة إلى تنامي دور التجارة الخارجية الفلسطينية بشقيها السلعي والخدمي بشكل مطرد. كما تدل بنية الصادرات على ارتفاع حصة الصادرات الخدمية في إجمالي الصادرات لتشكل ٦١٪ من صادرات الضفة الغربية و ٨٨٪ لقطاع غزة، وتشكل الواردات السلعية حوالي ٧٠-٧٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية السلعية.

وتشير بيانات التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية على سيطرة إسرائيل عليها استيرادا وتصديرا حيث يأتي ٩٣٪ من الواردات السلعية من إسرائيل تشكل نسبة الواردات الزراعية منها نحو ١٥٪ والباقي صناعية. كما يذهب إلى إسرائيل أكثر من ٨٠٪ من الصادرات تشكل نسبة الصادرات الزراعية منها نحو ١٩٪ والباقي صناعية. وقد تذبذب تطور التجارة الخارجية الفلسطينية نظرا للظروف الاستثنائية التي تحيط بها. فعلى الرغم من ارتفاع الصادرات بما نسبته ٢١,٦٪ في عام ١٩٩٥ فمن المتوقع أن تسجل هذه الصادرات انخفاضا حادا في عام ١٩٩٦ لتصل إلى اقل من نصف مستواها في العام السابق أي ما قيمته ١٠٠ مليون دولار وذلك بسبب السياسات الإسرائيلية وخصوصا الإغلاق والحصار على حركة الصادرات الفلسطينية الأمر الذي خفض نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٤,٦٪ في عام ١٩٩٦.

ولم تقتصر حركة الهبوط على الصادرات فقط بل أن الواردات تراجعت هي الأخرى بأكثر من الثلث (٣٣٪) مقابل ارتفاعها بنسبة ١٣,٥٪ في العام السابق لتصل إلى ٨٥٦ مليون دولار ولترتفع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣٩,٨٪ مقابل ٣٨,١٪ في عام ١٩٩٥.

وبالرغم من التطورات غير الإيجابية فقد برز تطور إيجابي باتجاه حركة الواردات السلعية من الأردن ومصر، فبالرغم من استمرار ضالة نسبة المستوردات منهما إلى إجمالي المستوردات الفلسطينية لتشكل ٤٪ فان نسبة قيمة الاستيراد من هذين البلدين إلى إجمالي قيمة الاستيراد من الخارج (خارج إسرائيل) قد شكلت في عام ١٩٩٥ ما نسبته ٣٠٪ وتسعى السلطة الفلسطينية إلى تعزيز هذا الاتجاه في المستقبل.

كما يؤمل أن تشهد الصادرات الفلسطينية نموا مماثلا عند تنفيذ اتفاقيات التعاون التجاري بين كل من الأردن ومصر إضافة إلى تزايد فرص التصدير إلى السعودية بعد قرار مجلس الوزراء السعودي منح المنتجات الفلسطينية تسهيلات وإعفاءات جمركية.
ومن المؤمل أيضا أن تتم الاستفادة من تسهيلات المناطق الحرة مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة في حالة توفر ميناء ومطار للدولة وبالتالي كسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية وتحكمها فيها، إضافة إلى بناء علاقات اكثر توازنا واستقرارا مع الدول العربية والإسلامية.

وقد ترتب على التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية عجز في الميزان التجاري قيمته

٧٥٦ مليون دولار مشكلا ما نسبته ٣٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٢,٢٪ في العام السابق.

٨ . ميزان المدفوعات :

تظهر بيانات التجارة الخارجية عجزا في الميزان التجاري قيمته ٧٥٦ مليون دولار أو ما نسبته ٣٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز قدره ١٠٧٨ مليون دولار أو ما يعادل ٣٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥.

أما ميزان الحساب الجاري فقد سجل عجزا يقدر بحوالي ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة قدرها ٤,٧٪ في عام ١٩٩٥.

٩ . الديون الخارجية :

بلغ إجمالي الديون الخارجية على السلطة الفلسطينية حوالي ٢٠٠-٢١٠ مليون دولار أي ما نسبته ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وقد توزعت هذه الديون بين ديون للمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بلغ إجمالي المساعدات المقررة من الدول المانحة لعام ١٩٩٦ حوالي ٨٨٩ مليون دولار منها حوالي ٦٨٠ مليون دولار تم الالتزام بها رسميا إلا أن المبالغ المسحوبة حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لم تتجاوز ٢٨٩ مليونا أي ما نسبته ٤٣٪ من المساعدات الملتزم بها أو ٣٢٪ من المساعدات المقررة.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطة الفلسطينية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة سواء من المستثمرين الأجانب أو من فلسطيني الشتات فلقد كان عام ١٩٩٦ عاما استثنائيا لجهة الاستثمارات الأجنبية، فهناك تباطؤ شديد في تنفيذ مشروعات برامج المساعدات لتأهيل الاقتصاد الفلسطيني واعمار البنية التحتية التي تشكل ضرورة حيوية وأساسية لجذب الاستثمارات الخاصة من أجل الإسهام الفعلي في حل أزمات الفقر والبطالة.

في إطار دعم استثمارات القطاع الخاص وتهيئة الظروف المناسبة لنمو استثماراته واجتذاب الاستثمارات الخارجية قام المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) بإدارة منحة فرنسية منها ٢٥ مليون فرنك فرنسي خصصت لقطاعي الصناعة والسياحة وذلك بالتعاون مع

البنوك التجارية العاملة في فلسطين. كما تم الإعداد لإنشاء مركز الأعمال الفلسطيني الأوروبي ومركز تشجيع التجارة الخارجية بغية تشجيع العلاقات التجارية والاستثمارية بين المجموعة الأوروبية وفلسطين.

وفيما يتعلق بطلبات الاستثمار الأجنبي فإنها تقدر بحوالي ٢٥٠ طلب حتى نهاية عام ١٩٩٦ وفي مختلف القطاعات قدم معظمها من الفلسطينيين المغتربين وفي الشتات يقدر رؤوس أموالها بحوالي ٢٠ مليون دولار.

يضاف إلى هذا بعض الاستثمارات لشركات أجنبية بلغت استثماراتها في قطاع غزة لوحدها ٧,٤ مليون دولار حتى تاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد تركزت الاستثمارات الخارجية في قطاع غزة نظرا لتأخر الانسحاب الإسرائيلي من بعض مدن الضفة الغربية في بداية العام وإبقاء سيطرته على معظم المناطق التي تسمى بمناطق (ب) حيث يقوم الاحتلال بوضع العراقيل والعقبات أمام المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق.

وفي إطار توفير الضمانات للمستثمرين الأجانب فهناك مفاوضات واتصالات بين السلطة الفلسطينية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بغرض انشاء صندوق لضمان المخاطر السياسية والمخاطر غير التجارية حيث سيقوم الصندوق بتقديم الضمانات إلى المستثمرين عند استثمارهم في فلسطين وستقوم الدول المانحة بتمويل هذا الصندوق.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لتنظيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني وفك ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي فما زال هناك العديد من التشوهات التي تسيطر عليه وتعيق انطلاقته، حيث تسهم قطاعات الخدمات والبناء بنحو ثلثي الناتج المحلي وتستوعب نحو ٦٢٪ من إجمالي العمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الفلسطيني. وتلعب قطاعات الإنتاج السلعي دورا محدودا.

١٠١١ القطاع الزراعي :

لا تتوفر بيانات رقمية دقيقة حول أداء القطاع الزراعي في عام ١٩٩٦ ومع ذلك فان البيانات الأولية المتاحة تشير إلى أن القطاع الزراعي قد تعرض لأضرار فادحة جراء الإغلاق والحصار الإسرائيلي مما أدى إلى إغلاق الطرق وعدم قطف المحاصيل الزراعية في مواعيدها وتلف الجزء الأكبر من الثمار وإرباك مجمل العملية الزراعية. وعانى قطاع الإنتاج

الحيواني من نقص شديد في الأعلاف.

يضاف إلى ذلك كله التأثير البالغ لتقلبات المناخ والأمطار على الزراعة إذ لا تزيد نسبة الأراضي المروية عن ٨٪ من إجمالي المساحات الزراعية ، وكذلك استمرار السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه السطحية والجوفية، كما يتأثر الدخل الزراعي وتسيطر الصناعات الخفيفة والحرفية على القطاع الصناعي إذ تسيطر صناعات الأغذية والملبوسات والأحذية والصناعات التحويلية. كما تسيطر صناعة المحاجر على قطاع الصناعة الاستخراجية. ويعتمد هذا القطاع في استيراد أكثر من ثلاثة أرباع المواد الخام والمدخلات على السوق الإسرائيلي كما يصدر معظم منتجاته على شكل سلع نصف مصنعة أو تامة الصنع إلى السوق الإسرائيلي.

وبسبب الظروف الاستثنائية التي سادت خلال عام ١٩٩٦ نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلي وتأثيرها العميق على الصناعة المحلية ونقص المواد الخام وقطع الغيار فقد أدى ذلك إلى هبوط الطاقة الإنتاجية لمعظم الصناعات الفلسطينية إلى ٤٢٪ من طاقتها الإنتاجية . كما يظهر حجم الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي من تعطيل عملية التصدير إلى إسرائيل حيث تشكل حوالي ٧٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية من الضفة الغربية وحوالي ٥١٪ من إجمالي الصادرات السلعية لقطاع غزة. كما أن غالبيتها تشكل منتجات معدة على أساس التعاقد الباطني لمؤسسات إسرائيلية إذ بلغت نسبة المؤسسات المتعاقدة باطنيا ٣١٪ ولا سيما الملابس والجلود التي شكلت ٩٠٪ من الإجمالي .

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الصناعة الفلسطينية تمتلك ميزات تنافسية كامنة وبأسعار الأسواق الدارجة وكذلك المنافسة غير السعرية على أساس الجودة لاسيما في صناعات الأدوية والملابس والجلديات. ويحظى موضوع إقامة المناطق الصناعية الحدودية والمحلية باهتمام الدول المانحة والبنك الدولي حيث تجري دراسات الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع إذ ستقام منطقة صناعية في منطقة المنظار وفي غزة وفي نابلس فقد عهد بتطويرها إلى شركة باديكو المحلية . كما أن هناك منطقتان صناعيتان مقترحتان في جنين وطولكرم حيث ينتظر لمشروع المناطق الصناعية أن يوفر فرص العمل لآلاف العمال والتغلب على الاغلاقات المتكررة. كما سيعزز القدرة التصديرية للاقتصاد الفلسطيني.

كما تم العمل على انشاء المؤسسة الفلسطينية للمواصفات والمقاييس والتي من المتوقع أن تسهم في تحسين مواصفات الجودة للصناعة الفلسطينية وبالتالي تعزيز قدرتها التصديرية.

٢٠١١ التشييد والبناء :

يعتبر قطاع التشييد والبناء القطاع الثاني من حيث الأهمية بعد قطاع الزراعة حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ حوالي ١٩٪ مقابل ٢٢٪ في العام السابق علما بأنه يستوعب ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الفلسطيني . وقد جاء تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الخسائر التي تكبدها هذا القطاع خلال أيام الإغلاق الشامل على الضفة والقطاع والتي بلغت حوالي ١٨٠ مليون دولار أو ما نسبته ٢٦٪ من الناتج المحلي لعام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي اكتنفت الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ١٩٩٦ فقد استمر نشاط قطاع التشييد والبناء لإقبال القطاع الخاص على الاستثمار في البناء لتلبية الطلب المتزايد على البناء السكني من العائدين والمقيمين. وما زالت معظم الاستثمارات الخاصة تتركز في قطاع الإنشاء والبناء السكني الذي يستحوذ على ٨٥٪ من إجمالي الاستثمارات الخاصة نظرا لسهولة الاستثمار وانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع العائد وسرعة استرداد رأس المال في هذا النوع من الاستثمارات قياسا بغيره من القطاعات. كما شهد هذا القطاع انشاء عدد من الفنادق نظرا للحاجة الماسة إلى الفنادق في مختلف المدن الفلسطينية.

وفيما يتعلق بمشروعات القطاع العام في هذا القطاع فقد بلغ عدد المشروعات قيد التنفيذ في عام ١٩٩٦ حوالي (٧٤) مشروعا في قطاع غزة فقط بالإضافة إلى (٥٢) مشروعا جاهزة للتنفيذ. وهناك تأخير في تنفيذ المشروعات بسبب نقص التمويل وسياسات الحصار التي تفرضها إسرائيل بين وقت وآخر وضعف أداء المتعهدين والمقاولين وزيادة أسعار المشاريع بنسبة ١٠٪ خلال فترات الحصار. وهناك عقود بقيمة ٢٦,٥ مليون دولار في طريقها للتوقيع أو التنفيذ ومنها مشاريع طرق في غزة بكلفة ١٨,٨ مليون دولار ومشروعات المياه الممولة من الدنمارك بقيمة ٦,٥ مليون دولار ومشروعات المدارس الممولة من الكويت بقيمة ١,٢ مليون دولار.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن (٣٧٧) منشأة أو ما نسبته ٠,٦٪ من إجمالي المنشآت العاملة في فلسطين تنشط في قطاع التشييد إضافة إلى (٢٤٠٦) منشأة تعمل في مجال العقارات والتأجير. ومن جهة أخرى تضمن برنامج الاستثمارات العامة استثمارات في قطاع الإسكان بحوالي ٢٠٠ مليون دولار أو ما نسبته ١٥٪ من إجمالي البرنامج كما تضمن ما نسبته ٢٢,٥٪ للطرق ومطار وميناء غزة.

وقد نفذ المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار برنامجا لخلق فرص عمل خلال عام ١٩٩٦ وذلك بتنفيذ مشاريع إنشائية كالطرق والمدارس والعيادات الصحية والأرصفة والجدران الاستنادية والأبنية العامة بما قيمته ٢٥ مليون دولار وقد حظيت المدن الكبرى مثل غزة ورام الله بالنصيب الأكبر من المشاريع إضافة إلى أنها شهدت توسعا عمرانيا ملموسا.

ومن المتوقع أن يشهد القطاع نموا كبيرا في حالة الاستقرار السياسي والاستمرار في عملية السلام لا سيما وان نمو هذا القطاع مرتبط بقطاعات أخرى كالسياحة والصناعة ودخول بنك الإسكان الأردني إلى فلسطين لتمويل عمليات الإسكان إلى جانب الإسكان الفلسطيني قيد التأسيس.

١٢. التطورات التشريعية:

١٠١٢ قانون تشجيع الاستثمار:

لم يمض عام على صدور قانون تشجيع الاستثمار إلا وظهر عليه كثير من التحفظات وبرز فيه كثير من الثغرات إذ أنه يشجع المشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الصغيرة كما أنه يربط الموافقة على المشاريع بحجم رؤوس الأموال والعمالة التي توظفها وعدم سماحه بالتحكيم في حالة نشوب نزاع المستثمر الأجنبي والسلطة الفلسطينية وجعل المحاكم الفلسطينية صاحبة الولاية والصلاحية في حل جميع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون وفقا للقوانين الفلسطينية السارية كما أن كثيرا من مواده تتسم بالعمومية وعدم الوضوح. كما أن الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار لم تر النور بحيث تكون اللجنة المختصة أو مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصلاحية في المصادقة على المشاريع الاستثمارية.

هذا بالإضافة إلى أنه لم يتم وضع آليات وأنظمة وإجراءات واضحة وسليمة لإنشاء النافذة الاستثمارية. وأخيرا فان القوانين الموازية والمساندة لقانون تشجيع الاستثمار لم تتغير، الأمر الذي جعل تطبيق القانون شبه مستحيل مما يقتضي سن حزمة القوانين الاقتصادية وبشكل يجعلها تواكب المستجدات العلمية في التشريع والتطورات الاقتصادية المتسارعة.

وعليه فقد تم إعداد مشروع جديد لقانون الاستثمار يتضمن الكثير من التعديلات وسد الثغرات والمآخذ التي كانت تشوب القانون القديم وقد رفع مشروع القانون إلى المجلس التشريعي لإقراره.

٢٠١٢ قانون الدخل :

أعدت السلطة الفلسطينية مشروع قانون فلسطيني لضريبة الدخل ليحل محل القوانين السابقة (البريطانية والإسرائيلية والأردنية) بحيث تضمن القانون نصوصا تتماشى مع قانون تشجيع الاستثمار ويتم مناقشة هذا القانون من قبل الدوائر المختصة لوضعه في شكله النهائي قبل رفعه إلى المجلس التشريعي لإقراره.

٣٠١٢ قانون ضريبة القيمة المضافة :

ما زال القانون القديم هو المطبق والذي يفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع مبيعات السلع والخدمات بنسبة ٢٠٪ وذلك التزاما بنصوص بروتوكولات باريس الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والذي لا يسمح للفلسطينيين بسن قانون يتضمن تخفيضا لهذه الضريبة بأكثر من ٢٪ أي تصبح ١٥٪ ولكن رؤي أن تبقى ١٧٪ لدوافع إجرائية وجبائية.

٤٠١٢ النظم الضريبية والجمركية المفروضة على المستوردات والصادرات :

تطبق تلك القوانين والأنظمة المعمول بها حسب النظم والقوانين الإسرائيلية بموجب بروتوكول باريس الذي يعتبر إسرائيل والسلطة الفلسطينية منطقة جمركية واحدة.

(١٤)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة قطر لعام ١٩٩٦

(١٤)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة قطر
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــــة :

يعتمد الاقتصاد القطري بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تسيير الحركة الاقتصادية في البلاد ، ولا يختلف في ذلك عن اقتصادات الدول الخليجية ، وبالرغم من دور البترول في التطور الاقتصادي لدولة قطر ، إلا أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة يعتبر كبيرا ، حيث تعمل الحكومة على تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد . فقد تبنت الحكومة سياسات شاملة تهدف إلى بناء الهياكل الأساسية في الاقتصاد ، وتنويع مصادر الدخل القومي والاستخدام الأمثل للموارد، وترشيد إنتاج واستغلال ثروات النفط والغاز ، ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد بصورة متكاملة مبنية على التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص وعلى التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وقد لعب الإنفاق العام دورا رئيسيا في تنفيذ هذه السياسات وفي رفع مستوى ومعدل النمو الاقتصادي على مر السنوات السابقة ، حيث استخدمت الموازنة العامة للدولة في تنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وقد أدى هذا التوجه نحو التنمية الشاملة إلى وجود دور فعال للقطاعات الاقتصادية غير النفطية ، والى نمو الاقتصاد بمعدلات مستقرة رغم التغيرات التي تطرأ على أسعار وعائدات النفط .

وبفضل استقرار البيئة الاقتصادية تمكنت قطر من الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية الهادفة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد .

٢ . الأداء الاقتصادي :

ساهم النفط بنسبة ٣٢,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ ، كما كان المساهم الأول في الصادرات ، حيث وصلت نسبة مساهمته في الصادرات تاريخيا إلى اكثر من ٩٠٪ .

وتظهر أهمية النفط في الهيكل الاقتصادي لدولة قطر في أثره الواضح على الأداء العام للاقتصاد، حيث أن الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدل النمو في القطاع

النفطي وبالتالي في الاقتصاد بصورة عامة .

يتضح من المعلومات المتوفرة أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو موجب خلال عام ١٩٩٦ بلغ ٢٪ مقابل ١,٩٪ عام ١٩٩٥ ، ويعزى هذا التحسن في الناتج المحلي إلى التحسن في أسعار النفط التي سادت في ذلك العام كما يرجع الفضل في تحقيق معدل النمو الموجب في الناتج المحلي الإجمالي أيضا إلى معدلات النمو الموجبة التي حدثت في القطاعات غير النفطية.

٣ . السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية لدولة قطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تؤدي إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامة المشروعات العامة ورفع مستوى المعيشة وتنويع مصادر الدخل . وقد استخدمت الميزانية العامة كأداة فعالة في تحقيق هذه الأهداف ، حيث يمثل الإنفاق العام الجزء الأكبر من الطلب الكلي الفعال والذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني .

وتوضح البيانات المتاحة حول الموازنة العامة أن الدولة مستمرة في انتهاج سياسة مالية تهدف إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة ، حيث من المقدر أن ينخفض العجز في موازنة ١٩٩٦/ ١٩٩٧ بنسبة ١٦,٤٪ من ٣,٥٣ بليون ريال في موازنة ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ٢,٩٥ بليون ريال في موازنة ١٩٩٦/ ١٩٩٧ . كما تشير البيانات إلى أن موازنة ١٩٩٥/ ١٩٩٦ كان مقدرا أن يزداد العجز فيها بحوالي ١,٦٪ مقارنة بموازنة ١٩٩٤/ ١٩٩٥ لكنه كان اقل من العجز المقدر في موازنة العام الذي سبقه حسب الميزانية التقديرية . وبذلك استمر هدف الحكومة الرامي إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن العجز في الموازنة قد استمر خلال السنوات الخمسة الماضية بالرغم من انخفاضه التدريجي . كما تشير أيضا إلى أن العجز الفعلي في موازنة ١٩٩٥/ ١٩٩٦ كان اقل من العجز المقدر بنسبة كبيرة وذلك بسبب زيادة الإيرادات الفعلية بنسبة ٥,١٪ تقريبا في حين انخفضت النفقات الفعلية بنسبة ٧,٤٪ مما أدى إلى انخفاض العجز الفعلي عن المقدر في الموازنة بحوالي ٤٠,٣٪ . وقد أدى هذا التحسن في الإيرادات وضبط النفقات إلى انخفاض العجز الفعلي في موازنة ١٩٩٥/ ١٩٩٦ بحوالي ١٦,٥٪ عما كان عليه في موازنة ١٩٩٤/ ١٩٩٥ ، وبالرغم من أن العجز المقدر كان اكبر مما كان عليه في العام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ .

أما موازنة عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ فقد هدفت إلى مزيد من العمل على خفض العجز في الموازنة العامة وذلك عن طريق زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق . ويقدر أن ينخفض العجز في هذه الموازنة عما كان عليه في موازنة العام الماضي حيث يقدر العجز في هذه الموازنة خلال العام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ بحوالي ٢,٩٥ بليون ريال مقارنة بعجز مقدر بلغ ٣,٥٢٧ بليون ريال في موازنة ١٩٩٥/ ١٩٩٦ . وقد شمل الهيكل العام لموازنة ١٩٩٦/ ١٩٩٧ تخصيص حوالي ٨٣,٨٪ من إجمالي النفقات للمصروفات الجارية وتخصيص حوالي ١٦,٢٪ للإنفاق الرأسمالي والتنموي ، ولا يختلف هذا الهيكل عن هيكل توزيع الإنفاق في السنوات السابقة بالرغم من أن الهيكل الفعلي يوضح أن الإنفاق الجاري الفعلي يحظى دائما بأكثر من ٨٥٪ من إجمالي الإنفاق الفعلي. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التزام الدولة بتقديم الخدمات الأساسية وتوفير متطلبات الصحة والتعليم والتوظيف . وبالرغم من هذا الالتزام ، ما زال قطاع الخدمات العامة والبنية الأساسية وقطاع الخدمات الاقتصادية يحظيان بالأولوية ، حيث حظي هذان القطاعان بما يقارب ٧٩٪ من إجمالي النفقات الرأسمالية في موازنة ١٩٩٦/ ١٩٩٧ .

٤ . السياسة النقدية :

تشير البيانات المتاحة إلى أن السيولة المحلية في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٦ قد ارتفعت بحوالي ١٩٤,١ مليون ريال أي ما نسبته ١,٠٪ مقارنة بذات الفترة من عام ١٩٩٥ . وخلال هذه الفترة انخفض عرض النقد بنسبة ٧,٧٪ بينما زاد شبه النقد بنسبة ٣,٤٪ . وعلى صعيد العوامل المؤثرة في عرض النقد ، يتضح أن مصادر ضخ السيولة في الاقتصاد هي العمليات المصرفية التي زادت بصورة ملحوظة في السنوات الماضية ، وصافي الإنفاق الحكومي الذي انخفض بسبب السياسة المالية التي تتبعها الدولة لخفض العجز في الموازنة الحكومية .

بدأ المصرف المركزي بتوحيد أسعار الفائدة الأولية وإلغاء نظام الفئات الأولية المتعددة لأسعار الفائدة الذي كان معمولا به في السابق . فقد تميزت السياسة النقدية للمصرف منذ عام ١٩٩٥ بالتوجه نحو التحرير الكامل لأسعار الفائدة ، وعمل على إطلاق حرية تحديد أسعار الفائدة والعمولات على التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في دولة قطر ، وذلك بهدف تحقيق المنافسة بين البنوك مما ينعكس إيجابيا على أداء الجهاز المصرفي والاقتصادي القطري ، حيث عمل على تطبيق العمل بلائحة الخصم وإعادة الخصم ، وأطلق حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض للبنوك ، إلى جانب تحرير الحد الأدنى للفائدة على الودائع ، واعتماد الصيغة النهائية المحاسبية الموحدة لإعداد الحسابات المالية . وقد أدى تحرير أسعار الفائدة على القروض إلى اختلاف أسعار الفائدة بين البنوك والى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بصورة عامة . وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الفائدة له آثاره السلبية على النشاط الاقتصادي ،

إلا أنه من المعروف أن تحرير أسعار الفائدة يجعل قوى العرض والطلب هي المتحكمة في قوى السوق مما يؤدي إلى تحرير الاقتصاد بصورة عامة .

٥ . سياسات سعر الصرف :

يرتبط الريال القطري رسميا بحقوق السحب الخاصة بعلاقة ثابتة قدرها ٤,٧٦١٩ ريال لكل وحدة حقوق سحب خاصة ، مع وجود هامش يتحرك فيه سعر صرف الريال , ومع هذا الارتباط الرسمي للريال فانه يرتبط فعليا بالدولار الأمريكي بعلاقة ثابتة منذ منتصف عام ١٩٨٠ بواقع ٣,٦٤ ريال لكل دولار . مما يعني أن سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية في أسواق الصرف الدولية يتأثر بتقلبات سعر صرف الدولار مقابل تلك العملات .

وقد أدى تقلب سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية إلى تقلب أسعار الريال خلال السنوات الماضية ، حيث يلاحظ أن سعر الريال في عام ١٩٩٦ قد انخفض مقابل العملات الرئيسية الأخرى مثل المارك الألماني والين الياباني والفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني . لكن يلاحظ أيضا أن الانخفاض مقابل معظم هذه العملات كان اقل من انخفاض سعر الريال في عام ١٩٩٥ .

٦ . سوق الأسهم والسندات :

صدر في ٣ تموز/يوليو ١٩٩٥ القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بإنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية . ويقضي هذا القرار بإنشاء سوق لتنظيم ومراقبة التعامل في الأوراق المالية تسمى "سوق الدوحة للأوراق المالية" وذلك بهدف إتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية لخدمة الاقتصاد ، وإجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن الأوراق المالية التي يجري التعامل بها ، ودعم الصلات والروابط مع الأسواق المالية الخارجية . ويقتصر التعامل في هذا السوق على اسهم وسندات شركات المساهمة القطرية والسندات والأذونات التي تصدرها الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة القطرية أو أية أوراق مالية أخرى يتم الترخيص بتداولها .

ويجري في الوقت الراهن استكمال الإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء السوق واستكمال الآليات التشريعية واللوائح المنظمة لعمل السوق ، الذي يتوقع أن يبدأ العمل فيه خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧ .

والى حين قيام السوق الرسمية ، يتم التعامل حاليا في سوق غير رسمية في اسهم مجموعة من الشركات وصل عددها إلى (١٧) شركة ، ستة منها في قطاع البنوك ، وثلاثة في التأمين ،

وأربعة في قطاع الخدمات ، وأربعة في قطاع الصناعة التحويلية . وقد لوحظ خلال هذا العام ارتفاع أسعار اسهم معظم هذه الشركات وزيادة الطلب بصورة خاصة على اسهم قطاعي البنوك والصناعة ، ويتوقع أن تكون هذه الشركات النواة الأولى لتداول الأسهم في السوق الرسمية القادمة .

٧ . التجارة الخارجية :

من الملاحظ أن الميزان التجاري قد استمر في تسجيل فائض في الصادرات مقابل الواردات طول السنوات الماضية ، إلا أن البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي تشير إلى أن هذا الفائض ، وبعد التحسن الذي طرأ عليه في عام ١٩٩٢ ، قد استمر في الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ (٥,٧ ، ٤,٧ ، ١,٧ بليون ريال على التوالي) .

ويلاحظ أن الانخفاض في فائض الميزان التجاري في عام ١٩٩٥ نتج عن زيادة قيمة الواردات في عام ١٩٩٥ بنسبة ٦٠,٧٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ في حين زادت الصادرات بنسبة ٥,٥٪ خلال الفترة نفسها ، مما أدى إلى انخفاض الفائض التجاري بنسبة ٦٣,٨٪ .

وتشير البيانات الأولية المتاحة لعام ١٩٩٦ إلى أن الميزان التجاري سيشهد لأول مرة منذ بداية التسعينات عجزا قدر بأكثر من ٤ بليون ريال قطري . وتعزى المصادر هذه الزيادة التي حدثت في الواردات إلى واردات مشروعات غاز الشمال التي تحتاج إلى استثمارات عالية وواردات كبيرة .

٨ . ميزان المدفوعات :

من المعروف أن وضع ميزان المدفوعات يتأثر كثيرا بالمتغيرات الاقتصادية الدولية وخصوصا فيما يتعلق بأسعار النفط في الأسواق الدولية . ويلاحظ أن ميزان المدفوعات قد شهد عجزا متواصلا استمر منذ عام ١٩٩١ . ففي عام ١٩٩٥ سجل ميزان المدفوعات عجزا كليا قدر بحوالي ١٨٤٩ مليون ريال ، وهو اقل من العجز الذي حدث في عام ١٩٩٤ بنسبة ٥,٩٪ .

وحسب البيانات الأولية المتاحة لعام ١٩٩٦ ، فان العجز الكلي المتوقع يقدر بحوالي ١٢٤٥ مليون ريال قطري وهو اقل من العجز الذي حدث في السنوات السابقة ويعزى هذا التحسن في الميزان إلى زيادة صافي التحويلات الرأسمالية التي زادت بنسبة عالية خلال العام (١١٨١١

مليون ريال) مقارنة بعام ١٩٩٤ (٤٨٧٨ مليون ريال) نتيجة لتمويل مشروعات غاز الشمال .

٩ . الديون الخارجية :

تشير المصادر الأجنبية المتاحة إلى أن الديون الخارجية قد بلغت هذا العام حوالي ٥,٧ بليون دولار بنسبة ٧٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مما أدى إلى ارتفاع خدمة الدين إلى حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب ٤٥٪ من الصادرات القطرية ، وتقدر المصادر أن تزداد الديون الخارجية في السنوات القادمة وذلك بسبب خطط الاستثمار الطموحة ومتطلبات التمويل العالية التي تتطلبها هذه الاستثمارات ، خاصة فيما يتعلق بالتمويل المطلوب لتطوير مشاريع غاز الشمال . وبالرغم من أن البيانات المتاحة تشير إلى ارتفاع عبء خدمة الديون ، إلا أن المصادر تؤكد أن الوضع سيتحسن ببداية القرن القادم عندما تدر المشروعات تحت التنفيذ عوائدها المجزية .

١٠. الاستثمارات الأجنبية :

تشير الأرقام المتاحة إلى أن رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة والصناعة والنفط قد بلغت حوالي ١٦,٢١١ بليون ريال قطري في عام ١٩٩٥ مرتفعة من ١٥,٩٨٦ مليار في عام ١٩٩٤ ، مسجلة بذلك زيادة بلغت حوالي ٢٢٥ مليون ريال أو نسبة زيادة ١,٤٪ عن عام ١٩٩٤ . وقد كانت الزيادة في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ اقل من ذلك حيث وصلت إلى ٠,٩٪ . وتعزى الزيادة في عام ١٩٩٥ إلى زيادة رؤوس الأموال القطرية بنسبة ١,٧٪ وزيادة رؤوس الأموال غير القطرية بنسبة ٠,١٪ . هذا وقد زاد عدد الشركات المختلطة وفروعها من ١٢٤٨ شركة في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٩٤ في عام ١٩٩٥ بنسبة تمثل حوالي ٢,٣٪ ، بينما زاد عدد المنشآت الفردية الأجنبية بنسبة ٠,٥٪ خلال الفترة نفسها .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط :

تقدر المصادر أن احتياطيات دولة قطر من النفط تبلغ حوالي ٣,٧ بليون برميل . وقد استمر العمل خلال عام ١٩٩٦ في تنفيذ الخطط الرامية إلى زيادة الاحتياطي بتطوير الحقول البحرية والبرية حيث يخطط لزيادة الإنتاج إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٠٠ . فقد تم تطوير حقل "العد الشرقي" لتصل طاقته الإنتاجية إلى أكثر من ٧٠ ألف برميل في اليوم. كما تم تطوير حقل "الشاهين" البحري لرفع إنتاجه إلى أكثر من ٣٤ ألف برميل يوميا . كما استمر في العمل في تطوير حقل "الخليج" البحري واصبح من المقرر أن يصل إنتاجه إلى حوالي ٣٠ ألف برميل يوميا . هذا وتقدر بعض المصادر أن إنتاج النفط في عام ١٩٩٦ قد بلغ ٤٨٠ ألف برميل في اليوم .

وتخطط قطر أن تكون من المصدرين الأساسيين للغاز في القرن القادم ، حيث تشكل احتياطياتها من الغاز حوالي ٧,٤٪ من الاحتياطي العالمي ، كما يعتبر حقل الشمال للغاز من اكبر تجمعات الغاز البحري غير الصاحب في العالم . وتهدف الخطة الاستراتيجية الحالية إلى إنتاج ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠٠٥ .

شهد عام ١٩٩٦ توقيع العديد من الاتفاقيات التسويقية والإنشائية النهائية في مجال تطوير وتصنيع الغاز .فقد قطع مشروع شركة قطر للغاز المسال "قطر غاز" مراحل متقدمة من التنفيذ، حيث تم التشغيل التجريبي لأول خط إنتاج في محطة إسالة الغاز ، وتم استلام ناقلات قطرية لتصدير الغاز ، وتصدير أول شحنة من الغاز القطري . كما استمر العمل في تنفيذ مشروع رأس لفان للغاز الطبيعي المسال (رأس غاز) بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠ مليون طن سنويا، الذي يهدف في مراحله الأولى إلى إنتاج ٥ مليون طن سنويا بتكلفة استثمارية حوالي ٥ بليون دولار ، ويتوقع التصدير منه إلى كوريا في عام ١٩٩٩ وفق اتفاق معها لشراء ٢,٤ مليون طن سنويا من الغاز ولمدة ٢٥ سنة ، ويتوقع أن تزداد هذه الكمية في المستقبل . كما تم خلال عام ١٩٩٦ توقيع مزيد من مذكرات التفاهم لتسويق الغاز عالميا ، إلى جانب استكمال التفاوض مع عدة مستوردين للغاز للوصول إلى اتفاقيات نهائية بشأن الكميات المطلوبة .

وفي مجال استغلال وتصنيع الغاز محليا ، استمر الإعداد لتنفيذ مشروع شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) لإنتاج الميثانول بطاقة ٨٢٥ ألف طن سنويا ومادة بيوتيل الأثير الثلاثي المثيلي (ام. تي. بي.اي) بطاقة ٦١٠ ألف طن سنويا . كما استمر العمل في تنفيذ مشروع شركة قطر للطاقة النظيفة (قاسينكو) لإنتاج الميثانول بطاقة ٨٢٥ ألف طن سنويا.

٢٠١١ قطاع الصناعة :

حقق قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٥ معدل نمو موجب حوالي ٥,٨٪ ، حيث ارتفعت قيمة الإنتاج في هذا القطاع من ٢٩٤٩ مليون ريال في عام ١٩٩٤ إلى ٣١٢٠ مليون ريال في عام ١٩٩٥ . وبهذا استمر اتجاه النمو الموجب الذي ساد في هذا القطاع منذ العام الماضي.

ويعتبر هذا المعدل الأعلى في عام ١٩٩٥ مقارنة بمعدلات النمو التي حدثت في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، (عدا قطاع التشييد والبناء الذي حقق أعلى معدلات نمو في هذا العام بنسبة ٧,٦٪) مما زاد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١١,٠٪ في عام ١٩٩٤ إلى ١١,٤ في عام ١٩٩٥ .

ويشتمل هذا القطاع على عدد من الصناعات الكبرى مثل صناعة البتروكيماويات ، وصناعة الأسمدة ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة تكرير البترول وتسييل الغاز ، وصناعة الأسمنت ، إلى جانب صناعة الدقيق والمنظفات والأصباغ والصناعات الغذائية المتنوعة وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وقد شهد عام ١٩٩٥ تنفيذ توسعات كبيرة في الطاقات الإنتاجية القائمة ، إلى جانب إضافة طاقات إنتاجية أخرى إلى هذا القطاع . فقد دخل مشروع توسعة مجمع البتروكيماويات التابع لشركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) مرحلة التنفيذ الفعلي بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من مادة الاثيلين لتصل إلى ٥٢٥ ألف طن سنويا بالإضافة إلى انشاء مصنع لإنتاج مادة البولي ايثيلين بطاقة إنتاجية قدرها ٣٦٠ ألف طن في السنة ، حيث بدأ الإنتاج الفعلي في منتصف العام ١٩٩٦ .

ويجري التنفيذ لمشروع زيادة الطاقة الإنتاجية في شركة قطر للأسمدة الكيماوية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من الأمونيا بمقدار ٥٦١ ألف طن متري لتصبح الطاقة الإجمالية حوالي مليون و ١٥٥ ألف طن متري سنويا ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في أوائل ١٩٩٧ . كما ستتم زيادة الطاقة الإنتاجية من اليوريا بمقدار ٦٦٠ ألف طن متري سنويا لتصبح الطاقة الإجمالية حوالي مليون و ٣٢٠ ألف طن متري في السنة ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في أوائل عام ١٩٩٧ أيضا .

كما تم تنفيذ المرحلة الأولى من توسعة الطاقة الإنتاجية لشركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) وهي تشمل إدخال تعديلات على خطوط الإنتاج الحالية لزيادة الطاقة الحالية للمصنع بحوالي ١٤٠ ألف طن سنويا من أسياخ التسليح مما يرفع إجمالي طاقة المصنع إلى ٧٤٠ ألف طن في السنة . كما تم إدخال خط جديد على خطوط إنتاج وحدة الدرفلة بالمصنع . كما بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من التوسعة الداخلية للمصنع وإضافة فرن كهربائي جديد لتوفير عروق الصلب للدرفلة بعد توقيع اتفاق مع شركة "مانزمان ديماك" الألمانية ومن المخطط أن يبدأ الإنتاج التجريبي في عام ١٩٩٨ .

هذا وقد شارف العمل في المصنع الجديد للأسمنت التابع لشركة قطر للأسمنت على الانتهاء بطاقة إنتاجية تبلغ ٦٤٠ ألف طن في السنة من الكلنكر و ٦٧٠ ألف طن سنويا من الأسمنت العادي والمقاوم ، بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٣٢ مليون دولار . وتقوم بتنفيذ المصنع شركة اف.بي.سي. الفرنسية ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٩٧ .

٣٠١١ قطاع البنية الأساسية :

شهد العام ١٩٩٦ عدة تطورات في هذا القطاع ، وتواصلت الجهود الخاصة باستكمال وتوسيع وصيانة مشاريع البنية الأساسية . فقد قطعت مشاريع تطوير الموانئ مراحل متقدمة خلال هذا العام ، حيث تم تنفيذ مشروع الأرصفة الخاص باستقبال الحاويات في ميناء الدوحة ، كما تم تنفيذ رصيف في ميناء الدوحة أيضا لصالح شركة المطاحن القطرية . كما تم انشاء ميناء راس لفان الجديد الخاص بتصدير الغاز ومنتجاته والذي يعتبر من اكبر الموانئ لتصدير الغاز في العالم ويحتوي على (٥) أرصفة ويتوقع افتتاحه رسميا في الربع الأول من عام ١٩٩٧ . أما قطاع البناء والتشييد فقد شهد عددا من الأنشطة شملت إقامة مجموعة من المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين ، إضافة إلى المباني والمجمعات التجارية والسكنية .

١٢. التطورات التشريعية :

تسري على الاستثمار في دولة قطر التشريعات التالية :-

- قانون الشركات التجارية الصادر حسب القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٨١ الذي ينظم الشركات التجارية في قطر .
- المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري ، والذي عدلت بعض أحكامه حسب القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ .
- المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن ضريبة الدخل والذي حل محل المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٦ بشأن ضريبة الدخل .
- قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ باللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن ضريبة الدخل .
- القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن التنظيم الصناعي ، والذي حل محل القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٠ بشأن التنظيم الصناعي .

وتجيز تشريعات الاستثمار لغير القطريين الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات شريطة أن يكون لهم شركاء قطريون لا تقل نسبة مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال . أما استثمار غير القطريين في قطاع المقاولات فيشترط فيه بالإضافة إلى ما تقدم أن تكون هناك حاجة لاشتغالهم في هذا القطاع . غير أن التشريع يحظر على غير القطريين الاشتغال في أعمال الوكالات التجارية والاستيراد . واستثناء من الأحكام المتقدمة يجوز لغير القطريين ، وبموجب مرسوم ، الاستثمار لأغراض التنمية أو لتسيير الخدمات والمنافع العامة في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والمقاولات ، واستيراد المواد اللازمة لمشاريعهم عندما لا يتوفر مثيلها المحلي .

ولممارسة النشاطات المصرح بها يجب على المستثمر التقدم بطلب إلى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة للقيد في السجل التجاري . أما إذا كانت ممارسة النشاط مما يستوجب صدور مرسوم خاص فيجب التقدم بطلب بذلك إلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة ، إلا انه في حالة ملكية رأس المال المستثمر بالكامل لغير القطريين فيشترط أن يعين مقدم الطلب وكيل خدمات قطري ، وتمارس وزارة المالية والاقتصاد والتجارة مهام الرقابة الحكومية على المشاريع الاستثمارية .

أما فيما يتعلق بالمزايا التي يتمتع بها المستثمر فانه وفقا للقوانين السائدة فإنها تتلخص في الإعفاء من الضرائب على صافي الأرباح بالنسبة للمشاريع اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته ، ويشمل ذلك الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد . والجدير بالذكر أن مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعاملون معاملة القطريين في تطبيق أحكام الاستثمار ساري المفعول .

ويوجب التشريع على المسئولين في الشركات الاستثمارية تقديم بيان سنوي يشتمل على ميزانية الشركة وحصة كل شريك فيها إلى الجهة المختصة في وزارة المالية والاقتصاد والتجارة . أما فيما يخص تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار فلا توجد نصوص خاصة بشأنها في التشريعات السارية.

(١٥)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة الكويت
لعام ١٩٩٦

(١٥)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة الكويت
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

لعل أهم الأحداث التي شهدها عام ١٩٩٦ ، والتي لها انعكاس أساسي على المناخ العام للاستثمار ، هو إجراء انتخابات مجلس الأمة والتي تمت في يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر حيث أقبل وشارك فيها ما نسبته ٨٢,٥٪ من المؤهلين للتصويت ، وتعتبر من أعلى نسب الإقبال في العالم ، هذا وقد تمت الانتخابات في جو ديمقراطي حر لم تشبه شوائب، الأمر الذي يدل على نضج سياسي متقدم وقابل للاستمرار . وكما هو معروف فان الاستقرار السياسي ، في ظل أنظمة حكم ديمقراطية ، يعد أهم مكونات مناخ الاستثمار بتعريفه العريض إذ يستصحب معه مظاهر الاستقرار المؤسسي وعدالة النظام القضائي وحفظ حقوق الملكية وشفافية القرارات الاقتصادية والمساءلة العامة .

كذلك شهد العام استمرار انتعاش سوق النفط العالمي واحتفاظ أسعار النفط العالمية على اتجاهها التصاعدي . وتوضح المعلومات المتاحة أن متوسط السعر الفوري لصادرات الكويت من النفط الخام قد ارتفع من ١٦,٤ دولار للبرميل في الربع الأول من السنة إلى ١٧,٢ دولار للبرميل في الربع الثاني ثم إلى ١٨,٦ دولار للبرميل في الربع الثالث وقدر المتوسط للسنة بحوالي ١٨,٤ دولار للبرميل ، مسجلا بذلك معدلا للزيادة بلغ حوالي ١٥٪ مقارنة بمتوسط السعر لعام ١٩٩٥ .

هذا وقد أتاحت هذه التطورات الإيجابية الفرصة للاقتصاد الكويتي ليدعم مسيرته نحو استعادة أساسيات الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي كما تعكسها مختلف المؤشرات الاقتصادية التجميعية .

٢ . الأداء الاقتصادي:

واصل الاقتصاد الكويتي نموه الحقيقي الذي بدأ عام ١٩٩٥ حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا يقدر معدله بحوالي ٤٪ عام ١٩٩٦ . ويعزى هذا النمو إلى تواصل ارتفاع متوسط أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل قدر بحوالي ٥,٥٪ في السنة . وعلما بأن معدل إنتاج النفط الخام قد ظل في حدود ٢ مليون برميل يوميا ، وهو ما يساوي الحصة المقررة ضمن منظمة الأوبك ، وأن مصافي البترول المحلية

تعمل بطاقتها القصوى البالغة حوالي ٨٠٠ ألف برميل يوميا ، فان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بالأسعار الجارية يصبح مساويا لمعدل ارتفاع متوسط أسعار النفط .

٣ . السياسة المالية:

توضح المعلومات المتاحة أن عام ١٩٩٦ قد شهد انخفاضا للعجز الفعلي في الميزانية من ١,١ بليون دينار عام ٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٦٥٤ مليون دينار كويتي وبنسبة انخفاض بلغت حوالي ٤٠٪. ويقدر أن يكون العجز الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ١٣,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٧,٨٪ عام ١٩٩٦ . هذا وقد لعبت التطورات الإيجابية في جانبي الإيرادات والمصروفات دورها في تعزيز نجاح السياسة المالية .

بلغت الإيرادات الفعلية للسنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ حوالي ٣,٥ بليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي ١١,٦ بليون دولار أمريكي) بزيادة بلغت حوالي ٥٦٣ مليون دينار كويتي عما قدر لها في الميزانية (بنسبة زيادة بلغت نحو ١٩,٣٪) . هذا وقد بلغت الإيرادات النفطية حوالي ٣,١ بليون دينار ، بنصيب من إجمالي الإيرادات بلغ حوالي ٨٩,٧٪ ، مرتفعة عن تقديراتها في الميزانية بحوالي ٦٢٤ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت ٢٥٪ . من جانب آخر بلغت الإيرادات غير النفطية حوالي ٣٦٠ مليون دينار مقارنة بتقديرات في الميزانية بلغت ٤٢٠ مليون دينار مسجلة بذلك نسبة انخفاض بلغت ١٦,٧٪ . هذا ويلاحظ أن إجمالي الإيرادات الفعلية قد ارتفع خلال هذا العام مقارنة بعام ٩٤/ ١٩٩٥ بمعدل بلغ حوالي ١٢٪ ، وهو نفس المعدل الذي ارتفعت به الإيرادات النفطية بينما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بمعدل بلغ حوالي ١٣,٩٪ .

من جانب آخر بلغت المصروفات الفعلية للسنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ حوالي ٤,١ بليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي ١٣,٦ بليون دولار أمريكي) بانخفاض بلغ حجمه حوالي ١٦٠ مليون دينار عما كان مقدرا لها في الميزانية المعدلة وبنسبة انخفاض بلغت حوالي ٣,٧٪ . هذا وكانت المصروفات الفعلية لعام ٩٤/ ١٩٩٥ قد بلغت حوالي ٤,٢ بليون دولار أمريكي الأمر الذي يعني أن جملة المصروفات قد شهدت تدنيا خلال العام بنسبة انخفاض بلغت ١,٦٪ .

٤ . السياسة النقدية:

وصل عرض النقد بمفهومه الواسع في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٧,٢٢ بليون دينار مقابل ٧,٣٢ بليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ محققا بذلك انخفاضا بلغت قيمته ٩٥ مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت ١,٣٪. ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني شبه النقود من ٦,٢ بليون دينار في

نهايـة ١٩٩٥ إلى ٦,١ بليون دينـار فـي نهايـة تشـرين الثـاني/نوفمبر ١٩٩٦ وهـو يعزى إلى انخفاض الودائع لأجل وانخفاض طفيف في الودائع بالعملة الأجنبية بينما لم تحقق الكتلة النقدية (عرض النقد بتعريفه الضيق) سوى زيادة طفيفة بنسبة ١,٤٪ خلال الفترة .

وتمثلت العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد في انخفاض صافي الموجودات الأجنبية بحوالي ٩١ بليون دينار ، وصافي الموجودات المحلية بحوالي ٨ بليون دينار . من جانب آخر شهد إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك المحلية زيادة بلغت حوالي بليون دينار (من ١٠,٤ بليون دينار بنهاية عام ١٩٩٥ إلى ١١,٤ بليون دينار بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) وبمعدل زيادة بلغ ٩,٦٪ .

وشهد عام ١٩٩٦ استمرار سياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز وسائل الرقابة المصرفية وتحسين أداء الجهاز المصرفي والمالي . هذا وقد استقر سعر الخصم عند مستوى ٧,٢٥٪ خلال العام ، ويذكر أن هذا المستوى كان قد تحدد في نيسان/إبريل عام ١٩٩٥ عندما رفع سعر الخصم بربع نقطة مئوية ومع استقرار سعر الخصم خلال العام استقر هيكل أسعار الفائدة على العملة المحلية وذلك في اتساق مع الاستقرار النسبي على أسعار الفائدة على العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي .
وانعكس الاستقرار النقدي الذي عمل على تأسيسه البنك المركزي في معدلات هادئة للتضخم حيث يقدر معدل التضخم للعام ١٩٩٦ بحوالي ٢,٥٪ مقارنة بحوالي ٣,٢٪ لعام ١٩٩٥ .

٥ . سياسات سعر الصرف:

في إطار السياسة العامة لربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية والتي أثبتت فعاليتها في الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل هذه العملات ، تشير البيانات المتوفرة إلى أن التغيرات ربع السنوية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد كانت ضمن هوامش ضيقة للغاية للحد الذي يمكن معه اعتبار أن سعر الصرف قد ظل ثابتا خلال السنة محكوما عليه بالرقم الوسطي لسعري البيع والشراء اللذين يعلنهما بنك الكويت المركزي يوميا . وتوضح مصادر البنك المركزي أن متوسط سعر الصرف للربع الرابع من عام ١٩٩٥ قد كان ٢٩٩,٧٣ فلس للدولار انخفض إلى ٢٩٨,٩٧ فلس للدولار في الربع الأول لعام ١٩٩٦ ثم ارتفع إلى ٢٩٩,٨ فلس للدولار في الربع الثاني ثم انخفض هامشيا إلى ٢٩٩,٤٩ فلس للدولار في الربع الثالث .

٦ . سوق الأسهم والسندات:

يتضح من المعلومات المتوفرة أن عام ١٩٩٦ قد شهد أداء متميزا لسوق الكويت للأوراق المالية. فعلى سبيل المثال بلغ مؤشر الشال ١٦٦,٥ نقطة بنهاية العام مقابل ١٢٥,٣ نقطة في نهاية عام ١٩٩٥ مسجلا بذلك ارتفاعا قدره ٤١,٢ نقطة وبمعدل ارتفاع بلغ ٣٢,٩٪ .

وارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق من حوالي ٤,٣ بليون دينار كويتي عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦,٤ بليون دينار كويتي بنهاية عام ١٩٩٦ مسجلة بذلك معدلا للنمو بلغ حوالي ٥٠,٦٪ . هذا ويذكر أن السوق قد شهد هذا العام تسجيل تسعة شركات جديدة .

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي ٥,٨ بليون دينار كويتي بنهاية عام ١٩٩٦ مقارنة بحوالي ١,٩ بليون دينار في عام ١٩٩٥ مسجلة بذلك معدلا للزيادة بلغ حوالي ٢٠٢,٣٪ . من جانب آخر بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي ٢٥,٨ بليون سهم مقارنة بحوالي ٩,١ بليون سهم في عام ١٩٩٥ بمعدل زيادة بلغ ١٨٤,٢٪ وبلغ عدد الصفقات حوالي ٣٠٨ ألف صفقة مقابل حوالي ١٠٤ ألف صفقة في عام ١٩٩٥ بمعدل زيادة بلغ حوالي ١٦٠٪ .

٧ . التجارة الخارجية:

طبقا لآخر البيانات المتاحة يقدر إجمالي الصادرات بنحو ٤,٢ بليون دينار في نهاية عام ١٩٩٦ مقابل حوالي ٣,٨ بليون دينار لعام ١٩٩٥ محققا بذلك زيادة بنسبة ١٠,٩٪ تقريبا . أما الواردات فتقدر بحوالي ٢,٣ بليون دينار بنهاية عام ١٩٩٦ مساوية بذلك إجمالي الواردات لعام ١٩٩٥ .

ولقد واصل الميزان التجاري تحسنه بعد أن حقق فائضا -لأول مرة بعد تحرير الكويت- في عام ١٩٩٣ قدره حوالي بليون دينار ، و تزايد إلى ١,٤ بليون دينار في عام ١٩٩٤ وإلى ١,٥ بليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ ، ويقدر أن يكون قد وصل حوالي ١,٩ بليون دينار بنهاية عام ١٩٩٦ محققا بذلك معدلا للزيادة بلغ حوالي ٢٧٪ .

وتوضح المعلومات المتاحة أن هيكل التركيب السلعي للواردات خلال النصف الأول لعام ١٩٩٦ لم يتغير بطريقة ملحوظة حيث ظلت مجموعة السلع الاستهلاكية تحتل المركز الأول بوزن نسبي بلغ ٤١,٤٪ (مقابل ٤٠,٦٪ للعام الماضي) وجاءت مجموعة السلع الوسيطة في المرتبة الثانية بوزن نسبي بلغ ٣٩,٣٪ (مقابل ٣٦,٤٪) واحتلت مجموعة السلع الرأسمالية المرتبة الثالثة بوزن نسبي بلغ ١٨,٥٪ (مقابل ٢٢,٦٪ في العام الماضي) .

ومن حيث مصادر الواردات الكويتية تأتي مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٣٤,٤٪ من إجمالي الواردات للنصف الأول من عام ١٩٩٦ تليها مجموعة الدول الآسيوية بنصيب بلغ حوالي ٣١,٨٪ ثم مجموعة الدول الأمريكية بنصيب بلغ ٢٠,٢٪ بينما احتلت مجموعة الدول العربية المركز الرابع بنصيب بلغ ١٢,٨٪ . وتأتي الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المصدرة للكويت بنصيب بلغ حوالي ١٦,٩٪ من إجمالي واردات الكويت تليها اليابان في المركز الثاني بنصيب بلغ حوالي ١٢,٦٪ ثم ألمانيا بنصيب بلغ ٦,٩٪.

٨ . ميزان المدفوعات:

بلغ فائض الميزان التجاري في عام ١٩٩٤ حوالي ٤,٥ بليون دينار بما يمثل ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام وبلغ فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات حوالي ٣ بليون دينار بنسبة ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي . هذا وشهد عام ١٩٩٥ تحقيق فائض في الحساب التجاري قدر بنحو بليون دينار بنسبة ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما قدر فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بحوالي ٢,٣ بليون دينار بنسبة ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٩ . الديون الخارجية:

شهد عام ١٩٩٦ سداد كافة الأقساط الواجبة السداد من القرض الأجنبي الذي حصلت عليه الكويت عام ١٩٩١ بأصل بلغ حوالي ١,٧ بليون دينار كويتي (بما يعادل حوالي ٥,٥ بليون دولار أمريكي) . وبسداد هذه الأقساط تفقد الديون الخارجية أهميتها كأحد مؤشرات عافية الاقتصاد الكويتي .

وفي هذا الصدد ربما كان من المفيد ملاحظة أن عام ١٩٩٦ قد شهد أيضا انخفاض حجم الدين العام من حوالي ٨,٢ بليون دينار كويتي (حوالي ٢٧,١ بليون دولار أمريكي) في نهاية عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦,١ بليون دينار كويتي (حوالي ٢٠ بليون دولار أمريكي) في نهاية عام ١٩٩٦ مسجلا بذلك معدلا للانخفاض بلغ حوالي ٣٤,٤٪ .

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الكويت قد ظلت هامشية طوال الفترة التي تتوفر لها المعلومات (١٩٨٣ - ١٩٩٥) وأنها قد بلغت أقصى حد لها في عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٣٥ مليون دولار انخفضت

بعدها إلى ١٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ وأنها ربما كانت في هذه الحدود عام ١٩٩٦ . وتوضح نفس المصادر أن الكويت تعتبر أهم الدول العربية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة نحو الخارج والتي بلغت في متوسطها حوالي بليون دولار للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط:

تقدر الاحتياطيات البترولية المعتمدة بحوالي ٩٦,٥ بليون برميل وتساوي حوالي ٩,٥٪ من اجمالي احتياطيات العالم المعتمدة، كما يقدر انتاج الكويت من النفط الخام بحوالي ٣,٢٪ من الانتاج العالمي.

هذا وقد شهد العام بداية تنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي اعتمدتها مؤسسة البترول الكويتية والتي تتمحور حول تحقيق طاقة إنتاجية قابلة للاستمرار تقدر بحوالي ٢,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠ وبحوالي ٣ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٥ ، والارتقاء بطاقة التكرير المحلية إلى ٩٠٠ ألف برميل في اليوم ، وتوسيع طاقة التوزيع في إقليم آسيا والباسيفيك إلى حوالي ٥٠٠ ألف برميل في اليوم ، وإكمال انشاء مجمع البتروكيماويات ومصنع البولي بروبلين .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجمع الكويت للبتروكيماويات قد فتح عهدا جديدا لتعاون الكويت مع شركاء للتقنية المتقدمة ممثلين في مؤسسة يونيون كارباید الأمريكية حيث يتم لأول مرة بعد عشرين عاما من تأميم صناعة النفط السماح لشريك أجنبي في العمليات الإنتاجية المحلية المرتبطة بهذا القطاع المهيمن . ويذكر في هذا الخصوص أن بنك الكويت الوطني كان قد قام بقيادة مجموعة البنوك التي رتبت حزمة التمويل للمشروع بقرض بلغ ١,٢ بليون دولار يمثل حوالي ٦٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع .

٢٠١١ قطاع الصناعة:

لعل أهم التطورات الذي شهدها هذا العام فيما يتعلق بقطاع الصناعة هو إصدار قانون الصناعة رقم (٥٦) لسنة ١٩٩٦ والذي تضمن في بابه الثاني انشاء الهيئة العامة للصناعة . هذا وقد حدد القانون أحد أهم أهداف الهيئة الوليدة في "وضع خطة للتنمية الصناعية - في إطار الخطة العامة للدولة - تتضمن تحديدا واضحا لاستراتيجيات التصنيع وتوجهات التنمية الصناعية". وستقوم الهيئة أيضا بتحديد الإجراءات والوسائل الكفيلة بتهيئة المناخ الملائم للنمو

الصناعي ولجذب الاستثمارات الأجنبية.

٣٠١١ قطاع الإنشاء والعقار:

يعتبر قطاع العقارات ثاني أهم القطاعات فيما يتعلق بالاستثمار الخاص ، يسبقه في الأهمية الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية. هذا وقد شهد الربع الأخير من عام ١٩٩٦ انتعاش سوق العقارات انعكس في ازدياد أسعار المساكن الفاخرة بمعدل بلغ حوالي ٢٠٪ وازدياد أسعار الأراضي السكنية بنسبة ٥ - ١٠٪ وأسعار الأراضي للأغراض الاستثمارية والتجارية بنسبة ١٠-٢٠٪ .

(إطار رقم ١٥-١)
برنامج نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص

* توضح معلومات الهيئة العامة للاستثمار أن قيمة ما تملكه الهيئة ممثلة عن الحكومة الكويتية كما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ قد بلغ حوالي ١,١ بليون دينار كويتي في (٥٨) شركة . هذا وقد توزعت ملكية الهيئة حسب القطاعات بحيث احتل قطاع المصارف والبنوك المرتبة الأولى بقيمة بلغت ٣٢٩ مليون دينار كويتي وبنسبة ٣٠٪ من إجمالي قيمة ملكية الهيئة ، جاء بعده قطاع الخدمات بقيمة ٢١٣ مليون دينار (١٩,٥٪ من الإجمالي) ثم قطاع الصناعة بقيمة ١٨٨ مليون دينار (١٧,٢٪) ثم قطاع شركات الاستثمار بقيمة ١٣١ مليون دينار (١٢٪) ثم قطاع الزراعة والغذاء بقيمة ١٠٠ مليون دينار (٩,١٪) ثم قطاع العقار بقيمة ٧٩ مليون دينار (٧,٢٪) ثم قطاع التأمين بقيمة ٥٤ مليون دينار (وبنسبة ٤,٩٪ من إجمالي ملكية الهيئة) .

* في إطار برنامجها لنقل الملكية العامة للقطاع الخاص والذي بدأ منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ قامت الهيئة بنقل ملكية (١٧) شركة منها (١٢) شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتقدر الهيئة بأن عدد المكتتبين في الأسهم التي عرضتها قد بلغ نحو ١٨٩ ألف مكتتب.

* وأوضحت المعلومات المتاحة أن الهيئة قد اتبعت أربعة طرق لنقل الملكية تمثلت في المزاد العلني والاكتتاب العام والمشاركة بحصص نوعية في صناديق الاستثمار والبيع المباشر للحصص صغير الحجم .

* هذا وتجدر الإشارة إلى أن برنامج نقل الملكية الكويتي الذي يقع ضمن سياسات الإصلاح الهيكلي يشتمل على الخدمات التي تقدم في كل من قطاعات الاتصالات والكهرباء والمياه والموانئ والمواصلات وشركة الخطوط الجوية الكويتية وخدمات مؤسسة البترول وخدمات الصحة . و تخطط الحكومة الكويتية في إطار هذا البرنامج الموسع لاستقطاب مستثمرين استراتيجيين لتنفيذ البرامج .

(١٦)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٩٦

(١٦)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

استمرت في لبنـان خلال العام ١٩٩٦ مسيرة إعـادة الاعمار والإنماء كمدخـل أساسي لتحريك الدورة الاقتصاديـة وتحقيـق نمو اقتصـادي حقيقي وخلق المزيـد من فرص العمـل . وقد سـجل الوضع الاقتصـادي العـام نمـوا ، وإن تدنت وتيرتـه مـا بين العـامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، حيث تؤكد الإحصـاءات المتوفرة عن تحقيـق الاقتصـاد اللبنـاني لمعدل نمو حقيقـي بلغ ٤٪ ، وفائض ملحوظ في ميزان المدفوعـات بلغ ٧٨٠ مليون دولار ، وتحسن في سعر صرف الليرة اللبنانية إزاء الـدولار الأمريكـي قـدره ٢,٨٪ ، وتراجـع فـي معـدل التضخـم (بـالدولار) إلـى ٨,٣٪ ، والإبقـاء علـى معـدل عجـز الموازنـــة فـي حدود ٥٠٪ ، واسـتقطاب رساميل خارجية ناهزت ٦ بليون دولار أمريكي .

وقـد بذلت السلطة السياسية خلال العـام ١٩٩٦ سعيا مستمرا باتجـاه خلق منـاخ عام يشجع على الاســتثمارات فـي لبنـان ، وأيضـا باتجـاه فتـح الأسـواق العالميـة أمـام الصـادرات اللبنانيـة والاقتراض المالي . كما عملت السلطة التشريعية أيضا باتجاه تحديث الأطر القانونية المرتبطة بالبنيـة الاقتصاديـة والماليـة وغيرهـا . وواصلت السـلطة النقديـة مـن ناحيتها سياسـة تكريس الاسـتقرار النقدي وتثبيت هيكـل الأسـعار ، التي أنتجت المزيـد من التحسـن في معـدل سـعر صـرف الليـرة اللبنانيـة إزاء العديـد من عمـلات الـدول الرئيسـية وضبطت معـدلات التضخم بمستويات مقبولة . كما تابعت السـلطة المالية سياسة التوسـع والإنفاق العام والاقتراض لاسيما لأجل تأهيل المرافق العامة والبنى التحتية وتفعيل الخدمات الاجتماعية .

٢ . الأداء الاقتصادي:

سـجل الاقتصـاد اللبناني معـدل نمو متواضع للنـاتج المحلي الإجمـالي في عـام ١٩٩٦ مقارنـة بالعامين الماضيين حيث بلغ معدل النمو حوالي ٣٪ مقارنة بحوالي ٧٪ و ٨,٥٪ خلال العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ علـى التوالـي . ويعـزى هـذا الـتراجع فـي الأداء إلـى عـدة عوامـل داخليـة وخارجيـة أهمها أن النمو الاقتصـادي كان مدفوعـا بزيادة الطلـب الكلي أكثر من كونـه مدفوعا بزيادة العرض الكلي . كما كان للتوتر الاجتماعي والسياسي الذي ساد البلاد لفترة غير قصيرة دور تحجيمـي على معدلات النمـو . من جهـة ثانيـة كـان للعـدوان الإسـرائيلي على لبنـان في نيسان/ابريـل من العام وما تمخـض عن الانتخابات الإسـرائيلية من نتائج أثر سـلبي على النمو الاقتصادي العام .

على المستوى القطاعي شهد القطاع الصناعي تراجعا في معدل النمو مقارنة بمعدلات النمو في العامين الماضيين ، فيما حافظ القطاع على حصته في الناتج المحلي الإجمالي وقدرها ٢٠٪ . كما شهد قطاع التجارة تراجعا مماثلا عن السنوات السابقة . كذلك سجل قطاع البناء والتشييد والعقارات (وهو من أهم عوامل النمو في لبنان) معدل نمو أقل من مثيله في الأعوام السابقة نتيجة للظروف التي اكتنفت الاقتصاد الوطني بشكل عام . إلا أن قطاع الخدمات – ولاسيما قطاع الخدمات المالية والسياحية – شهد معدلات نمو مرتفعة نسبيا .

٣ . السياسة المالية:

أظهرت البيانات الرسمية لميزانية عام ١٩٩٦ أن النفقات العامة فاقت الإيرادات بنسبة ٥١,١٪ وذلك مقابل ٤٨٪ في العام السابق . وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم عجز الموازنة العامة حيث بلغت النفقات حوالي ٧٢٢٥ بليون ليرة (٤,٦٦ بليون دولار) فيما لم تتعد الإيرادات ٣٥٣٣ بليون ليرة (٢,٢٧ بليون دولار) . وكان من المقدر أن تفوق النفقات الإيرادات بحوالي ٣٧,٦٪ فقط .

من جهة أخرى ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٥,٩٪ في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٨٪ في عام ١٩٩٦ .

بلغ الدين العام الصافي حوالي ١٠,٣٤ بليون دولار بنهاية عام ١٩٩٦ مرتفعا بنسبة ٤٥,٥٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٥، و بلغ الدين الخارجي حوالي ١,٧٦ بليون دولار ، في حين تجاوز الدين الداخلي ٨,٥٧ بليون دولار وهذا يمثل مجموع ما اقترضته الدولة من المصارف الثمانين العاملة في لبنان ومن الجمهور بواسطة إصدارات سندات خزينة بالليرة.

وقد تسبب تفاقم العجز في ارتفاع خدمة الدين نتيجة لارتفاع الفوائد على العملة الوطنية . هذا وقد بلغت خدمة الدين بنهاية العام حوالي ١,٧ بليون دولار أو ما يعادل ٧٥٪ من الإيرادات و ٣٦,٧٪ من النفقات وحوالي ٧١,٨٪ من قيمة العجز الكلي . ويمكن القول أن حجم المديونية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى معدلات مرتفعة حيث تجاوز ٧٨٪ في عام ١٩٩٦ وحوالي ١١١٪ من الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية.

ومن أجل برمجة سيطرتها على عجزها ودينها العامين ، تبنت الدولة توجها حديثا يرمي إلى ضرورة تحقيق المؤسسات العامة الاستثمارية عائدات للخزينة العامة بدل استثمار المرافق المعنية حتى لا تثقل كاهل الدولة ماليا ، علما بأن عدد هذه المؤسسات يزيد حاليا عن (٦٤)

مؤسسة من بينها (١٥) مؤسسة شرعت لها الحكومة منذ العام ١٩٩٣ . وفي هذا المجال ، يلاحظ أن الدولة قد بدأت عملية واسعة لإعادة هيكلة القطاع العام بما يضمن تحقيق الهدف المذكور ، حيث أقرت الحكومة خلال العام ١٩٩٦ عدة مشاريع قوانين ترمي إلى انشاء المؤسسة العامة للإسكان ، وتحويل المشروع الأخضر إلى مؤسسة عامة ، وإنشاء مؤسسة عامة للاتصالات تحت اسم "ليبان تليكوم" ، كما قامت الدولة بضم ديونها على مؤسسة كهرباء لبنان إلى موجودات المؤسسة ... ويبدو أن التوجه هو في إحداث مؤسسات عامة مستقلة تكون أغلبية الملكية والإدارة في أيدي الدولة مع حفز القطاع الخاص على الدخول فيها .

٤ . السياسة النقدية:

واصلت السلطات النقدية والمالية والمصرفية متابعة العمل بالتوجهات التي تم تبنيها منذ سنوات من أجل سوق مالية محلية متطورة . وفي هذا الإطار لجأت الإدارة النقدية إلى إتباع السياسات النقدية التقييدية وسياسة التثبيت النقدي بالإضافة إلى تطبيق سياسة أسعار الفائدة الفاعلة . هذا وقد أمكن تخفيض المعدل الوسطي لأسعار الفائدة في كل من أسواق النقد وفي سوق سندات الخزينة من ١٩,٧٪ و١٨,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٦٪ و ١٥,٧٪ عام ١٩٩٦على التوالي .

ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الأشمل (السيولة المحلية) خلال العام بمعدل ٣٠,٨٪ لتبلغ حوالي ٢١,٥ بليون دولار مقابل معدل نمو قدره ٢٥,٦٪ خلال عام ١٩٩٥ . كما ارتفع معدل التوسع النقدي من ٢٥,٦٪ إلى ٣٠,٨٪ . كما سجلت موجودات مصرف لبنان من الموجودات الأجنبية ارتفاعا ملحوظا من ٤٤٩٨ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٥٨٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦ , في الوقت نفسه ارتفعت ودائع المصارف المحلية بالعملات الأجنبية من ٨٢٨٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٩٦٤٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦ .

ويعتبر تراجع معدل دولرة الاقتصاد (نسبة ودائع المصارف المحلية بالعملات الأجنبية إلى الكتلة النقدية بمفهومها الأشمل) من المؤشرات الدالة على تحسن العملة الوطنية . وفي هذا السياق تشير البيانات الرسمية أن هذا المعدل قد تراجع من ٥٠,٤٪ من عام ١٩٩٥ إلى ٤٤,٩٪ في عام ١٩٩٦ .

ارتفع حجم الميزانية المجمعة للمصارف من ٢٩٠٥٥ بليون ليرة بنهاية عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣٧١٨٣ بليون ليرة بنهاية عام ١٩٩٦ .

أما على صعيد التضخم فقد كان لسياسة الضبط النقدي تأثيرها المباشر على معدل التضخم

حيث بلغ نحو ٥,٢٪ في عام ١٩٩٦ مقابل ٩,٩٪ في العام السابق .

٥ . سياسات سعر الصرف:

ضمن توجه مصرف لبنان وسياسته الرامية إلى الاستقرار في سوق القطع تعزز احتياطي المصرف من العملات الأجنبية نتيجة الفائض في ميزان المدفوعات خلال العام . كما تابع سعر صرف الليرة اللبنانية خلال عام ١٩٩٦ تحسنه ازاء العملة الأجنبية الأكثر استخداما وتداولا في السوق المحلية وهي الدولار الأمريكي الذي تراجع سعره في سوق القطع المحلية من ١٥٩٦ ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ١٥٥٢ ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٩٦ .

٦ . سوق الأسهم والسندات:

توسعت سوق رأس المال مع تزايد أعداد المؤسسات المالية (من ١٤ إلى ١٨ مؤسسة بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦) ومصارف الاستثمار والأعمال (من ٥ إلى ٧ مصارف) ، وتنوع قاعدة الأدوات المالية المطروحة لتشمل شهادات إيداع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية وإيصالات الإيداع العمومية وسندات اليورودولار (اليوروبوند) والسندات الموازية لسندات الخزينة أو أسهم شركة سوليدير وعقود المقايضة أو المبادلة في سندات الخزينة (بعض أشكال المشتقات) وغيرها ، وإعادة تفعيل وإطلاق بورصة بيروت منذ بداية العام ١٩٩٦ بأسهم (٧) شركات ومؤسسات وطنية و (١١) مؤسسة أو شركة مالية وسيطة وإعادة تنظيم سوق بيروت الثانوية لتتخصص في إصدارات سندات الدين فيما تتخصص البورصة في إصدارات الأسهم الأمر الذي أسس لقيام سوقي الدين والملكية في لبنان . وكان من بين العناصر الحيوية التي وفرت الدعم الملائم لنمو وتطور سوق رأس المال اللبنانية تصاعد الاهتمام الدولي بهذه السوق الصاعدة من جديد والذي انعكس زخما في حركة الاكتتابات الخارجية في إصدارات الدين والأوراق المالية اللبنانية بمبالغ تفوق ١٦٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ والتي تم طرحها في عدد من البورصات العالمية وبإدارة وتسويق من قبل كبرى الشركات المالية والدولية. وقد ساهمت معدلات الفائدة المرتفعة نسبيا على هذه الإصدارات ، وتمتع المؤسسات أو الشركات المصدرة بصدقية عالية من جهة أخرى ، في استقطاب الاستثمارات الخارجية إلى الميدان المالي في لبنان .

إن توسع سوق المال يرتبط بتوسع سوق الدين الحكومي (حيث توسع سوق سندات الخزينة اللبنانية بمعدل ٣٧,٥٪ وذلك من ٨ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١١ مليار عام ١٩٩٦) ، وبقيام سوق لسندات الدين الخاص ، وأيضا قيام سوق لشهادات الإيداع المصدرة في الخارج ونمو سوق شهادات الإيداع المصدرة في لبنان ، وأخيرا وليس آخرا عودة النشاط إلى بورصة

بيروت خلال عام ١٩٩٦ بحجم عمليات بلغ ٦٧٥٩٤ ألف دولار لحوالي ١٤٣٨٠٧٥ سهما إضافة إلى صفقة خارج البورصة لشركة سوليدير قدرها ٧٧٠٥٠ ألف دولار .

ويتوقع أن تشهد بورصة بيروت زخما أكبر في نشاطها خلال العام القادم خاصة بعدما تم طرح أسهم شركة سوليدير في البورصة ، والاستعداد الحالي لعدد من المصارف اللبنانية لتداول حوالي ٣٠٪ من أسهمها في السوق المعنية ، والأسهم التي ستدرج على البورصة الوطنية ومصدرها بورصتا الكويت ومصر بعدما تم توقيع اتفاقية ربط هذه البورصات بواسطة الإدراج المشترك للأسهم المتداولة فيها علما بأن القيمة السوقية لهذه الأسواق تقدر بحدود ٣١ مليار دولار موزعة بين ٢,٥ مليار لبورصة بيروت و ١٨ مليار لبورصة الكويت و ١٠,٥ مليارات للبورصة المصرية . وعلى جبهة التطوير التشغيلي ، فان الخطط الموضوعة – والتي يجري تنفيذها – تقضي باستحداث هيئة رقابة وإدارة على السوق ، وإدخال نظام التسعير المتواصل بدلا من نظام التسعير الثابت إلى عمليات السوق ، وأيضا إدخال نظام التداول الإلكتروني إلى أنشطة السوق .

من المؤكد أن تتجه أسواق الأسهم والسندات اللبنانية إلى تحقيق قفزة نوعية في حجم التعامل والأداء خلال المرحلة المقبلة في ضوء الاستدانة المطلوبة من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص خلال مرحلة إعادة الاعمار . ولاشك في أن اللجوء اللبناني المتزايد إلى إصدارات الدين الدولية سيساهم ، كما هو منشود ، في تحويل لبنان إلى مركز مالي إقليمي وعالمي منافس ونشط .

٧ . التجارة الخارجية :

زادت فاتورة التجارة الخارجية عام ١٩٩٦ عنها في عام ١٩٩٥ في اتجاهي الاستيراد والتصدير . فقد بلغت فاتورة الاستيراد خلال عام ١٩٩٦ حوالي ٧٥٥٩ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٥٦ مليون دولار ونسبتها ٣,٥٪ عن عام ١٩٩٥ . في المقابل ارتفعت قيمة الصادرات من ٨٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٠١٨ مليون دولار أي بما مقداره ١٩٤ مليون دولار ونسبته ٢٣,٥٪ .

أدى تطور حركة التجارة الخارجية إلى ارتفاع تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات إلى ١٣,٥٪ وقد تحقق هذا التحسن في الصادرات في مختلف قطاعات الصادر .

على صعيد الصادرات حققت صناعة الورق والمطبوعات ارتفاعا ملحوظا في قائمة

الصادرات خلال عام ١٩٩٦ حيث بلغت حصة الزيادة في صادرات منتجات الورق والمطبوعات حوالي ٦٠٪ من الزيادة الإجمالية للصادرات الوطنية . كما احتلت صادرات المواد النسيجية ومصنوعاتها المرتبة الثانية بحصة في الصادرات الوطنية قدرها ٩٪ .
أما في جانب الواردات فقد شكلت واردات الآلات الكهربائية ومعداتها حصة قدرها ١٧,٧٪ من قيمة الواردات الكلية ، تليها واردات معدات النقل (١١,٨٪) ثم المنتجات المعدنية في المرتبة الثالثة بنصيب قدره ٩,٨٪ .

أما في قائمة الشركاء التجاريين فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت المراتب الثلاثة الأولى في قائمة الدول المستوردة من لبنان بحصص بلغت ٢٧,٨٪ و ١٣,٧٪ و ٧,٧٪ على التوالي . من جهة أخرى جاءت إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا على رأس قائمة الدول المصدرة للبنان بحصص قدرها ١٢,١٪ و ١٠,٩٪ و ٨,٥٪ على التوالي .

٨ . ميزان المدفوعات :

بلغ رصيد عجز ميزان الحساب الجاري حوالي ٥٣٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ١٠,٤٪ عن عام ١٩٩٥ . وقد ارتكز العجز الجاري على عجز في الميزان التجاري بلغ ٦٤١٠ مليون دولار وبزيادة بلغت ١١,٧٪ نتيجة زيادة حجم الصادرات الوطنية وتنامي حجم الواردات . كما تأتى العجز الجاري من فائض في ميزان الخدمات مقداره ١٠٧٨ مليون دولار نتيجة زيادة مداخيل الاستثمارات الخارجية وتصاعد مستويات التحويلات المالية من الخارج . ويشكل عجز الميزان الجاري حوالي ٤٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٩ . الديون الخارجية:

أدى التنامي في العجز المالي للقطاع العام خلال عام ١٩٩٦ إلى تضخم حجم المديونية العامة – بشقيها الداخلي والخارجي – والتي بلغت بنهاية العام حوالي ١٠,٣ بليون دولار حيث ارتفعت بمعدل ٤٧,٣٪ عن عام ١٩٩٥ . بلغ حجم الدين الداخلي ٨,٥ بليون دولار حيث توسع بمعدل ٤٧,٣٪ خلال عام ١٩٩٦، في حين بلغ الدين الخارجي حوالي ١,٧ بليون دولار بزيادة نسبتها ٣٧٪ عن عام ١٩٩٥. هذا وتبلغ نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢,٩٪ في عام ١٩٩٦ .

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

تصاعدت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتي من عودة بعض الودائع والرساميل اللبنانية

المغتربة إلى جانب التوظيفات العربية والأجنبية المتنامية في الاقتصاد اللبناني . فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان نحو ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ وبزيادة قدرها ٢٦,٤٪ عن عام ١٩٩٥ ، وذلك بفعل الفرص الاستثمارية الكبرى التي أتاحتها ورشة إعادة الاعمار في لبنان والمرتكزة بصفة رئيسية على عمليات تلزيم حيوية تتصل بالبنية التحتية ، مع العلم بأن أسلوب التخصيص هذا سيمتد إلى قطاع المناطق الصناعية والمناطق التجارية الحرة الذي بوشر به في الآونة الأخيرة والذي من شأنه تعزيز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان مستقبلا .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان التي حصلت خلال العام ١٩٩٦ ساهمت في تمويل ازدياد النشاط الاقتصادي ، وزيادة الاستثمارات لاسيما في القطاعين العقاري والمالي ، ودعم وتحسين القيمة الاسمية والفعلية لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأخرى ، وزيادة احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية .

هذا وقد ساهمت عدة عوامل في استقطاب هذا الحجم من التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان ، يأتي في طليعتها تعزز الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي انخفاض معدلات مخاطر الدولة على تنوعها ، ثم هناك تدني معدلات التضخم وثبات قيمة النقد الوطني المصحوبين بالمعدلات المنخفضة نسبيا للضريبة مما أدى إلى زيادة معدلات العوائد المرتقبة على الاستثمار وزيادة الأرباح التجارية . هذا بالإضافة إلى الدخول الناجح للدولة اللبنانية ومصارفها أسواق التمويل الدولية بإصدارات دين ناجحة مما ساهم في العودة السريعة للبنان إلى خريطة الاقتصاد والاستثمار العالمية .

هذا وقد حصل لبنان في أواخر العام ١٩٩٦ على دعم مالي دولي ، في إطار "مؤتمر أصدقاء لبنان" الذي انعقد في مدينة واشنطن بلغ نحو ٣,٢ مليار دولار بعدما قدمت الحكومة اللبنانية إلى هذا المؤتمر مشروعات قدرت مبالغها بحوالي ٥ مليارات دولار . ولاشك في أن مبلغ الدعم المالي من "أصدقاء لبنان" سيؤهل لبنان لإنجاز المرحلة الثانية من إعادة الاعمار الممتدة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ بخطوات أكثر ثباتا ، خاصة وأن القطاع الخاص اللبناني يعتمد على قدراته المالية الذاتية من جهة واجتذاب التمويل من الأسواق الدولية لمواكبة المتطلبات المالية لبرنامج إعادة البناء والإنماء من جهة أخرى ، وقد بات القطاع العام اليوم يعتمد على تلك الاستثمارات الدولية لتفعيل دوره في عملية الاعمار مما سيقلل من إمكانيات اقتراضه من الداخل وبالتالي تحسين قدرة السلطة المالية على إدارة عجز الدولة المالي ومديونيتها العامة . كما ستسمح هذه المصادر المالية الخارجية بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل

جديدة ، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وإعطاء دفعة قوية لعدد من القطاعات الاقتصادية .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الصناعة:

شهد القطاع الصناعي خلال عام ١٩٩٦ تطورات إيجابية ساعدت على نموه بمعدلات متسارعة . ويمكن تلخيص المؤشرات الدالة على هذا التطور في تزايد وتيرة الاستثمار الصناعي حيث ارتفع عدد المؤسسات الصناعية الجديدة إلى (٤٥٩) مؤسسة وظفت نحو (٣٤١٤) عاملا ، فضلا عن زيادة رساميلها إلى ٦٥ مليون دولار . كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من ٨٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٩١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦ . كذلك تشير البيانات المتوفرة إلى نمو حجم القروض المصرفية للقطاع الصناعي بحوالي ٢٥٪ حيث بلغت حصته من مجمل القروض المصرفية حوالي ١٣٪ . ويساهم القطاع الصناعي بنسبة ٢٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي .

٢٠١١ قطاع البناء والعقارات:

حتمت الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان في السنوات الأخيرة أن تستأثر سياسة الاعمار وإعادة البناء على الاهتمام على المستويين الرسمي والشعبي . وعليه فقد استحوذ قطاع البناء والعقار على جل النشاط الاقتصادي في السنوات الأربعة الأخيرة فيما عرف بالفورة العقارية . إلا أن هذا القطاع شهد تراجعا ملحوظا خلال عام ١٩٩٦ بحيث دخل مرحلة الاستقرار مما أدى إلى تباطؤ النشاط . وقد انعكس هذا التباطؤ وانخفاض المساحة الإجمالية لرخص البناء الممنوحة من ٣٤ مليون متر مربع في عام ١٩٩٥ إلى ١٣,٥ مليون متر مربع في عام ١٩٩٦ . كما تراجع عدد المعاملات العقارية من ٤١٩٠٠ معاملة في عام ١٩٩٥ إلى ١٦٠٠٠ ألف فقط في عام ١٩٩٦ . من جهة أخرى تقلص حجم تسليمات الإسمنت (وهو مؤشر على حجم التنفيذ الفعلي لمساحات وعمليات البناء) من ٤,٣ مليون طن في عام ١٩٩٥ إلى ٣,٨ مليون طن في عام ١٩٩٦ . وتقدر مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٢٪ .

٣٠١١ قطاع الخدمات:

مازال قطاع المصارف يحقق معدلات نمو ملحوظة إذ تمكن خلال العام من تحقيق زيادة كبيرة في حجم الموجودات التي يديرها بلغت نحو ٣١,٦٪ (مقابل ٢٣,٨٪ في عام ١٩٩٥) لتبلغ موجودات المصارف حوالي ٢٣,٩ بليون دولار ، فيما بلغت جملة الودائع المستقطبة ١٩,٨ بليون دولار ، مما ساهم في زيادة طاقتها التسليفية للقطاعات المختلفة بنسبة ٢٢٪ ليصل

إجمالي التسليف المتاح إلى ٨,٢ بليون دولار . كما عززت المصارف من قاعدتها الرأسمالية خلال العام بمعدل بلغ ٧٤,٤٪ بحيث ناهز حجم أموالها الخاصة ١,٢ بليون دولار ومعدل كفاية رأس المال ١٥٪ . كما حققت المصارف اللبنانية خلال العام نجاحا باهرا في دخول أسواق التمويل الدولي بابتكارات مالية من الدين والملكية ساهمت بقدر كبير في تدعيم أموالها الخاصة أو ودائعها .

في مجال السياحة انتعشت حركة السياحة نسبيا على الرغم من التأثيرات السلبية للاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان ، فقد ارتفع عدد السياح الأجانب من ٤٠٩ ألف في عام ١٩٩٥ إلى ٥٨٦ ألف في عام ١٩٩٦ بنسبة زيادة قدرها ٤٠,٨٪ ، كما تصاعد حجم المبالغ التي أنفقها السياح بنفس نسبة الزيادة السابقة لتصل إلى حوالي بليون دولار . هذا وتبذل الحكومة جهدا كبيرا لإعادة لبنان إلى الخريطة السياحية ، فهناك مشروع تطوير مطار بيروت لاستيعاب ٦ مليون زائر سنويا كما تمت إعادة بناء وتجهيز بعض المرافق السياحية الأساسية . وقد شجعت هذه التطورات القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الفندقي حيث تم ترميم العديد من الفنادق القائمة واستحداث أخرى جديدة . وانسجاما مع تطور القطاع أعدت وزارة السياحة مخطط العام السياحي ليكون بمثابة دليل للمستثمر .

(١٧)

تقرير مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لعام ١٩٩٦

(١٧)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

شهد عام ١٩٩٦ تطورات اقتصادية هامة رغم الحصار المفروض على الجماهيرية العظمى ، حيث شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية زيادات ملحوظة في الإنتاج كما قامت الدولة بوضع وتنفيذ سياسات مالية ونقدية هامة ، كان لها الأثر الإيجابي على مختلف مكونات الاقتصاد القومي .

وتواصل الاهتمام في الجماهيرية العظمى بتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع مختلف دول العالم وبشكل خاص مع الدول المجاورة حيث عقدت بطرابلس اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا للمتابعة الليبية التونسية وتم في ختامها بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٩٦ التوقيع على محضر تلك الاجتماعات الذي تضمن جملة من القرارات والتوصيات في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية بهدف تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي المشترك كما تضمن التأكيد على أهمية التبادل التجاري وضرورة تطويره بين البلدين وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة التي تعتمد على الخامات المحلية المتوفرة في البلدين ، وتنفيذا لهذا المحضر تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات للتعاون في مجالات التصدير والاستيراد والمبادلات التجارية ونقل المسافرين والبضائع والمجالات الزراعية والحيوانية والبحرية والصناعية والنفطية . كما شهدت العلاقات مع مصر زيادة ملحوظة في التبادل التجاري وعقدت عدة اجتماعات لإقامة النقطة الجمركية المشتركة وتوحيد رسوم التصديق على المستندات التجارية وتكثيف وتسهيل الإجراءات الخاصة بتنظيم تجارة العبور ، وتم في نهاية العام بطرابلس عقد لقاء ضم عددا كبيرا من رجال الأعمال في البلديـــن.

وشهد الأسبوع الثاني من شهر شباط/فبراير ١٩٩٦ انعقاد الدورة العادية لمؤتمر الشعب العام حيث صاغ في ختامها عددا من القرارات والتوصيات ذات الأهمية الاقتصادية من بينها إصدار لوائح تنظيم التجارة الداخلية وإصدار تشريع ينظم عملية استيراد السلع غير المدعومة والمعمرة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ارتفاع الدين العام والتأكيد على تحقيق التكامل مع جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وبذل الجهود لتنفيذ اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة بالإضافة إلى التصديق على الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى وإقرار

قانون الميزانية ، كما قرر المؤتمر اختيار أمناء جدد للجان الشعبية العامة للثروة البحرية والزراعة والتخطيط والاقتصاد والتجارة ومحافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي .

وخلال العام صدر القانون الأمريكي المعروف بقانون داماتو الذي يجيز للرئيس الأمريكي أن يفرض عددا من العقوبات على الشركات التي تقوم باستثمار مبلغ أربعين مليون دولار أو اكثر في مجال تنمية الموارد النفطية للجماهيرية ، وقد قوبل هذا القانون بالرفض من معظم دول العالم . أما ما يخص العقوبات المفروضة على الجماهيرية من قبل مجلس الأمن فقد استمر تجديدها بشكل دوري دون تغيير .

٢ . الأداء الاقتصادي :

تمكن الاقتصاد الوطني خلال عام ١٩٩٦ من تخطي العقبات الخارجية الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية العالمية غير الملائمة بسبب الإجراءات المفروضة على الجماهيرية من قبل مجلس الأمن ، فبعد أن حقق معدلا للنمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٦,٦٪ من المتوقع أن يكون قد وصل إلى ٧,٥٪ عام ١٩٩٦ ، كما انه من المتوقع أن يكون حجم الاستثمارات الثابتة قد وصل إلى ٢١٤٠ مليون دينار أي بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٩٥ .

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية على مستوى الدخل والاستثمار والتي كان من المفترض أن تنعكس على زيادة المعروض من السلع والخدمات وتحقيق تحسن في المستويات المعيشية للسكان ، إلا انه من الملاحظ تزايد معدلات التضخم خلال العام نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات ، ومن بين الإجراءات التي تمت خلال العام لمحاربة هذه الظاهرة صدور عدد من التشريعات التي تتضمن تحريم المضاربة في الغذاء والكساء والسكن والمواصلات والمواد والمعدات اللازمة لها وتشديد العقاب على الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لقانون الرقابة على الأسعار وقانون المصارف والنقد والائتمان .

٣ . السياسة المالية :

صدر قانون الميزانية للسنة المالية بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ وتم اعتماد الميزانية من قبل مؤتمر الشعب العام بإجمالي إيرادات قدرها ٤٦٣٨ مليون دينار وبإجمالي مصروفات بلغت ٤٥١٨ مليون دينار وبذلك يكون الفائض ١٢٠ مليون دينار ، وقد نص قانون الميزانية على إعطاء الأولوية في إنفاق هذه الزيادة على سداد الدين العام ودعم الاحتياطي العام .

ويلاحظ أن الزيادة في تقديرات الإيرادات للسنة المالية ١٩٩٦ بالمقارنة بإيرادات السنة المالية ١٩٩٥ كانت في حدود ٢٦٠ مليون دينار ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة ٦٪ من إجمالي الإيرادات، كما يلاحظ أن نسبة بسيطة من هذه الزيادة كانت في الإيرادات النفطية وان النسبة الغالبة جاءت في إيرادات الضرائب والجمارك والتأمين والمصارف .

٤ . السياسة النقدية :

يتولى مصرف ليبيا المركزي الإنفاق من إيرادات النقد الأجنبي في حدود الدخل المتحقق منه خلال العام دون المساس باحتياطات النقد الأجنبي وذلك تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الصادرة في هذا الشأن .

وقد تضمن قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٧٦) لسنة ١٩٩٦ الصادر بتاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٩٦ اعتماد موازنة النقد الأجنبي للسنة المالية ١٩٩٦ بمبلغ ٣٣٣١,٩ مليون دينار أي ما يعادل ٩٢٥٥,٣ مليون دولار موزعة على القطاعات المختلفة .

وحدد المصرف اوجه الإنفاق بالنقد الأجنبي في مخصصات برنامج الاستيراد السلعي ومخصصات برنامج استيراد مستلزمات التشغيل والتحول ومصروفات تشغيل وتطوير قطاع النفط والغاز ومصروفات النهر الصناعي العظيم واستثمار مياهه ومصروفات تنمية وتطوير المراكز الإدارية والتحويلات المباشرة وسداد التزامات سابقة وتوزيع الثروة .

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية فقد بلغ رصيد الأموال التي تقوم باستثمارها في النشاط الاقتصادي حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٦ حوالي ٦٢٢٥,٢ مليون دينار مقارنة بحوالي ٥٧٥٩,٣ مليون دينار في نهاية سبتمبر ١٩٩٥ أي بزيادة قدرها ٤٦٥,٩ مليون دينار أو ما نسبته ٨,١٪ ، وترجع الزيادة في أموال المصارف التجارية إلى زيادة الودائع بحوالي ٣٨٣,٢ مليون دينار وزيادة الاحتياطات بنحو ٨٢,٧ مليون دينار . أما إجمالي قيمة الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية في شكل ودائع تحت الطلب ولأجل وتوفير فقد بلغت خلال نفس الفترة حوالي ٥٧٣٣,٣ مليون دينار مقابل ٥٥٠٣,١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ ، وبلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحتها المصارف إلى مختلف القطاعات والأنشطة العامة والخاصة حتى ذلك التاريخ ٣٠٢٣,٩ مليون دينار أو ما يعادل نحو ٤٨,٦٪ من مصادر أموال المصارف التجارية .

بالإضافة إلى المصارف التجارية الخمسة المعروفة في الجماهيرية تم تأسيس مصرف تجاري

جديد باسم مصرف التجارة والتنمية وبدأ في تقديم خدماته ، كما تم تأسيس (٤٧) مصرفا أهليا تغطي كافة مناطق الجماهيرية بمساهمة من الأفراد والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية .

٥ . سياسات سعر الصرف :

لازالت سياسة سعر الصرف التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي هي سياسة أسعار الصرف الثابتة ، وتشير البيانات المتوفرة إلى أن أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في المعاملات الرسمية لم تشهد تغيرا ملحوظا عام ١٩٩٦ حيث استقر سعر صرف الدينار الليبي في حدود ٢,٧ دولار أمريكي للدينار الليبي . ومن جانب آخر فقد صدر القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن المصارف والنقد والائتمان الذي تضمن تشديد العقوبة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحويل النقد من الجماهيرية عن غير طريق المصارف ، وقد كان لصدور هذا القانون أثره الواضح في انخفاض التعامل من خلال السوق الموازية إلا انه لم يكن له اثر ملحوظ على سعر صرف الدينار الليبي في هذه السوق والذي تقدره بعض المصادر بحوالي ٣,٤ دينار ليبي للدولار الأمريكي .

٦ . سوق الأسهم والسندات :

لا تزال إدارة الاقتصاد الليبي تخضع للتوجيه الاقتصادي المركزي وتعتمد على قطاع الدولة في مجال المبادرات الاقتصادية بما في ذلك تحديد المجالات التي يمكن أن يخوضها القطاع الخاص، ومن ثم فلم يتبلور حتى الآن اتجاه نحو التحرير الاقتصادي العام بما في ذلك تحرير قطاع المعاملات المالية والنقدية والتي تشمل أهم إجراءاته المؤسسية على تطوير سوق الأسهم والسندات .

٧ . التجارة الخارجية :

بلغ إجمالي الصادرات الليبية منذ بداية العام حتى ٣١/ ١٠ / ١٩٩٦ حوالي ٧٨٥١ مليون دولار من بينها ٧٧٣٤,٣ مليون دولار تمثل قيمة صادرات النفط الخام ومشتقاته بنسبة ٩٨,٥٪ وحوالي ١١٦,٧ مليون دولار صادرات غير نفطية بنسبة ١,٥٪ ، وتشير الإحصائيات إلى أن المنتجات الزراعية والحيوانية والبحرية تمثل الجانب الغالب في الصادرات غير النفطية ، وان معظم الدول التي توجه إليها هذه الصادرات هي الدول العربية ودول البحر الأبيض المتوسط .

٨ . ميزان المدفوعات :

تشير الأرقام الأولية إلى أن ميزان المدفوعات حقق فائضا خلال عام ١٩٩٦ مقداره ٢٤٣,٤

مليون دينار حيث سجل الميزان التجاري خلال العام فائضا مقداره ٥٥٣١,١ مليون دولار ، في حين وصل مقدار العجز في الخدمات والتحويلات الخاصة إلى ٣٠٩,٧ مليون دينار .

٩ . الديون الخارجية :

تشير البيانات المتاحة أن ديون ليبيا الخارجية قد واصلت انخفاضها للعام الرابع على التوالي حيث تقلصت من ٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤,١ بليون دولار في عام ١٩٩٦ .

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح المعلومات المتوفرة أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ليبيا قد بلغ ٥ مليون دولار في السنة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وكانت التدفقات قد أخذت في الارتفاع خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حيث وصلت ١٥٩ و ١٦٠ مليون دولار على التوالي . وبلغت ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ ثم ارتفعت عام ١٩٩٣ حيث وصلت نحو ١٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ . وشهدت انخفاضا ملحوظا عام ١٩٩٤ حيث لم تتجاوز ٨٠ مليون دولار لكنها شهدت ارتفاعا عام ١٩٩٥ حيث وصلت ٩٠ مليون دولار . هذا وتشير المصادر إلى أن عام ١٩٩٦ ربما حافظ على نفس مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شهدها العام الماضي .

١١ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط :

من أهم ما شهده قطاع النفط خلال عام ١٩٩٦ التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين المؤسسة الوطنية للنفط وثلاث شركات من شركات النفط العالمية أولاها مع شركة أجيب شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن تطوير الغاز في حقل البوري البحري وحقل الوفاء بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية ومدة هذه الاتفاقية (٥٣) سنة وتبلغ جملة الاستثمارات فيها خمسة مليارات دولار بما في ذلك مد خط أنابيب لنقل الغاز من الساحل الليبي إلى الساحل الإيطاليّ، والاتفاقية الثانية اتفاقية استكشاف ومقاسمة إنتاج مع شركة بن كانديان الكندية ومدتها (٢٥) سنة، والاتفاقية الثالثة مع شركة ألف أكيتان الفرنسية وتتعلق بتعديل اتفاقية الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج المبرمة مع الشركة عام ١٩٧٤ بهدف مساعدتها على تطوير اكتشافاتها السابقة في المنطقة م.ن ١٣٧ القريبة من حقل البوري البحري .

٢٠١١ قطاع الزراعة :

تم بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٩٦ وصول المياه العذبة إلى مدينة طرابلس عبر منظومة النهر الصناعي العظيم في احتفال كبير حضره عدد من رؤساء العالم ويبلغ طول خط الأنابيب الناقلة لهذه المياه من الجنوب الليبي ٦٥٠ كيلو متر ويتراوح قطرها بين ١,٦ إلى ٤ أمتار وتنقل ٢ مليون لتر مكعب من المياه يوميا من مجموعة آبار يقدر عددها بحوالي ٥٠٠ بئر.

وقد تم الانتهاء من إقامة (٦١٣) مزرعة مروية بمياه النهر الصناعي العظيم بمساحة إجمالية بلغت تسعة آلاف هكتار (٢٢٥٠٠ فدان) ، وقد تضمن المشروع إقامة شبكة من الطرق الزراعية الإسفلتية بطول ١٧٠ كيلو متر ومحطة للكهرباء وشبكة كهربائية بطول ٤٠٠ كيلو متر وقنوات لصرف المياه بطول ٢٢٠ كيلو متر .

وتم افتتاح محطتين لتربية الدواجن بتكلفة مليون دينار لكل منهما وتبلغ القدرة الاستيعابية للمحطة الأولى ٣٠ ألف طير لحم و ١٥ ألف طير بيض في الدورة الواحدة وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمحطة الثانية ٩٠ ألف كتكوت في الدورة الواحدة .

وبلغ إجمالي إنتاج الحبوب في الجماهيرية خلال الموسم الزراعي ١٩٩٥-١٩٩٦ حوالي ١٩٠٢٩٩ طن منها ٣٧٣٩٦ طن قمح والباقي شعير و ٨٩٤١٧٧٦ بالة من الأعلاف ، كما وصل إجمالي إنتاج الزيتون حوالي ١٠٠٠٠٠ طن والفاكهة ١٨٠٠٠٠ طن .

٣٠١١ قطاع الصناعة :

في إطار تنظيم العلاقة بين المصانع المملوكة للمجتمع والعاملين بها أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن قواعد تقسيم عائد الإنتاج في الشركات الإنتاجية بين كل من المجتمع والمنتجين والمصنع بحيث يكون توزيع حصة المنتجين في عائد الإنتاج بنسبة كل منهم في العملية الإنتاجية .

وبتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٦ تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات للتعاون الصناعي بين الجماهيرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تتعلق ببناء وتطوير القدرات الوطنية في مجال الصيانة الصناعية ودراسة الجدوى الاقتصادية للصناعات التحويلية البتروكيماوية وتنمية الموارد البشرية وتطويرها في قطاع الصناعة بتكلفة قدرها ثلاثة ملايين دولار على أن يبدأ الشروع في تنفيذها في بداية عام ١٩٩٧ ، كما تم التوقيع بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦ على عقد

مع إيران بإنشاء خط جديد بمصنع أسمنت زليتن بالجماهيرية بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٢٠٠ طن في اليوم الواحد .

وشهد قطاع الصناعة خلال عام ١٩٩٦ افتتاح عدد من المصانع الجديدة بلغت قيمة الاستثمارات فيها حوالي ٥٦ مليون دينار وقدر عدد المنتجين الذين سيتولون تشغيلها بحوالي ٧٦٥ منتج ، ومن بين هذه المصانع التي تم تدشينها خلال العام مصنع تجميع واختبار محركات الديزل بتكلفة قدرها ١,٣٨ مليون دينار والنسيج بتكلفة قدرها ١٣,٣٧ مليون دينار والأثاث ٥,٥٧ مليون دينار وكابلات الضغط العالي والهواتف بتكلفة ٢٥,٧٣ مليون دينار والمقطورات بتكلفة ١,٠١ مليون دينار وقص الرخام بتكلفة ٣,٧ مليون دينار والمشروبات بتكلفة ٢,٠٣ مليون دينار .

٤٠١١ قطاع الخدمات :

تركزت أهم التطورات التي شهدها قطاع الخدمات عام ١٩٩٦ في مجالين هما مجال النقل والمواصلات ومجال السياحة ، ففي مجال النقل والمواصلات تم افتتاح مقسم هاتفي رقمي بسعة ألف خط هاتف قابل للزيادة بعدد خمسة آلاف خط ومقسم دولي رقمي بسعة (٤٦٨) دائرة هاتفية كما تم افتتاح منظومة الهاتف المتنقل بمدينة بنغازي التي تتيح الفرصة لثلاثين ألف مشترك للاستفادة من خدماتها وافتتاح محطة حافلات النقل السريع للركاب بطرابلس بتكلفة ستة ملايين دينار وتبلغ السعة الاستيعابية لهذه المحطة (٥٣) حافلة في وقت واحد ويتم من داخلها تسيير (٣٤) خطا للرحلات الداخلية و (٦) خطوط للنقل الدولي و (٣٦) خطا للنقل الريفي و (٣٤) خطا للنقل الطلابي ، كما انضمت قاطرة إنقاذ جديدة إلى الحوض العائم بطرابلس بلغت تكلفتها نحو ربع مليون دينار .

وفي مجال السياحة فقد تم خلال العام التوقيع على اتفاقيتين مع المنظمة العالمية للسياحة تتضمن أولاهما إعداد خطة شاملة للتنمية السياحية بالجماهيرية تهدف إلى تطوير وترويج وتنظيم السياحة وتتضمن الاتفاقية الثانية تمويل مشروع المخطط السياحي العام بالجماهيرية ، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة للسياحة قرارها رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار لائحة ضوابط منح التراخيص للشركات والتشاركيات ووكالات ومكاتب السفر والسياحة لمزاولة بعض خدمات السفر والسياحة .

١٢ . التطورات التشريعية :

من أهم التطورات التشريعية التي شهدها عام ١٩٩٦ صدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦

بشأن بعض القواعد المنظمة لمصرف ليبيا المركزي وأغراضه ومن أهم الأحكام الجديدة التي تضمنها هذا القانون إلغاء الشروط التي كانت تقيد سلطة المصرف في سحب العملة من التداول أو إبطال مفعولها وتخويل اللجنة الشعبية العامة للمالية سلطة تعيين الجمعيات العمومية للمصارف التجارية المملوكة كليا أو جزئيا للمجتمع ، كما صدر القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ بشأن الرقابة على الأسعار الذي نص على إخضاع جميع السلع والبضائع المحلية والمستوردة والخدمات لنظام تحديد الأسعار فيما عدا ما يتم استثناؤه بموجب أحكام اللائحة التنفيذية وتضمن القانون القواعد المنظمة لذلك ، وصدر القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية الذي نص على حظر تأجير المساكن في الجماهيرية العظمى واستثناء من ذلك يجوز للأشخاص الاعتبارية العامة تأجير المساكن المملوكة لها لغير المقيمين إقامة دائمة ، وصدر كذلك القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل قانون ضرائب الدخل الذي تضمن عدة أحكام جديدة من أهمها زيادة المدة التي يسقط بمضيها حق الدولة فيما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون من خمس سنوات إلى عشر سنوات ، وإخضاع دخل الأشخاص الاعتبارية سواء كانت عامة أو خاصة الناتج عن الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية أو في مجال الاستثمار العقاري للضريبة ولو لم تكن هذه الأنشطة من ضمن نشاطها الرئيسي، وعدم جواز صرف أية مبالغ مستحقة لأي متعاقد مع جهات إدارية أو شركات أو مؤسسات عامة إلا بعد تقديم شهادة تثبت سداده للضرائب المستحقة عليه . وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١٨٣) لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جهاز التصدير والاستيراد والذي نص على منح هذا الجهاز صلاحيات واسعة في مجالي التصدير والاستيراد وإلغاء مجلس تنمية الصادرات وأيلولة جميع أمواله وموجوداته إلى الجهاز الجديد.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الاستثمار الجديد فقد أعيد عرضه على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورتها التي انعقدت في نهاية العام ، وفي حالة الموافقة عليه فسيتم إصداره عند انعقاد الدورة القادمة لمؤتمر الشعب العام خلال شهر مارس ١٩٩٧ .

(١٨)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٦

(١٨)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة:

شـهد عـام ١٩٩٦ تغيرات هامة بالنسبة للاقتصـاد المصري، حيث تم تعيين حكومـة جديدة في مطلع العام، تهدف أساسا إلى الدخول في المرحلة الثالثة ٩٦/ ١٩٩٧ من الإصلاح الاقتصادي بـإطلاق طاقات الاقتصـاد المصـري استنادا علـى نتائج الإصـلاح النقدي والمـالي التي تحققت بنجاح خلال المرحلتين الأولى والثانية.

وركـزت الحكومـة الجديدة فـي برنامجهـا علـى دفع نمـو القطـاع الخـاص وتحسـين القدرات التنافسية للصـادرات المصرية وتحرير التجارة وتهيئة المنـاخ الملائم للاستثمار لجذب وتشجيع الاسـتثمارات المحلية والوافدة ، وإعداد خريطة اسـتثمارية شـاملة لمصر وقاعدة معلومات عن فرص الاسـتثمار، وإنشـاء مكاتب لخدمـة المسـتثمرين بالمحافظات، بالإضافـة إلى الإصـلاحات التشـريعية بقوانيـن جديدة للعمـل والإيجـار والإسـكان وحمايـة المسـتهلكين ومنع الاحتكـار، والقضاء على مشاكل الروتين والإجراءات.

وقد أعلنـت الحكومـة الجديـدة أهدافهـا الطموحـة لمواجهـة التحديـات الكبيـرة لرفع مسـتويات المعيشة وزيادة الانتاج والدخل واستيعاب الأعداد الكبيرة من قوة العمل الداخلة في سوق العمل والقضاء على البطالة بمضاعفة معدلات النمو إلى ٧ أو ٨٪ سنويا مع نهاية القرن الحالي.

وتدرس الحكومـة المصرية حاليـا إصدار قـانون الاستثمار الموحـد، والذي ينظم ويجمع المزايا والإعفـاءات والإجراءات فـي قـانون واحـد بـدلا من القوانيـن المتعددة التـي مـازالت سـارية، وينتظر صدور هذا القانون خلال عام ١٩٩٧.

كمـا شهد هذا العـام خطوات كبيرة للإسـراع في تنفيذ برنامج التحـول للقطاع الخاص، حيث تم طرح عدد كبير من شـركات قطـاع الأعمال لشـرائح مختلفة مـن رؤوس أموالها من خلال بيع الأسـهم فـي البورصـة أو البيع لمسـتثمر رئيسـي وطـرح الباقي فـي البورصـة، أو بيع أصول الشركة أو فروعها فقط للقطاع الخاص.

٢ . الأداء الاقتصادي :

بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ نحو ٤,٩٪ مقابل ٤,٧٪ خلال السنة المالية السابقة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٥٣,٤ بليون جنيه بأسعار ٩١/ ١٩٩٢ مقارنا بـ ١٤٦,١٣٨ بليون جنيه في ٩٤/ ١٩٩٥.
وقد ساهمت القطاعات السلعية بنسبة ٤٩,٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥٠,٢٪ لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

وقد ظل معدل نمو إجمالي القطاعات السلعية خلال السنة عند مستوى السنة السابقة (٤,٣٪)، وتحسن معدل نمو القطاع الزراعي نتيجة إجراءات التحرير الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتسعير والتسويق، كذلك تحسن معدل نمو قطاع السياحة، كما استمر تزايد دور القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته ٦٣,٣٪ مقابل ٦٢,٦٪ في ٩٤/ ١٩٩٥.

وقد طرأ تحسن طفيف في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٢٤٧٣ جنيها في ٩٥/ ١٩٩٦ مقابل ٢٤٢٤ جنيها في ٩٤/ ١٩٩٥.

٣ . السياسة المالية

استهدفت السياسة المالية في ٩٥/ ١٩٩٦ تحقيق توازن مالي مستقر من خلال العمل على تخفيض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثلت أهم وسائل تحقيق هذا الهدف في جانب الاستخدامات في ترشيد الإنفاق الجاري وتركيز الإنفاق الاستثماري على مشروعات الخدمات العامة الصحية والتعليمية بوجه خاص ومشروعات البنية الأساسية.

وفي جانب الإيرادات، تمثلت الوسائل في توسيع القاعدة الضريبية وتحسين أداء الجهاز الضريبي، مع الحفاظ على ما تقدمه الدولة من مزايا ضريبية للمستثمرين ومحدودي الدخل.

وتركزت توجهات السياسة المالية في تهيئة المناخ الملائم لانطلاق الاستثمار، في منح المزيد من الحوافز والإعفاءات للمستثمرين وتخفيض الجمارك على السلع الرأسمالية بالإضافة إلى الالتزام بعدم فرض ضرائب جديدة. كما استمرت سياسة تمويل العجز الكلي للموازنة من الموارد المحلية.

وطبقا للبيانات المعلنة، بلغ إجمالي النفقات العامة للسنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ نحو ٦٣,٩ بليون جنيه (منها ٥٢ بليون جنيه نفقات جارية ١١,٩ بليون جنيه نفقات رأسمالية)، مقابل ٥٨,٢ بليون في السنة المالية ٩٤/ ١٩٩٥، بنسبة نمو قدرها ٩,٨٪. وتراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥,٩٪ في ٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٢٨,٣٪ في ٩٥/ ١٩٩٦.

كما بلغ إجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ حوالي ٦٠,٩ بليون جنيه مقابل ٥٥,٥ بليون جنيه في ٩٤/ ١٩٩٥ بنسبة زيادة قدرها ٩,٧٪ ولقد بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي ٢٧٪ في ٩٥/ ١٩٩٦ مقابل ٣٤,٣٪ في ٩٤/ ١٩٩٥ ، وتتمثل الإيرادات الجارية أساسا في الإيرادات الضريبية للحكومة والتي بلغت ٣٨,٣ بليون جنيه بنسبة ٦٢,٩٪ من إجمالي الإيرادات في ٩٥/ ١٩٩٦.

وبمقابلة إجمالي النفقات العامة بإجمالي الإيرادات العامة لعام ٩٥/ ١٩٩٦ يتضح أن العجز الكلي المبدئي قد بلغ ٣ بليون جنيه بما نسبته ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي النسبة المستهدفة لهذه السنة، مقارنة بنسبة ١,٦٪ المحققة في عام ٩٤/ ١٩٩٥.

وقد تم تمويل العجز بالكامل من المصادر المحلية، والتي بلغت ٤,٣ بليون جنيه، وتم إجراء صافي تسديدات للخارج بما قدره ١,٣ بليون جنيه.
وبلغ إجمالي الدين العام المحلي في السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ حوالي ١٥٠,٤ بليون جنيه بزيادة قدرها ١٥,٧ بليون جنيه (١١,٦٪) عن السنة المالية ٩٤/ ١٩٩٥، ولقد بلغت خدمة الدين العام المحلي نحو ١٤,٥ بليون جنيه منها ١٢,٢ بليون جنيه فوائد الدين و ٢,٣ بليون جنيه للأقساط في عام ٩٥/ ١٩٩٦ مقابل ١٣,١ بليون جنيه منها ١١,٢ بليون جنيه تمثل فوائد الدين و ١,٩ بليون جنيه للأقساط في عام ٩٤/ ١٩٩٥.

وفي إطار سياسة الدولة لإعادة هيكلة الدين المحلي تم في نيسان/ إبريل ١٩٩٥ إصدار سندات الخزانة (٢٠٠٠) بأجل ٥ سنوات وبقيمة ٣ بليون جنيه وبعائد سنوي ثابت ١٢٪ لتحل محل جزء من أذون الخزانة قصيرة الأجل، وفي سبتمبر ١٩٩٦ تم إصدار الدفعة الثانية من سندات الخزانة (٢٠٠٠) بأجل ٧ سنوات وبقيمة ٤ بليون جنيه وبعائد سنوي ثابت ١١٪.

أما الدين الخارجي فقد انخفض حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦ بمقدار ٢ بليون دولار أمريكي ليبلغ ٣١ بليون دولار مقابل ٣٣ بليون دولار في نهاية ٩٤/ ١٩٩٥.

وقد بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي نحو ٢ بليون دولار في ٩٥/ ١٩٩٦ مقابل ١,٩ بليون دولار في ٩٤/ ١٩٩٥، وقد انخفض عبء خدمة الدين نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى ١٣,٦٪ في ٩٥/ ١٩٩٦، مقابل ٢٠,٨٪ من حصيلة الصادرات في ٩٤/ ١٩٩٥.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تم إسقاط الشريحة الأخيرة وقدرها ٤,٢ بليون دولار من الإعفاء الذي تم منحه لمصر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ودول نادي باريس، وأدى إسقاط هذه الشريحة إلى تخفيض عبء خدمة الدين الخارجي بنحو ٣٥٠ مليون دولار سنويا.

٤ . السياسة النقدية :

استمرت السياسة النقدية في العمل على ضبط معدلات التوسع النقدي للسيطرة على الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع تكاليف المعيشة، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة للمستثمرين، إذ انخفض معدل نمو السيولة المحلية إلى ١٠,٥٪ خلال السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ (١٦٨ بليون جنيه) مقابل ١١,١٪ خلال السنة المالية السابقة. وتراجع معدل نمو النقد المصدر إلى ١٠,٩٪ مقابل ١٢,٨٪. واقترن ذلك بتراجع معدل التضخم المحسوب على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في نهاية حزيران/ يونيو من كل عام إلى ٨,٣٪ مقابل ٩,٩٪ في ٩٤/ ١٩٩٥.
كذلك انخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى العرض الكلي النقدي من ٥١٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٣٪ فقط في منتصف عام ١٩٩٦، كمؤشر لثقة المودعين في الجنيه المصري كأداة ادخار في ظل ارتفاع العائد عليه مقارنا بالعائد على الدولار، إلى جانب استقرار سعر الصرف.

بلغ المعروض النقدي (كمية وسائل الدفع الجارية) ٣٥,١ بليون جنيه في نهاية السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٣,٤ بليون جنيه بمعدل ١٠,٨٪ عن السنة السابقة. وتعكس الزيادة نمو النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ٢,١ بليون جنيه بمعدل ٩,٩٪ ونمو الودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار ١,٣ بليون جنيه بمعدل ١٢,٧٪ بسبب زيادة ودائع قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي.

أما بالنسبة للتطورات المصرفية فقد استمر التوسع في نشاط البنوك خلال السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ وان كان ذلك بمعدل أقل مما تحقق خلال السنة المالية السابقة، فقد سجل مجموع مراكزها المالية زيادة قدرها ٢٤,٤ بليون بمعدل ١٠,٣٪ مقابل ٢٥,٥ بليون جنيه بمعدل ١٢,١٪ ليصل إلى ٢٦١,١ بليون جنيه في نهاية السنة ٩٥/ ١٩٩٦، ولقد تركزت الزيادة لدى

البنوك التجارية التي ارتفع مركزها المالي بمقدار ١٨,٩ بليون جنيه، ومازالت البنوك التجارية تمثل ٩٧,٨٪ من نشاط البنوك.

وبلغت جملة ودائع البنوك نحو ١٧٤,٩ بليون جنيه في السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦، بمعدل نمو قدره ١١,٨٪ عن السنة السابقة، كما توسعت البنوك في منح الائتمان لترتفع أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٢٢,٢ بليون جنيه بمعدل ٢٠,٨٪ لتصل إلى ١٢٨,٨ بليون جنيه.

٥ . سياسات سعر الصرف :

استمرارا لسياسات التحرير الكامل للتعامل في النقد الأجنبي، كان صدور القانون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٦ بإلغاء المادة (٣) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي هو آخر الإجراءات التي أطلقت حرية التعامل في النقد الأجنبي دون أية قيود على المعاملات مع العالم الخارجي.

وبلغت موارد سوق الصرف ٢٠,٤ بليون دولار خلال السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ بزيادة بلغ معدلها ١٤,٨٪، في حين بلغت استخداماتها ٢٠,٥ بليون دولار بمعدل نمو ١٦,٦٪ عن عام ٩٤/ ١٩٩٥. واستمر البنك المركزي المصري في بيع وشراء النقد الأجنبي بحسب متطلبات السوق، وبلغت استخداماته ٣,٩ بليون دولار، في حين بلغت موارده ٣,٥ بليون وقد وصلت احتياطياته الدولية إلى ١٨,٥ بليون جنيه.

وأقترن ذلك بسعر صرف للجنيه المصري بلغ ٣٣٩,٣ قرشا للدولار في نهاية ٩٥/ ١٩٩٦ مقابل ٣٣٩,٥ قرشا للدولار في نهاية ٩٤/ ١٩٩٥، مما يعكس الاستقرار الكامل لسعر الصرف على مدى السنوات الثلاثة الأخيرة.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

شهد عام ١٩٩٦ تطورات كبيرة في سوق الأوراق المالية من خلال سلسلة من الإجراءات استهدفت تشجيع الاستثمار وتنشيط البورصة، وأهم هذه الإجراءات إعفاء صافي الأرباح الكلية لصناديق الاستثمار من ضريبة الدخل وقدرها ٤٠٪ وإلغاء ضريبة الـ ٢٪ على الأرباح الرأسمالية على بيع الأوراق المالية، والموافقة على قانون بتعديل قانون البنوك المشتركة يجيز زيادة نسبة ما يملكه غير المصريين على ٤٩٪ من رأس المال، كما تم لأول مرة طرح غالبية الأسهم في إحدى شركات قطاع الأعمال وهي شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير للاكتتاب في شهر آيار/مايو الماضي، والتي وصفت بأنها البداية الحقيقية للخصخصة أو التحول للقطاع

الخاص، ثم توالي بعد ذلك تدفق طرح أسهم الخصخصة في البورصة، حيث بلغ مجموع الشركات التي طرحت معظم أو جزء من أسهمها للاكتتاب العام مع نهاية عام ١٩٩٦ (٢٣) شركة بلغت حصيلة بيعها ١,٨٢ بليون جنيه في مقابل ٩ شركات في عام ١٩٩٥ بقيمة ٥٠٦,٠٤ مليون جنيه.

وتواكب مع هذا بداية مرحلة من الانفتاح على مجتمع الاستثمارات والأسواق الدولية حيث شكلت نسبة استثمارات المؤسسات وصناديق الاستثمار الأجنبية نحو ٣٠٪ من إجمالي حجم التعاملات في الثمانية أشهر الأخيرة من عام ١٩٩٦. كذلك تم طرح بعض الأسهم المصرية بأسواق المال العالمية عن طريق طرح شهادات الإيداع الدولية لأسهم البنك التجاري الدولي وشركة السويس للأسمنت ببورصة لندن في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

كما تم توقيع اتفاقيات التعاون والربط بين البورصة المصرية والعديد من البورصات العربية والأجنبية (الكويت، كوريا الجنوبية) واتفاق للمعونة الفنية مع هيئة سوق المال الأمريكية.

وبدأ نشاط شركة المقاصة والتسوية والحفظ المركزي في أول تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كإحدى الأدوات الضرورية لتطوير البورصة المصرية والذي سيسهم في سرعة إتمام نقل ملكية الأوراق المالية وما يتطلبه ذلك من تسويات بالسرعة الواجبة.

وفيما يتعلق بالإصدارات الجديدة في البورصة من الأسهم والسندات فقد ارتفعت في التسعة أشهر الأولى من العام إلى ١١,٧٨٧ بليون جنيه مقابل ١١,٢٤١ بليون جنيه خلال عام ١٩٩٥. أما عن الشركات التي تم تأسيسها خلال السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ فقد وافقت الهيئة العامة لسوق المال على تأسيس (١٠٨٨) شركة برؤوس أموال تبلغ ٧,٢ مليار جنيه وذلك مقابل (٦٦٥) شركة برؤوس أموال قدرها ٣,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، كما وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموال (٣٩٣) شركة بمقدار ٤,٣ مليار جنيه في عام ٩٥/ ١٩٩٦ مقابل (٢٧١) شركة برؤوس أموال ٢,٩ مليار جنيه عام ٩٤/ ١٩٩٥.

الجدير بالذكر أنه بدأ خلال العام المالي ٩٥/ ١٩٩٦ قيد وتداول سندات الخزانة ٢٠٠٠ التي أصدرتها الدولة في سوق الأوراق المالية، وكانت لتلك الخطوة آثار إيجابية على نشاط السوق شجعت على قيام عدد من البنوك والشركات بإصدار سندات لأول مرة، حيث تم قيد سندات بنكين في البورصة ومن المنتظر أن يتم قيد المزيد منها مستقبلا.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة في نهاية ١٩٩٦ نحو ١٠,٩٦٨ بليون جنيه مقارنة بـ ٣,٨٤٩ بليون جنيه عام ١٩٩٥، وتم التعامل على كمية أسهم وسندات متداولة عددها ٢٠٧,٨ مليون ورقة مالية مقابل ٧٢,٢ مليون ورقة مالية في العام السابق. كذلك ارتفع عدد العمليات المنفذة خلال عام ١٩٩٦ إلى ٢,٣١٦ مليون عملية مقابل ٤٧٠ ألف عملية خلال عام ١٩٩٥، وبلغ عدد الشركات التي جرى التعامل على أوراقها عام ١٩٩٦ (٣٥٤) شركة مقارنا بنحو (٣٥٢) شركة عام ١٩٩٥، وبلغ رأس المال السوقي ٤٨,٠٨٦ بليون جنيه مقابل ٢٧,٤٢٠ بليون جنيه، كما قفز حجم تعاملات المستثمرين العرب والأجانب حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار.

٧ . التجارة الخارجية :

تراجعت حصيلة الصادرات خلال السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ إلى ٤,٦ بليون دولار مقابل ٥ بليون دولار في ٩٤/ ١٩٩٥ بنسبة ٧٪، ويرجع هذا التراجع أساسا إلى تراجع حصيلة الصادرات غير البترولية والتي تمثل ١٥,٥٪ من إجمالي الصادرات، بينما زادت الواردات في ٩٥/ ١٩٩٦ إلى ١٣,٨ بليون دولار مقابل ١٢,٨ بليون دولار في ٩٤/ ١٩٩٥ بنسبة ٧,٩٪، ليسفر العام عن عجز بالميزان التجاري بلغ حوالي ٩,٢ بليون دولار مقارنا بـ ٧,٩ بليون دولار في العام السابق بنسبة زيادة ١٦,٥٪، ومن ثم تراجعت نسبة تغطية حصيلة الصادرات للمدفوعات عن الواردات من ٣٨,٧٪ إلى ٣٣,٢٪.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وأهم أسواق الصادرات والواردات المصرية نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول بالنسبة للصادرات والواردات المصرية في سنة ٩٥/ ١٩٩٦ حيث تمثل نسبة الصادرات إليها ٣٦,٦٪ (قيمتها ١,٧ بليون دولار) من إجمالي قيمة الصادرات، في حين تمثل نسبة الواردات منها ٤١,٢٪ (قيمتها ٥,٧ بليون دولار) من إجمالي قيمة واردات مصر، ومن ثم فقد ارتفع العجز التجاري من معاملات مصر مع دول الاتحاد الأوروبي إلى ٤ بليون دولار في ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنا بـ ٣,١ بليون دولار في ٩٤/ ١٩٩٥.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من الصادرات إليها أو الواردات منها، حيث بلغت الصادرات إليها ١,٤ بليون دولار بنسبة ٢٩,٦٪ من إجمالي الصادرات في ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بـ ١,٥ بليون دولار نسبتها ٣١٪ من إجمالي الصادرات في ٩٤/ ١٩٩٥، أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات فقد بلغت ٣,٨ بليون دولار بنسبة ٢٧,٨٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات في ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بـ ٤,٣ بليون دولار نسبتها ٣٣,٥٪ من إجمالي

الواردات في ٩٤/ ١٩٩٥.

وتأتي الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الثالثة حيث بلغت الصادرات إليها ٦٢٥,٦ مليون دولار بنسبة ١٣,٦٪ من إجمالي الصادرات في ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بـ ٦٤٧ مليون دولار نسبتها ١٣,١٪ في ٩٤/ ١٩٩٥. أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات منها فقد بلغت ١,٨ بليون دولار بنسبة ١٣,٢٪ من إجمالي الواردات في ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بـ ١,٥ بليون دولار نسبتها ١١,٦٪ في ٩٤/ ١٩٩٥.

أما عن التعامل مع الدول العربية فقد ارتفعت الصادرات إليها إلى ٥٠٤,٢ مليون دولار (نسبتها ١١٪ من إجمالي الصادرات) في عام ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بـ ٤٨٤,٤ مليون دولار (نسبتها ٩,٨٪ من إجمالي الصادرات) في ٩٤/ ١٩٩٥، بينما زادت المدفوعات عن الواردات منها عام ٩٥/ ١٩٩٦ إلى ٤٣٢,٨ مليون دولار (بنسبة ٣,١٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات) مقارنة بـ ٣٢٥,٤ مليون دولار عام ٩٤/ ١٩٩٥ (بنسبة ٢,٥٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات).

وبالنسبة لهيكل التركيب السلعي للصادرات فقد انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من ١٣,٩٪ من إجمالي الصادرات في ٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٧٪ من إجمالي الصادرات في ٩٥/ ١٩٩٦، بينما ارتفعت الأهمية النسبية لصادرات السلع الصناعية والبترول الخام والمنتجات البترولية إلى ٩٣٪ في ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بـ ٨٦,١٪ في ٩٤/ ١٩٩٥ وذلك بسبب تراجع حصيلة الصادرات غير البترولية وخاصة الصادرات الزراعية وتمثلت أهم الصادرات (غير البترولية والصادرات الزراعية) في منتجات صناعة الغزل والنسيج ومنتجات الصناعات الكيمياوية والمعدنية والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل، ومنتجات الصناعات الهندسية من وسائل النقل وقطع غيارها ثم الثلاجات وأجهزة التكييف.

أما بالنسبة لهيكل الواردات في ٩٥/ ١٩٩٦ فقد كانت الواردات من السلع الوسيطة في المقدمة بنسبة ٤٩,٥ من إجمالي الواردات، وتمثل أهم وارداتها في الحديد والصلب والبترول والمنتجات العضوية وغير العضوية والورق ومصنوعاته ومواد النسيج والأدوية والأجهزة العلمية والمهنية والطبية.

أما بالنسبة للسلع الاستثمارية فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,٦٪ من إجمالي الواردات في ٩٥/ ١٩٩٦ وتركزت في الآلات والأجهزة الكهربائية والسيارات والأتوبيسات وقطع غيارها ثم المركبات وقاطرات السكك الحديدية.

ثم تأتي السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,٩٪ من إجمالي الواردات وأهمها القمح والزيوت النباتية والسكر والذرة واللحوم.

٨ . ميزان المدفوعات :

حقق ميزان المدفوعات في السنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦ فائضا كليا بلغ ٥٧٠,٦ مليون دولار مقابل ٧٥٤,٢ مليون دولار خلال ٩٤/ ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى تحول فائض الميزان الجاري والذي بلغ ٣٨٥,٩ مليون دولار في ٩٤/ ١٩٩٥ إلى عجز قدره ٢٤,٦ مليون دولار كنتيجة لزيادة العجز في الميزان التجاري وتراجع إجمالي التحويلات حيث انخفضت تحويلات العاملين في دول الخليج، بينما حدث ارتفاع كبير في حساب الخدمات بسبب النشاط السياحي، أما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية والمالية، فقد أظهرت زيادة في صافي التدفقات للداخل.

٩ . الديون الخارجية :

بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦ نحو ٣١ بليون دولار بانخفاض ١,٩ بليون دولار عن رصيده في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥.

وقد بلغت المديونية الخارجية للدول أعضاء نادي باريس ٢٥,٢ بليون دولار في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٦ بما يمثل ٨١,٢٪ من إجمالي الدين الخارجي، منها نحو ٦٥٪ لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان. أما المديونية المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس فبلغت نحو ٠,٧ بليون دولار وبما يمثل ٢,٣٪ من إجمالي الدين الخارجي، وبلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية ٣,٨ بليون دولار تمثل ١٢,٣٪ من الإجمالي، أما التسهيلات قصيرة الأجل فقد بلغ رصيدها ١,٣ بليون دولار بنسبة ٤,٢٪ من إجمالي الدين الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تم إسقاط ٤,٢ بليون دولار من ديون مصر الخارجية للدول أعضاء نادي باريس.

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغت جملة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة من أول كانون الثاني/يناير وحتى آخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ نحو (١٩٤٢) مشروعا بزيادة (٥١٣) مشروعا وبنسبة ٥٣٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وتقدر التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات بنحو ٢٤ بليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٥٣٪ عن المشروعات التي تمت الموافقة عليها العام الماضي والتي بلغت تكاليفها الاستثمارية نحو ٩,٥٣٠ بليون جنيه، كما تبلغ رؤوس الأموال المصدرة لهذه المشروعات نحو ١٢,٢٧٣ بليون جنيه مقارنة بنحو ٥,٤٤ بليون جنيه عن العام السابق وبنسبة قدرها ١٤٣٪.

وقد كان نصيب القطاع الصناعي في مشروعات ١٩٩٦ حوالي (١١٦٥) مشروعا بنسبة ٧٨٪ من إجمالي المشروعات الجديدة ، تبلغ رؤوس الأموال المصدرة لهذه المشروعات نحو ٥,٧٥ بليون جنيه، بينما كان نصيب القطاع الزراعي (٧٣) مشروعا بنسبة ٤,٩٪ من إجمالي المشروعات وتبلغ رؤوس الأموال المصدرة لهذه المشروعات نحو ٤٧٧ مليون جنيه.

وقد بلغت جملة رؤوس الأموال المصرية المستثمرة في المشروعات لعام ١٩٩٦ نحو ٩,١٧٥ بليون جنيه بنسبة ٧٤,٨٪، وبلغت رؤوس الأموال العربية نحو ١,٩٩٦ بليون جنيه بنسبة ١٦,٢٪، كما بلغت رؤوس الأموال الأجنبية نحو ١,١٠٢ بليون جنيه بنسبة ٩٪ تقريبا من إجمالي المشروعات الجديدة.

١١ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة :

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي في قطاع الزراعة من ٢,٩٪ في ٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٣,١٪ في ٩٥/ ١٩٩٦، ويرجع ذلك إلى التوجه نحو مزيد من التحرر الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتسعير والتسويق.

ويمثل الناتج المحلي المحقق في قطاع الزراعة في ٩٥/ ١٩٩٦ نحو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، ويعمل بالقطاع الزراعي نحو ٤,١٣١ مليون مشتغل يمثلون ٢٧٪ من إجمالي المشتغلين في مختلف القطاعات.

وقد بلغت المساحة المحصولية في مصر نحو ١٤,٤ مليون فدان، وتزرع بالمحاصيل الثمانية الأساسية: القمح والأرز، والذرة، والقطن والبرسيم والطماطم وسكر القصب والبطاطس، وتمثل هذه المحاصيل نحو ٩٢٪ من قيمة الإنتاج المحصولي الكلي، حيث يمثل القمح والذرة والأرز والقطن ثلثي المساحة المحصولية المزروعة و ٥٧٪ من قيمة الإنتاج المحصولي الكلي.

وتعمل مصر في المرحلة الحالية على التركيز على زراعة المحاصيل التي تتمتع في إنتاجها بميزة تنافسية لزيادة الصادرات الزراعية، وسد فجوة الاحتياجات الغذائية، حيث لازالت مصر من كبرى الدول المستوردة للغذاء، حيث لاتزرع أكثر من ٤٥٪ من احتياجاتها المحلية من القمح .

٢٠١١ قطاع الصناعة :

ساهم قطاع الصناعة بحوالي ١٧,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي في ٩٥/ ١٩٩٦، وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي من قطاع الصناعة في ٩٥/ ١٩٩٦ حوالي ٧,٥٪ مقارنة بالمعدل المحقق في ٩٤/ ١٩٩٥ والبالغ ٧,٧٪.

ويعمل بقطاع الصناعة حوالي ٢,١٤٢ مليون مشتغل يمثلون ١٤٪ من إجمالي المشتغلين في باقي القطاعات .

ويعد قطاع الصناعة في مصر أحد القطاعات الواعدة للنهوض بالاقتصاد المصري، حيث يستهدف القطاع تحقيق معدل نمو في المدى الطويل يصل إلى ١١٪ أو ١٢٪ سنويا لزيادة الصادرات زيادة كبيرة، وإتاحة فرص عمل واسعة لاستيعاب الداخلين في سوق العمل وتخفيض أعداد غير المشتغلين.

ويعتمد قطاع الصناعة في المرحلة الحالية لتحقيق الأهداف المنوطة به على أربعة محاور:-

- التحول الجذري من استراتيجية الإنتاج للاستهلاك المحلي، إلى استراتيجية الإنتاج للأسواق العالمية، بكل ما يتطلبه ذلك من تحديث قطاع الصناعة التحويلية واستخدام الطاقات المتاحة وسرعة الاتجاه إلى المنتجات التي تحقق قيمة مضافة عالية وتنشيط عملية التخصص والتكامل بين منتجي السلع والخدمات المساعدة. وقد زادت الصادرات من السلع الصناعية من ١,٨ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦.

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بإقامة ارتباطات قوية بين الشركات المصرية والشركات متعددة الجنسيات عن طريق التعاقدات على الإنتاج من أجل التصدير، وسوف تعمل هذه التعاقدات على تطوير القدرات الإنتاجية والإدارية المحلية، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

- الترويج لتطوير بعض الصناعات ذات الاستخدام للتكنولوجيا المتقدمة، لاستخدام القدرات

المصرية المتوافرة من العمالة الفنية الماهرة بأجورهم المنافسة في صناعات الإلكترونيات وصناعات تكنولوجيا المعلومات وهذه النوعية من الصناعات تحقق معدلات نمو عالية جدا، مقارنة بباقي الصناعات، حيث تحقق صناعات النظم والبرامج معدل نمو سنوي وصل إلى ٣٥٪ في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦، بينما تحقق صناعات مجموعة أجهزة الكمبيوتر معدل نمو سنوي بين ١٢-١٥٪.

* تطوير الصناعات الصغيرة التقليدية (حوالي ٢١١ ألف منشأة صناعية يعمل في كل منها أقل من ٥٠ عامل) لتحديث أساليبها الإنتاجية لتتكامل مع الصناعات الحديثة، وتصبح قطاعا عريضا للصناعات المغذية لعدد كبير من المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة.

وقد تم في عام ١٩٩٦ تشكيل المجلس الأعلى للتصدير برئاسة رئيس الجمهورية أو من ينيبه، لدعم وإزالة معوقات التصدير، ودراسة الأسواق الخارجية، وتحفيز المصدرين من كافة القطاعات وإقامة المعارض الخارجية للمنتجات المصرية التي حقق الكثير منها مستويات الجودة العالمية.

٣٠١١ قطاع الخدمات :

ساهم قطاع الخدمات الإنتاجية بنحو ٣٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي المحقق في ٩٥/ ١٩٩٦ (٥٠,٦٧٤ بليون جنيه)، بمعدل نمو ٥,٨٪، مقارنة بـ ٥٪ في ٩٤/ ١٩٩٥. ويرجع ذلك إلى زيادة معدل النمو في قطاع السياحة الذي وصل إلى ١٢,٩٪ لنجاح جهود الخطة التسويقية والإعلامية الشاملة لتنشيط هذا القطاع وجذب أسواق جديدة بالإضافة إلى الأسواق التقليدية.

وقد بلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات الإنتاجية في عام ٩٥/ ١٩٩٦ نحو ٢,٥٥٣ مليون مشتغل (١٦,٧٪ من المشتغلين في كل القطاعات) مقارنة بنحو ٢,٤٥٠ مليون مشتغل في عام ٩٤/ ١٩٩٥، وبمعدل نمو ٤,٢٪.

كما نما قطاع المال بمعدل ٨,٧٪ في ٩٥/ ١٩٩٦ بسبب إلغاء القيود على الأنشطة الاقتصادية وللجهود التي تبذل في مجال التحول إلى القطاع الخاص، كذلك تحسن النمو في ناتج قناة السويس ليصل معدله إلى ١,٩٪ في ٩٥/ ١٩٩٦.

٤٠١١ قطاع السياحة :

يعد قطاع السياحة من القطاعات الواعدة في دفع عملية التنمية للاقتصاد المصري، حيث

تعكس الأرقام أن صناعة السياحة في مصر قد حققت نموا سريعا في العقد الماضي، فقد زاد عدد الليالي السياحية من ٩ مليون ليلة في عام ١٩٨٣ إلى ٢٥٤,١ مليون ليلة عام ١٩٩٦ .

تضاعف عدد السياح من ١,٥ مليون سائح في عام ١٩٨٣ إلى ٣,٥ مليون سائح في ١٩٩٦، كما زاد عدد الفنادق من (٣٠٠) فندق في عام ١٩٨٤ إلى (٧٦١) فندق في عام ١٩٩٦ زيادة ١٦٨٪ في عدد الغرف الذي وصل إلى ٦٨ ألف غرفة في عام ١٩٩٦ .

كما زاد الدخل من السياحة من ٢٠٦ مليون دولار في ١٩٨٣ إلى نحو ٣,١ بليون دولار في ١٩٩٦.

وترجع أهمية صناعة السياحة ليس فقط لأنها تدر دخلا كبيرا من النقد الأجنبي وإنما لأنها تدر عوائد أخرى للعاملين في قطاعات كثيرة من قطاعات النشاط الاقتصادي مثل النقل والأغذية، والمنسوجات، ووسائل النقل، وكذلك في الصناعات الصغيرة – غير الرسمية– والخدمات المرتبطة بهذا النشاط والتي تعد كثيفة الاستخدام للعمالة.

ويصل عدد المشتغلين في قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة بها إلى نحو مليون مشتغل ٢٥٪ منهم فقط يعملون في صناعة الفندقة والمنشآت السياحية.

ووفقا لتوقعات البنك الدولي يقدر للسياحة الدولية أن تحقق معدل نمو سنوي ٥٪ خلال التسعينات لتصبح أكبر عنصر متفرد في التجارة العالمية في نهاية القرن، ويبلغ نصيب مصر من السياحة العالمية أقل من ١٪ (٣ مليون سائح) ويمكن بسهولة أن تصل إلى ٧ مليون سائح في عام ٢٠٠٠ خاصة في مجال السياحة الساحلية (الساحل الشمالي، الغردقة، جنوب سيناء) حيث تحقق مصر ميزة تنافسية مع الدول الساحلية الأخرى ، في الاعتدال المناخي حيث يسود الجو الدافئ طوال تسعة أشهر من العام بالنسبة لساحل البحر الأبيض المتوسط، بينما يسود هذا الجو سواحل البحر الأحمر طوال العام.

١٢ . التطورات التشريعية :

شهد عام ١٩٩٦ تطورات بالغة الأهمية في مجال الإصلاح التشريعي كركن أساسي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والتمهيد لمرحلة الانطلاق بلا عوائق تشريعية أو قانونية، حيث تمت مراجعة كافة التشريعات القائمة لإلغاء المتعارض منها مع متطلبات المرحلة الجديدة، وتم إصدار العديد من التشريعات الجديدة التي تتوجه نحو مزيد من التحرر الاقتصادي في كافة

المجالات، وتشجيع الاستثمار، حيث أصبحت مصر ممهدة لاستقبال الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي بلا قيود، وبلا حدود.

وتتمثل أهم التشريعات والقوانين التي صدرت خلال عام ١٩٩٦، لاستكمال التحرير الاقتصادي وتهيئة المناخ الملائم والداعم للاستثمار في :-

- قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ في شأن قواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة، أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها بإيجار اسمي لإقامة المشروعات الاستثمارية عليها أو التوسع فيها.

- قانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية، ويقضي بسريان القواعد والأحكام والتيسيرات والإعفاء والإجراءات الواردة في قانون المجتمعات العمرانية الجديدة على مشروعات التنمية السياحية ومشروعات الإستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي الخاضعة لقانون الأراضي الصحراوية.

- قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٩٦ بتعديل أحكام قانون الضرائب على الدخل، ويقضي بإعفاء صناديق الاستثمار العاملة في سوق المال من الضريبة على أرباح شركات الأموال.

- قانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٦ بتعديل أحكام ضريبة الدمغة بإضافة فقرة تقضي بإعفاء استهلاك الكهرباء في أغراض استصلاح واستزراع الأراضي من ضريبة الدمغة.

- قانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٦ بتعديل فقرة في المادة (١٩) من قانون رسوم الموانئ ويقضي بأن تمنح السفن السياحية وسفن الركاب التي ترد إلى أحد موانئ مصر تخفيضا قدره ٧٥٪ من رسم الميناء.

- قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قوانين البنوك والائتمان بحيث يجوز أن تزيد نسبة ما يملكه غير المصريين في رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على ٤٩٪ من رأس المال لأي بنك، وإطلاق سلطات كل بنك في تحديد معدلات العائد وأسعار الخدمات المصرفية التي يقدمها.

- قانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ في شأن

السجل التجاري ويقضي بأن يقيد بالسجل التجاري الأجانب المزاولون لنشاط التصدير.

- قانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأرض مصر والخروج منها، ويقضي هذا القانون بتيسيرات عديدة لدخول وإقامة الأجانب بمصر.

- قانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر، ويقضي التعديل بجواز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء.

- قانون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٩٦ بإلغاء المادة (٣) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ، بما يعني التحرير الكامل للتعامل بالنقد الأجنبي.

- قانون رقم (٢٢٩) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة، ويقسم الطرق إلى أنواع وينص على جواز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب وذلك لإنشاء طرق حرة وسريعة ورئيسية وإدارتها واستغلالها وصيانتها وتحصيل مقابل المرور عليها.

- قانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء، ويجيز لغير المصريين تملك العقارات مبنية كانت أو ارض فضاء بشروط ميسرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين صدرت بقرارات من رئيس الجمهورية، وهناك مجموعة أخرى من القوانين مكملة للتشريعات المعمول بها صدرت بقرارات من رئيس الوزراء أو بقرارات وزارية، لتعمل معا لاستكمال الإصلاح التشريعي ليواكب الإصلاح الاقتصادي.

(إطار رقم ١٨-١)
فرص الاستثمار

١ - مشاريع زراعية :

* مشروع معالجة المياه العادمة .
* مشروع التنمية الزراعية لغرب عوينات .
* مشروع المركز الدولي لتنمية وتطوير المهارات الزراعية والفنية والعلمية في الشرق الأوسط .

٢ - مشاريع الصناعات الكيماوية :

* مشروع إنتاج أقطاب الجرانيت .

٣ - مشاريع الطاقة :

* مشروع خط غاز السلام .
* مشروع مصفاة الشرق الأوسط للنفط .

٤ - مشاريع البيئة :

* مشروع تقنيات تحلية المياه للشرق الأوسط .

٥ - مشاريع التقنية الحديثة :

* مشروع شبكة المعلومات التجارية الإقليمية .
* مشروع شبكة المعلومات الطبية .
* مشروع مركز تقنيات المعاقين .
* مشروع مركز حضانة وتطوير تقنيات الأعمال .

٦ - مشاريع البنية التحتية والنقل والخدمات :

* مشروع تطوير ميناء بور سعيد الجديد وإنشاء منطقة حرة صناعية .

٧ - مشاريع صناعات حديدية :

٨ - مشاريع سياحية :

* مركز فوكا في رأس الحكمة .
* مركز واد الجمال .

٩ – مشاريع النقل :

- تطوير ميناء العريش .
- مركز دراسات وأبحاث شبكات النقل البحري .
- تطوير ميناء عتاقة التجاري .
- تطوير وتوسيع مطار رأس النقب .

(١٩)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٩٦

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــــة :

واصل المغرب مسيرته السياسية والاقتصادية بخطى ثابتة وذلك بفضل استقراره سياسيا واقتصاديا. فعلى الصعيد السياسي شهد عام ١٩٩٦ إجراء الاستفتاء الشعبي حول تعديل الدستور ومصادقة الشعب عليه في سبتمبر من نفس العام. ويرمي هذا التعديل إلى اعتماد صيغة الانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان. ووفقا لهذا التعديل سيصبح للمغرب مجلسان: الأول مجلس النواب الذي سيتم انتخاب أعضائه بالاقتراع المباشر، أما المجلس الثاني فأنه سيضم ممثلي الحرف المهنية والهيئات الممثلة للمجالس المحلية ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. أما التشكيل الوزاري فانه يعتمد على التشكيلية البرلمانية ذات الأغلبية كما يساهم التعديل الدستوري الجديد في تكريس الجهوية وتقوية المجلس الأعلى للحسابات.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد واصل المغرب انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وتطبيق برامج الخصخصة بنجاح مما ساهم بصورة مباشرة في استقطاب تدفقات استثمارية وطنية وأجنبية كبيرة فضلا عن منح قوة دفع جديدة لتنشيط بورصة الدار البيضاء.

٢ . الأداء الاقتصادي :

شهد عام ١٩٩٦ تحسنا كبيرا في الأداء الاقتصادي في المغرب ، خاصة بعد تحسن أوضاع القطاع الفلاحي الذي شهد موجة جفاف عام ١٩٩٥. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو بلغ ٤٪ مقابل -٦,٥٪ عام ١٩٩٥ نظرا للنتائج الجديدة التي حققها القطاع الفلاحي خلال العام .

على الصعيد القطاعي كان القطاع الزراعي أكثر القطاعات انتعاشا وتأثيرا إيجابيا ملحوظا على أداء الاقتصاد إذ ساهم المردود الزراعي الكبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قياسي بعد أن شهد تراجعا ملحوظا عام ١٩٩٥ بسبب الجفاف الحاد الذي شهدته البلاد . أما القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي فقد شهد تطورا ملحوظا وكذلك بالنسبة لقطاعات النقل والبناء وقطاع التجارة .

٣ . السياسة المالية :

شهد عام ١٩٩٦ زيادة في المداخيل الجارية بلغت ١١,٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٥. وتعزي هذه الزيادة إلى ارتفاع مداخيل الخصخصة التي سجلت نموا بنسبة ٣٧,١٪ نتيجة التصرف المحكم بهدف بيع بعض الشركات الحكومية. وسجلت الإيرادات الجبائية كذلك ارتفاعا بنسبة ٨,٦٪ نتيجة تحسن الإيرادات الضريبية على الشركات (٣٤,٥٪) والضريبة على القيمة المضافة (٤٠,٤٪) والضريبة العامة على الدخل (١٤,٣٪).

وأما النفقات العادية فقد ارتفعت وتيرة نموها من ٤,٣٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٩,٢٪ سنة ١٩٩٦ حيث مثلت ٢٧,٦٪ من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ٢٦,٣ سنة ١٩٩٥. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة بنسبة ٥٥٪ لمصاريف صندوق المقاصة والى ارتفاع نفقات الخدمات بنسبة ٨,٨٪.

هذا وقد شهد العجز في الموازنة العامة تقلصا ملحوظا بنسبة ٣٤٪ حيث أصبح يمثل ٣٪ من الناتج الداخلي الإجمالي . أما إذا استثنينا عملية الخصخصة، فان هذا العجز لم يتقلص إلا بنسبة ٥,٧٪ ممثلا بذلك ٣,٨٪ من الناتج الإجمالي .

وقد سجلت الضرائب المباشرة، في نفس الفترة، ارتفاعا بنسبة ١٢,٦٪ وذلك نتيجة للزيادة في الضريبة على الشركات وفي الضريبة العامة على الدخل، اللتان تشكلان ٣٠٪ و ٤٣٪ على التوالي من إجمالي الضرائب المباشرة.

أما الضرائب غير المباشرة فقد سجلت زيادة قدرها ١٢,٩٪ ناتجة عن ارتفاع نسبة نمو الضريبة على القيمة المضافة منذ يوليو ١٩٩٦، كما نتجت هذه الزيادة في الضرائب غير المباشرة عن الزيادة في مداخيل الرسوم الداخلية على الاستهلاك إذا ما استثنينا الرسوم المتعلقة بالمحروقات التي شهدت تراجعا بسبب انخفاض الاستهلاك في الطاقة.

٤ . السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية إلى مواكبة الانتعاش الاقتصادي المتوقع وذلك من خلال ضبط معدل توسع الكتلة النقدية في حدود المستوى الذي يحقق التوازنات الأساسية وخاصة التحكم في التضخم والحفاظ على سعر صرف الدرهم . وقد انخفض معدل التضخم من ٥,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥,١ عام ١٩٩٤ ثم ارتفع عام ١٩٩٥ إلى ٦,٣٪ بسبب الجفاف الذي أثر كثيرا على الإنتاج الزراعي لكنه شهد انخفاضا ملحوظا عام ١٩٩٦ حيث وصل إلى ٤,٤٪.

وشهدت الكتلة النقدية عام ١٩٩٦ زيادة نسبتها ٥,٩٪ في شهر نوفمبر مقارنة مع نفس الفترة لعام ١٩٩٥. وقد تطورت مقابلات النقد بشكل ملموس خلال العام مقارنة مع نفس الفترة السابقة، حيث سجلت كل من الموجودات الخارجية والديون على الخزينة تحسنا بنسبة ١٤٪، ١,٤٪ على التوالي وسجلت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي ارتفاعا نسبته ١١,٩٪ خلال العام (لغاية شهر أغسطس مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق). وفي هذا المجال شهدت القروض طويلة المدى الممولة من قبل البنوك التجارية معدل نمو قدره ٣٣,٥٪ بينما حققت القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل ارتفاعا بنسبة ١١,١٪ و ٥,٨٪ على التوالي. أما القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية العمومية فقد شهدت نسبها زيادة ملحوظة ١٩,٥٪ خلال العام مقارنة بعام ١٩٩٥.

٥ . سياسة سعر الصرف :

اصبح الدرهم قابلا للتحويل في عام ١٩٩٣. وقد بدأت سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في شهر أيار/ مايو ١٩٩٦. وخلفت أسعار صرف العملات الأجنبية آثارا متفاوتة على الدرهم. وقد شهد سعر صرف الدرهم تحسنا يقدر بحوالي ٧,٩٪ في المتوسط سنويا بالنسبة للدولار وبحوالي ٩٪ بالنسبة للجنيه الإسترليني، في حين تراجع سعر الصرف مقابل الفرنك الفرنسي والمارك الألماني بنسبة ٣,٢٪ و ٤,٩٪ على التوالي. وقد ظل سعر صرف الدرهم إجمالا ثابتا خلال هذه السنة.

٦ . سوق الأسهم السندات :

سجلت كل من القيمة السوقية ومؤشر السوق خلال العام زيادة ملحوظة مقارنة مع عام ١٩٩٥، حيث بلغت هذه الزيادة ٥٠٪ و ٣٠,٦٪ على التوالي. وتعزي هذه النتائج الإيجابية لنشاط بورصة القيم لبرامج الخصخصة وإصدار سندات الخصخصة وإدخال شركة مالية خاصة (كريدور) إلى بورصة القيم. هذا بالإضافة إلى الإجراءات التقنية التي تم اتخاذها في إطار التشريع الجبائي الجديد. وقد حصلت الخزينة على ما يفوق ١٠ بليون درهم نتيجة لخصخصة ٤٩ وحدة إنتاجية بما في ذلك الفنادق. ومن المحتمل أن تراجع لائحة الشركات والمؤسسات القابلة للخصخصة لتوسيعها وخلق مناخ تنافسي ملائم. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق برنامج الخصخصة قد أعطى ديناميكية متميزة للبورصة منذ بدايته عام ١٩٨٩، حيث تضاعف التقويم السوقي للبورصة بحوالي ١٤ مرة حتى نوفمبر ١٩٩٦، كما تضاعف رقم المعاملات اليومي للأسهم بحوالي ١٧١ مرة خلال نفس الفترة، حيث ارتفع الرقم من ٥٠٠ ألف درهم إلى ٨٧ مليون درهم.

٧ . التجارة الخارجية :

شهد عام ١٩٩٦ تطورا ملحوظا في التجارة الخارجية. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة ٥,٢٪ مقارنة مع عام ١٩٩٥ حيث بلغت ٦١,٧ بليون درهم. وبالمقابل انخفضت الواردات بنسبة ٠,٧٪ لتبلغ ٨٤,٩ بليون درهم. ونتيجة لهذه التطورات سجل عجز الميزان التجاري انخفاضا بنسبة ١٣,٥٪ ويعزي الارتفاع في الصادرات إلى زيادة المنتوجات الغذائية بنسبة ١٢,٤٪ وكذلك الزيادة في مبيعات المكتب الشريف للفوسفات بنسبة ٥,٦٪ صادرات المواد الكاملة بنسبة ١,٣٪ وذلك بفضل الارتفاع الذي سجلته صادرات مواد التجهيز بنسبة ١١,٩٪. أما بالنسبة للواردات فان الانخفاض نتج أساسا عن انخفاض قيمة واردات مواد الطاقة خاصة زيت البترول الخام بنسبة ٨,٦٪ وتقليص واردات كل من المواد الخام ومواد التجهيز الصناعي وأنصاف المواد بنسبة ١٥,٧٪، ٩,١٪ ٤,٨٪ على التوالي وزيادة بنسبة ١٨,١٪ في مشتريات المواد الغذائية بسبب ارتفاع ثمن الحبوب المستوردة وانخفاض واردات المواد الأخرى غير الحبوب والطاقة بنسبة ٣٪.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين للمغرب ففي عام ١٩٩٤ توجهت ٦٧,١٪ من إجمالي صادرات المغرب إلى دول الاتحاد الأوربي كما شكلت واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي ٦٣,٩٪ من إجمالي وارداته. أما بالنسبة للتبادل التجاري بين المغرب والدول العربية فلا يزال حجمه ضعيفا: ففي عام ١٩٩٥ على سبيل المثال مثلت واردات المغرب من السعودية والإمارات ٤,٦٪، ١,٤٪ على التوالي من إجمالي وارداته.

٨ . ميزان المدفوعات :

يتصف القطاع الخارجي للاقتصاد المغربي بعجز هيكلي في الميزان التجاري وعادة ما يتم تغطيته بنسبة كبيرة من إيرادات السياحة وتحويلات العمالة المغربية في الخارج. ففي عام ١٩٩٥ تفاقم عجز الميزان التجاري حيث بلغ الرصيد ٢٦ بليون درهم في حين كان ٢٣,٧ بليون درهم عام ١٩٩٤ ولكن لم يتجاوز العجز في الميزان الجاري ورغم تضاعفه مقارنة بعام ١٩٩٤ حوالي ١٣,٢ بليون درهم فقط نتيجة للتحسن الملحوظ في كل من قطاع السياحة والتحويلات الخاصة بدون مقابل (تحويلات العمالة أساسا) حيث بلغت ٩,٩ بليون درهم ، ١٦,٢ بليون درهم على التوالي .

أما حساب رأس المال فقد سجل عجزا يقدر بحوالي ٣ بليون درهم ، ويفسر ذلك بتقليص المداخيل الناتجة عن قلة الاستثمارات والاقتراضات الأجنبية وقد أدت هذه النتائج إلى تحقيق عجز في ميزان المدفوعات يقدر بـ ٧,٣ بليون درهم (٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بعد

ما كان موجبا عام ١٩٩٤ (٢,٣ بليون درهم بنسبة ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وفي عام ١٩٩٦ سجل الميزان التجاري انخفاضا بنسبة ١٣,٥٪ بينما شملت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا حيث بلغت ٧٢,٧٪ خلال العام مقارنة بحوالي ٦٨,٦٪ عام ١٩٩٥. وكان ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة ٥,٢٪ مقابل الانخفاض الذي سجلته الواردات بنسبة ٠,٧٪ . وتميز تطور ميزان الأداءات خلال عام ١٩٩٦ بارتفاع في تحويلات المغاربة العاملين بالخارج والتي وصلت إلى ١٧,٢ بليون درهم ١٩٩٥ كما ارتفعت المداخيل السياحية لتصل إلى ١٢ بليون درهم.

٩ . الديون الخارجية :

لا زالت الديون الخارجية التي بلغت ٢٢,٣ بليون دولار عند نهاية عام ١٩٩٥ (٦٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ، تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت التكاليف الإجمالية لهذه الديون (بما فيه الفائدة) ، لتصل إلى ٣٠ بليون درهم بالنسبة للقطاع العمومي، أو ٣٠٪ من مجموع المداخيل الجارية الخارجية مخلفة بذلك أثارا سلبية على الحساب الجاري من جراء تأدية الفائدة التي بلغت ١٢,٤ بليون درهم.

وبلغ حجم الدين بنهاية عام ١٩٩٦ حوالي ٢١ بليون دولار مسجلا انخفاضا قدره ١,٣ بليون دولار مقارنة مع سنة ١٩٩٥. وبهذا يمثل الدين ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٦٩٪ عام ١٩٩٥ و ١٢٣٪ عام ١٩٨٥.

وقد شهد هذا العام برنامجا مكثفا لمعالجة معضلة المديونية ينبني على ثلاثة محاور كان أولها تحويل الدين إلى استثمارات خاصة مع فرنسا وأسبانيا. أما المحور الثاني فيتمثل في إصدار قرض بمبلغ ١,٥ بليون فرنك فرنسي مضمون في طرف مؤسسة فرنسية. هذا وتساعد هذه العملية المغرب على التواجد في الأسواق المالية العالمية وتخفيض سعر تكلفة الديون (من ١٠,٢٪ إلى ٦,٥٪) فضلا عن تقليص الديون الفرنسية بحوالي ١,٥ بليون فرنك فرنسي. أما المحور الثالث فيتمثل في إلغاء ما قيمته ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي من الديون الفرنسية وتحويلها إلى استثمارات عمومية.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا متزايدا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ حيث سجلت (٢٢٧)، (٣٧٥)، (٥٠٣)، (٥٩٠) مليون دولار على التوالي لكنها شهدت تراجعا بعد ذلك خلال الفترة

١٩٩٤-١٩٩٥ حيث سجلت (٥٥٥) ، و(٤١٧) مليون دولار على التوالي .

وقد شكلت الاستثمارات العربية خلال السنوات الأخيرة ما معدله ١٢,٢٥٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية، وتحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في هذه التدفقات الاستثمارية تليها الإمارات العربية المتحدة ثم ليبيا فالكويت.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ الفلاحـــة :

بلغ إنتاج الحبوب خلال الموسم ١٩٩٥-١٩٩٦ حوالي ٩٧,٥ مليون قنطار مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة ٥,٥٪ بالمقارنة مع إنتاج سنة ١٩٩٤ حيث كان يعد هذا الأخير رقما قياسيا في تاريخ الفلاحة بالمغرب.

أما القطنيات فقد أرتفع إنتاجها من ٨٧٤ ألف قنطار سنة ١٩٩٥ إلى ٢٧٣٣,٨ ألف قنطار سنة ١٩٩٦ .

هذا وقد ارتفعت صادرات المغرب من الحمضيات عند نهاية ١٩٩٦ بنسبة ٦٥,٤٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥ ومن الطماطم لنفس الفترة بنسبة ٣,٣٪. أما فيما يخص البطاطس فقد انخفض حجم الصادرات بنسبة ٤٤,٥٪.

٢٠١١ الصناعـــة :

شهد مؤشر الإنتاج الصناعي خلال الستة أشهر الأولى لعام ١٩٩٦، ارتفاعا بنسبة ٤,٧٪ بالمقارنة مع ١٩٩٥، في الوقت الذي لم يسجل فيه بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ سوى ارتفاع طفيف بنسبة ٢,٧٪ . ويدل هذا الارتفاع على ازدهار راجع للعوامل التالية:

- ارتفاع مؤشر إنتاج صناعات النسيج والجلود بنسبة ٧,٨٪.
- ارتفاع مؤشر الإنتاج في قطاع صناعة الخشب (١١,٦٪) والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية (٨٪) وصناعة الورق (٧,٢٪).
- ارتفاع الرقم الاستدلالي للإنتاج بنسبة ١,٦٪ في مجال الصناعة المعدنية و الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية.
- ارتفاع الرقم الاستدلائي للإنتاج الخاص بالصناعات الغذائية الفلاحية بنسبة ١,٣٪.

على صعيد الصناعة الاستراتيجية فقد شهد إنتاج الفوسفات خلال عام ١٩٩٦ زيادة بنسبة ٣,٦٪ بينما تراجع إنتاج حامض الفوسفوريك بنسبة ١,٥٪. هذا وارتفعت صادرات الفوسفات بنسبة ٧,٧٪ .

٣٠١١ الصيد البحري :

تشير المعطيات المتوفرة لعام ١٩٩٦ أن حجم إنتاج الصيد الساحلي الذي يقدر بحوالي ٢٧٤٦٤٥ طن خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦ قد شهد تراجعا بنسبة ٢٧٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥. ويعزي هذا الانخفاض إلى التراجع في إنتاج الأصناف المحيطية (البلاجيك) كما شهد إنتاج الصيد في أعالي البحار انخفاضا حيث سجل ما مقداره (٦٠٢٦٠) طنا في نفس الفترة ، أي ما يعادل ٢٢٧٧ مليون درهم .

٤٠١١ السياحة :

شهد قطاع السياحة بالمغرب ازدهارا نسبيا خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٩٦ دون أن يصل إلى ما كان عليه خلال نفس الفترة من السنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع نسبة دخول السياح الأجانب بـ ١٠,٣٪ وارتفاع نسبة المداخيل بنسبة ١٥,٢٪ وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة للسنة الماضي.

أما الإحصائيات المتوفرة بالنسبة لفترة الأحد عشر شهرا الأولى من سنة ١٩٩٦ (آخر تشرين الثاني/نوفمبر) فتشير إلى أن عدد الوافدين إلى المغرب قد بلغ خلال هذه الفترة ١,٥١٨,٠٠٠ مسجلا بذلك ارتفاعا قدره ٨٪ بالنسبة لنفس الفترة للسنة الماضية أما عدد الليالي السياحية فقد سجل وتيرة تزايد في حدود ١٪.

١٢. التطورات التشريعية :

شهد عام ١٩٩٦ صدور قانونين مهمين يتعلقان بتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وهما مدونة التجارة وقانون الشركات المساهمة. فقد صدرت المدونة لتحل محل قانون التجارة الصادر عام ١٩٩٣ حيث أضفت إلى القانون المشار إليه تشريعات وبنود أخرى ليكون أكثر مواكبة للمتطلبات والمستجدات الحالية. وقد صدرت المدونة بموجب الظهير رقم (٨٣-٩٦-١) لعام ١٩٩٦ في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

أما قانون الشركات المساهمة رقم (٩٥-١٧) فقد صدر بموجب الظهير الشريف رقم (١٢٤-٩٦-١) في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويهدف القانون إلى تحديث وتحسين قوانين

التسجيل وإرساء أسس الشفافية وتقنين الإطار المحاسبي وحماية الأقلية في الشركات فيما يتعلق بحصص الأسهم واللجوء للقضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يحدد عدد المساهمين في الشركة بخمسة أفراد على الأقل بدلا من سبعة كما كان معمولا به سابقا. كما يحدد القانون رأس مال الشركة المقفلة (٣٠٠ ٠٠٠) درهم فيما يحدد رأس مال الشركة المساهمة العامة بـ ٣٠٠ ٠٠٠ درهم .

ومن جهة أخرى تم خلال عام ١٩٩٦ مراجعة القانون المتعلق ببورصة القيم بهدف إعطاء ديناميكية اكبر لسوق البورصة عن طريق تجميع أوامر المعلومات في السوق المركزي وخلق سوق مالي ثانوي وضمان الثقة بين المستثمرين والقائمين على البورصة. كما تم الإعلان عن مشروع القانون المتعلق بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بهدف خلق إطار تشريعي فعال وشفاف للقطاع يضمن المنافسة النزيهة لصالح مستعملي شبكات وخدمات المواصلات، هذا بالإضافة إلى قانون المنافسة الهادف إلى تحرير الاقتصاد. والذي سينشأ بموجبه مجلس للمنافسة مكون من قضاة ومتخصصين لحماية المستهلك وتطبيق القانون.

(٢٠)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية لعام ١٩٩٦

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

شهد عام ١٩٩٦ تطورات هامة في الاقتصاد الوطني الموريتاني، نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة من خلال العمل بالوثيقة الإطارية الخامسة الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

فقد تمت مواصلة الإصلاحات المالية التي تهدف إلى تقليل النفقات الحكومية وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى الإنفاق الاستثماري والى مجالات مشجعة للاستثمار الخاص، بهدف تحريك عجلة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى القطاع النقدي تمكنت الحكومة من التحكم في معدلات التضخم بفضل برامجها الإصلاحية والتي تعتبر معدلات متدنية بالمقارنة بدول المنطقة. كما واصلت الحكومة سياستها المتمثلة في إعادة هيكلة النظام المصرفي ليلائم متطلبات التنمية الاقتصادية ويواكبها، فضلا عن الإجراءات التي اتخذت في حجم الكتلة النقدية وامتصاصها وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى الادخار عن طريق رفع أسعار الودائع بهدف خلق المزيد من الاستثمارات الوطنية.

كما كان لسياسة البنك المركزي الائتمانية التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني، حيث عمل البنك المركزي على توجيه الجزء الأكبر من هذا الائتمان إلى القطاع الخاص مما ساعد في خفض معدلات التضخم وخلق المزيد من فرص العمل نتيجة للاستثمارات الخاصة الناجمة عن هذا الائتمان.

وفيما يخص موضوع الاستثمارات فان عام ١٩٩٦ شهد تطورا ملحوظا في هذا المجال تمخض عن اصدار الحكومة للمرسوم رقم (١٦٠-٩٧) القاضي بإنشاء الشباك الموحد لاستكمال الإجراءات الإدارية والاعتماد بموجب قانون الاستثمار والذي يحل محل المرسوم رقم ٦٤-٨٩ المنشئ للجنة الوطنية للاستثمار. ولا تزال الحكومة تواصل العمل بقانون الاستثمار الصادر عام ١٩٨٩ الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نظرا للحوافز الملموسة التي يوفرها لمختلف النشاطات الاقتصادية. كما أصبح مناخ الاستثمار أكثر تحسنا نتيجة لقدرة موريتانيا على تسديد ديونها الخارجية، وللاستقرار السياسي الذي تشهده

البلاد منذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (النواب والشيوخ) الديمقراطية عام ١٩٩٢.

وعلى المستوى السياسي كذلك شهد عام ١٩٩٦ تعديلات حكومية من أهمها تعيين السيد/ الشيخ العافي ولد محمد خونا وزيرا أولا ثم تعيين حكومة جديدة بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ وتلي ذلك ثلاث تعديلات وزارية جزئية كان آخرها تعديلا شمل وزارة العدل والداخلية والبريد والموصلات والصيد والاقتصاد البحري والثقافة والتوجيه الإسلامي وذلك بتاريخ ٦ أيار/مايو.

٢ . الأداء الاقتصادي :

شهد الأداء الاقتصادي تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الموريتانية في مختلف المجالات من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥-١٩٨٨، وبرنامج الدعم والدفع ١٩٨٩-١٩٩١ وكذلك من خلال العمل بالوثيقة الإطارية الخامسة الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. فبعد أن كان نمو الناتج المحلي الحقيقي سالبا عام ١٩٨٤ وصل إلى ٥,٥٪ و ٥,٧٪ عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي ، و تجاوز النسبة المستهدفة لعام ١٩٩٥ (٤,٣٪) ليصل إلى ٦,٦٪ ثم إلى ٧٪ عام ١٩٩٦ وذلك بفضل النتائج الجيدة التي أظهرتها أنشطة القطاعات الرئيسية خاصة قطاعي التعدين والصيد البحري.

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٦ بحوالي ١٥٠ بليون أوقية (حوالي ١,١ بليون دولار) وهو ما يجعل نصيب الفرد من الناتج المحلي يساوي حوالي ٥٠٠ دولار. أما بالنسبة لتركيبة الهيكل الاقتصادي فلم يطرأ عليها تغيير يذكر حيث ظل قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة.

٣ . السياسة المالية :

شهدت العشرة أشهر الأولى من عام ١٩٩٦ فائضا في الميزانية بلغ ٤٧٩٥ مليون أوقية (٣٥,٢ مليون دولار) مقابل ٢١٢٣ مليون أوقية (١٥,٧ مليون دولار) في العام ١٩٩٥ . و يمثل هذا الفائض ٣,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق مقابل ١,٥٪ عام ١٩٩٥. وخلال نفس الفترة بلغت إيرادات الميزانية ٢٦١٤٨ مليون أوقية (٧١٩ مليون دولار) أي بمعدل تنفيذ يقارب ١٠٠٪.

وتمثل الإيرادات الجبائية ٧٤,٢٪ من إيرادات الميزانية حيث قدرت بـ ١٩٤٠٨ مليون أوقية (١٤٢,٣ مليون دولار) نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ . وقد بلغ معدل إنجاز الرسوم على التجارة الخارجية ١١١٪ والرسوم على السلع والخدمات ١٠٠٪. أما النفقات فقد بلغت ٢١٣٥٣ مليون أوقية (١٥٧ مليون دولار) في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (٩٩,٧٪ من التوقعات) تتوزع على نفقات التسيير (٧١,٤٪) وفوائد الديون (١٧,٦٪) ونفقات الاستثمار (٨,٩٪) والحسابات الخاصة للخزينة (٢,١٪) .

وأورد قانون المالية لعام ١٩٩٦ بعض التعديلات على القانون العام للضرائب كان أهمها:

- تحديد خصم الضريبة الدنيا الجزافية بنصف مبلغه بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية والشركة الوطنية للاستيراد والتصدير والشركات العاملة في مجال الصيد.

- تعديل النظام الضريبي المطبق على كل من الشركة الوطنية للصناعة والمناجم والشركة الوطنية والكهرباء حيث استبعدت المحروقات وبعض الزيوت من نظام الإعفاء.

- استبعاد الديزل الموجه للزراعة من لائحة المواد المعفاة بموجب قانون المالية لعام ١٩٨٩ وسيتم تحويل حصيلة رسوم هذه المادة إلى حساب للتحويل الخاص باسم صندوق دعم التنمية الزراعية وستستخدم سيولة هذا الحساب إما لتخفيض الفوائد لصالح المنتجين أو دعم تسويق الإنتاج الزراعي، وإما على شكل ايرادات لدعم المدخلات الزراعية .

٤ . السياسة النقدية :

على الرغم من الإجراءات التي اعتمدتها البلاد منذ فترة للتحكم في نمو الكتلة النقدية فان هذه الأخيرة قد شهدت نموا ملحوظا عام ١٩٩٦ يقارب ١٢٪ بعد أن كانت ثابتة تقريبا خلال ١٩٩٥.

وقد نتج النمو في حجم الكتلة النقدية أساسا عن زيادة حجم القروض الموجهة نحو الاقتصاد بنسبة ٤١٪ ونحو القطاع العام بنسبة ١٢,٦٪.

واتسم تطور مؤشر الأسعار بتغيرات مهمة لوحظت بشكل خاص في مؤشر المواد الغذائية ٧,٧٪. أما أهم ارتفاع فقد سجل خلال شهر يوليو (٨,٢٪) مقارنة مع شهر يونيو، ويعود ذلك إلى اضطراب في التموين.

٥ . سياسة سعر الصرف :

شهدت أسعار الصرف خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ تزايدا في معدل نموها يقارب ٣,٥٪ بالنسبة للدولار والفرنك الأفريقي حيث انخفضت معدلات التبادل إلى ٩٣,٨٪ (١٠٠=١٩٨٧) .

يمكن ملاحظة انخفاض قيمة الأوقية مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ على مستوى أهم العملات مثل الفرنك الفرنسي ٦,٧٪ والدولار الأمريكي ٧,٣٪ والمارك الألماني ٣,٨٪ والجنيه الإسترليني ٤,٣٪. وعلى العموم فان الدولة قد قطعت شوطا كبيرا في اتجاه تحرير سعر الصرف، حيث توجد مكاتب صيرفة منذ عام ١٩٩٥. وقد وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى ١٣٦,٥ أوقية رسميا عام ١٩٩٦.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

لم ينشأ حتى الآن سوق للأسهم والسندات بموريتانيا إلا أنه يتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية المطبقة حاليا والتي تحتوي مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي والذي يشتمل على إنشاء سوق للأسهم والسندات كخطوة نهائية.

٧ . التجارة الخارجية :

بلغت الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ حوالي ٤٦٩٧٩ مليون أوقية (٣٤٤,٥ مليون دولار) مقابل ٤٧٠٥٤ مليون أوقية (٣٤٩ مليون دولار) خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٥ أي أنها انخفضت بنسبة ٠,٢ ٪. وبالمقابل بلغت الصادرات ٥٨٦١٧ مليون أوقية (٤٣٠ مليون دولار) أي بزيادة قدرها ١٩٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥، مما سمح بزيادة معدل تغطية الصادرات للواردات حتى وصل ١٢٥٪.

ومن خلال التتبع لبنية الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ تلاحظ هيمنة سلع التجهيز بنسبة ٣٣٪، وسبب ذلك هو زيادة حجم الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة. أما الصادرات فتتكون أساسا من الأسماك وخامات الحديد.

إن الفائض التجاري الذي بلغ ٨٦ مليون دولار (٢٠٪ من الصادرات) خلال هذه الفترة يعتبر إنجازا هاما إذا ما قورن بنظيره العام الماضي حيث لم يتجاوز هذا الفائض (١٥,٧ مليون دولار) خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٥ (٤٪ فقط من الصادرات).

أما على مستوى التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فيعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الأول حيث يمثل نسبة ٥٣٪ من الواردات و ٥١٪ من الصادرات تليه اليابان بنسبة ٢٥,٥٪ من الصادرات و ٤,٥٪ من الواردات ثم الجزائر والولايات المتحدة بنسبة ٨,٨٪ و ٣,٢٪ من الواردات على التوالي.

٨ . ميزان المدفوعات :

تشير الأرقام الإحصائية المتوفرة إلى أن الميزان التجاري حقق فائضا كبيرا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦، حيث سجل فائضا قدره ١١,٧٤ بليون أوقية (٨٦ مليون دولار) مقابل ٢,١٤ مليون أوقية (١٥,٧ مليون دولار) خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٥. ويرجع هذا التطور الكبير إلى زيادة الصادرات بنسبة ١٩٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ مما أدى إلى تحقيق تغطية الصادرات للواردات بنسبة ١٢٥٪ وفي المقابل انخفضت الواردات بنسبة ٠,٢ ٪.

وظل الحساب الجاري في تطور مستمر محافظا على تحقيق فائض هام ، حيث شكل ما نسبته ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٧٪ عام ١٩٩٥.

ويرجع هذا التحسن إلى التطور الملحوظ في التحويلات الخاصة بدون مقابل كما شهد الحساب الرأسمالي تحسنا ملحوظا نتيجة لإقبال المستثمرين على الاستثمار داخل البلاد بسبب التحسن الملموس في مناخ الاستثمار.

٩ . الديون الخارجية :

تفيد المصادر الإحصائية أن حجم الديون قد بلغ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ حوالي ٢,٠٢ بليون دولار (٢٧٢ بليون أوقية) مقابل ٢,٠١ بليون دولار (٢٧٢ بليون أوقية) عام ١٩٩٥ أي بنسبة زيادة قدرها ٠,٥٪ . ويأتي هذا التطور في الديون الخارجية نتيجة تزايد ثقة الدائنين بالدولة نظرا للتحسن الملحوظ في التزام الحكومة بسداد ديونها تجاه الدائنين وحرصها الشديد على ذلك.

وينعكس هذا الاتجاه في التراجع الكبير الذي شهدته المتأخرات، حيث لم تتعد ٢٢,٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ (٣ بليون أوقية) مقابل ٥١ مليون دولار (٦,٣ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ أي أنها انخفضت بمعدل ٥٦,٨٪.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو موريتانيا قد بلغت في المتوسط حوالي ٤,٦ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، في حين بلغت حوالي ٤ مليون دولار ١٩٩٤، كما أنها لم تسجل زيادة يعتد بها خلال عام ١٩٩٦. هذا وكان تدفق الاستثمارات قد بلغ أقصى مستوى له عام ١٩٩٠، حيث بلغ حوالي ٧ مليون دولار.

١١. القطاعات الاقتصادية :

١٠١١ القطاع الزراعي :

أظهرت نتائج الموسم الزراعي ٩٦-١٩٩٧ زيادة في المساحات المزروعة تقدر بـ ٢٤,٢٪ بعد تراجع كبير خلال الموسم الزراعي السابق بنسبة ١١,٧٪.

هذه الزيادة كانت ثمرة للخطوات المتخذة في سبيل استصلاح أراضي زراعية مطرية جديدة مما أدى إلى زيادة هذه الأخيرة بنسبة ٢٣,٤٪ أما الزراعات الموسمية المروية فقد عرفت هي الأخرى تحسنا ملموسا لكن حصتها من إجمالي المساحات المزروعة ما زالت ضعيفة ٣,٣٪. وعلى الرغم من انخفاض إنتاج المحاصيل التقليدية فان الإنتاج الكلي قد ارتفع بنسبة ٤٪ بفضل النمو الكبير في إنتاج الأرز (٥١,٤٪) .

٢٠١١ قطاع الصيد :

وصل حجم صادرات الصيد خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٦ الى حوالي ١٧٢٧٧١ طن بقيمة إجمالية تقارب ١٣٤,٥ مليون دولار أي بمعدل زيادة تقارب ٢٦٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥.

أما صادرات الشركة الوطنية لتسويق الأسماك وهي المصدر الأول فقد وصلت ٢٦٢٧١ طن بقيمة ٨٩,٠٢ مليون دولار أي بزيادة ٨,٧٪ من حيث القيمة و ١٨,٨٪ من حيث الحجم مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥، معنى ذلك أن هناك انخفاضا في متوسط أسعار صادرات هذه الشركة تناهز -٨,٥٪ حيث انخفض هذا المتوسط من ٣٧٠٢ دولار للطن في أول أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى ٣٣٨٩ دولار للطن في نفس الفترة من عام ١٩٩٦.

هذا الانخفاض في السعر لوحظ أساسا في الأنواع السمكية المصدرة نحو أوربا. ولم يشهد اتجاه الصادرات السمكية تغيرا يذكر. وقد وصلت نسبة حجم الصادرات الموجهة إلى أوروبا،

إلى حوالي ٥٣,٥٪ من مجموع حجم الصادرات السمكية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ مقابل ٤٩,٤٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٣٠١١ قطاع الصناعات الإستخراجية :

تعد موريتانيا بلدا غنيا بالمعادن حسب الدراسات المتوفرة لدى وزارة الصناعة والمعادن، كذلك بدأت السياسات التشجيعية للاستثمار الخاص تعطي نتائج جيدة حيث لفت القطاع المنجمي اهتمام الكثير من المستثمرين الدوليين ، وشجع ذلك الدولة على إصدار رخص عدة للتنقيب عن معادن شتى كالذهب والنفط والنحاس و الماس وغيرها. ومن المؤمل أن يرى المشروع المندمج للذهب والنحاس في قلب أم كرين النور قريبا .

وقدر حجم صادرات الحديد عام ١٩٩٦ بـ ١١ مليون طن مقابل ١١,٥ مليون طن عام ١٩٩٥ أي بانخفاض نسبته ٤,٤ ٪ وبلغت قيمة هذه الصادرات حوالي ٢٠٣,٢ مليون دولار أي بزيادة ١,١٪ عن عام ١٩٩٥. وهو ما يعني أن هناك ارتفاعا في سعر طن الحديد نسبته ٧,٣٪ مقارنة مع عام ١٩٩٥.

وتشكل صادرات الحديد خلال هذه الفترة ٤٣٪ من قيمة مجموع الصادرات الوطنية. وتحتل إيطاليا المرتبة الأولى من إجمالي قيمة صادرات الحديد (٢٩٪) والمرتبة الثانية من حيث الحجم (٢٥٪) ثم فرنسا المرتبة الأولى من حيث الحجم (٢٩,٥٪) والثانية من حيث القيمة (٢٧٪). أما حصص باقي الدول فقد ظلت دون ١٠٪ باستثناء بلجيكا (١٦٪) من حيث القيمة و(١٧٪) من حيث الحجم.

(٢١)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٦

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٦

١ . مقدمـــة :

واصلت حكومة الجمهورية اليمنية خلال عام ١٩٩٦ جهود الإصلاح الاقتصادي التي كانت قد بدأت في عـام ١٩٩٥. وشـهد عـام ١٩٩٦ دفعـا قويـا و مؤثرا لتطبيق مجموعـة واسـعة من الإجـراءات والسياسـات الماليـة والاقتصاديـة والتجاريـة أدت إلى نتـائج إيجابيـة ملموسـة، منها وقف التدهور السـريع لقيمة الريال اليمني وثباتـه نسبيا بالنسـبة للدولار، واستقرار الأسعار إلى حد كبير بل أنهـا انخفضت بالنسبة إلـى بعض السلع. كمـا كان من نتـائج تطبيق هذه السياسات انخفـاض كبـير في نسـبة التضخم ونسـبة العجز في الموازنـة العامـة. ولعل مـن أهم نتـائج الإجراءات والسياسات الاقتصادية الجديدة إعـادة الثقة في الاقتصاد اليمني الأمر الذي أدى إلى حصول اليمن على دعم أكبر من الممولين الدوليين.

قامت وزارة التخطيط بإعداد أول خطـة خمسية للتنمية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) منذ قيام الوحدة عام ١٩٩٠ وقد أقر مجلس النواب هذه الخطة التي تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بحوالي ٧,٢٪ سـنويا وبالتـالي تحقيق زيادة في معـدل النمو في دخل الفرد من النـاتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣,٥٪ سـنويا. وترتكز الخطـة على محاربـة العجـز في الميزانيـة العامـة ليتلاشـى مع ميزانية عـام ١٩٩٨. كما تعتمد الخطة على تقليص دعم الحكومـة للقطاع العام وتشجيع القطاع الخـاص للقيام بـدور أكبر في النشـاط التنموي. وتبلغ قيمـة الاسـتثمارات المتوقعـة خلال فترة الخطة ٨١٧ بليون ريال، منها مبلغ ٨٢ بليون ريال لعام ١٩٩٧.

أما على الصعيد السياسي فقد كان الاستقرار هو السمة الغالبة على الوضع. وشهد العام ١٩٩٦ أحداثا هامة تشير إلى أن الجمهورية اليمنية أصبحت تسير على طريق واضح المعالم من شأنه أن يعزز هذا الاستقرار. فمن جهة، نجحت الحكومة في تأكيد الخيار السلمي لحل الخلافات مع الغير، حيث أنهت مباحثات ترسيم الحدود مع سلطنة عمان وتم ترسيم الحدود بشكل نهائي بين البلديـن ، واسـتمرت المباحثـات بين اليمن والمملكـة العربيـة السـعودية حول ترسـيم الحدود بصورة مكثفـة من خلال عقـد اللجان الفنيـة المختصـة العديد من اللقـاءات طوال العـام، كما تم دفع أعمال هذه اللجان من خلال تكثيف اللقاءات المتبادلة بين كبار المسئولين في البلدين للتأكيد على الاهتمام الممنوح لحل القضايا الحدودية العالقة بين البلدين وديا.

وعلى صعيد الخلاف بين اليمن وإريتريا تمكنت الحكومة من الوصول إلى عقد اتفاقية للتحكيم حول الجزر الثلاث المتنازع عليها بين البلدين في البحر الأحمر مستبعدة بذلك الحلول العسكرية.

وخلال العام أيضا عقدت اليمن ثلاث اتفاقيات للتعاون الأمني مع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتي. وينتظر أن يكون لهذه الاتفاقيات أثر إيجابي مهم في استقرار اليمن والمنطقة على حد سواء.

٢ . الأداء الاقتصادي :

حقق الاقتصاد اليمني أداءا جيدا خلال عام ١٩٩٦. وكان للإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال العام أثر واضح أدى إلى تحقيق نمو موجب للناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٩٦ مقداره ٤,٥٪ وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع ما تحقق عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ مثلا حيث كانت نسبة النمو ٢,٥٩٪ و (-٠,٥٪) على التوالي. علما بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٥ كان قد قفز بصورة استثنائية إلى ٨,٥٩٪ بسبب الإنفاق الحكومي المرتفع لإزالة آثار حرب عام ١٩٩٤ الداخلية .

أما على المستوى القطاعي فقد كان قطاع النفط الأكثر نموا خلال عام ١٩٩٦ بمعدل ١٣,٥٢٪ يليه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بمعدل ١٢,٦٩٪ ثم القطاع الصناعي بما فيه تكرير النفط بمعدل ١٠,٤٥٪. أما قطاعا الكهرباء والمياه والخدمات الحكومية فقد حققا نموا سالبا مقداره (-١١,٧١٪) و(-٨,٧٤٪) على التوالي.

٣ . السياسة المالية :

أقر مجلس النواب في نهاية عام ١٩٩٦ الميزانية العامة لعام ١٩٩٧ التي أعدتها الحكومة في موعدها المحدد قبل بداية العام للمرة الأولى منذ سنوات. وقد امتازت الميزانية الجديدة بانخفاض نسبة العجز المخطط. وقدرت الميزانية الإيرادات بمبلغ ٣٠١,٢٢٢ بليون ريال (حوالي ٢٣٧٢ مليون دولار)، كما قدرت النفقات بمبلغ ٣١٣,٩٨٦ بليون ريال (حوالي ٢٤٧٢ مليون دولار)، وبذلك يكون العجز المتوقع حوالي ١٢,٧٦٤ بليون ريال (١٠٠ مليون دولار) وبنسبة ٤,٠٦٪. وقد احتلت الإيرادات من النفط والغاز المرتبة الأولى بمبلغ ١٢٧,٧٣٨ بليون ريال تليها إيرادات ضرائب الدخل بمبلغ ٤٧,٤٤٣ بليون ريال ثم إيرادات الجمارك بمبلغ ٢٩,٠٢٢ بليون ريال.

أما بالنسبة لتنفيذ ميزانية عام ١٩٩٦ فان الأرقام الأولية للإيرادات والنفقات الفعلية تشير إلى انخفاض نسبة العجز من ١٤,٠٧٪ كما في المخطط إلى ٠,٦٪ عجز فعلي وذلك بالرغم من تجاوز الإنفاق لما هو مخطط له وذلك بسبب الارتفاع الكبير في نسبة الإيرادات نتيجة ارتفاع العائد من قطاع النفط، والى تحويل جزء من العائد بالدولار إلى ريال باستخدام سعر التحويل الحر بعد إلغاء السعر الرسمي للتحويل الذي تم ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي. وقد كان الربط في الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ بمبلغ ١٨١,٤١٦ بليون ريال مقابل ١٥٥,٨٨٦ بليون ريال للإيرادات أي بعجز ١٤,٠٧٪ من الموازنة ، أما الأرقام الأولية الفعلية فتشير إلى ارتفاع النفقات إلى ٢٣٣,٣٤٩ بليون ريال، والإيرادات إلى ٢٣١,٩٣٥ بليون ريال وبعجز مقداره ١٤١٤ مليون ريال أي ٠,٦٪ من الموازنة.

من جانب آخر شهد عام ١٩٩٦ تغيرات جذرية في السياسات الجمركية إلى جانب بعض التعديل في المجال الضريبي. فمع تحرير سعر الصرف تم تعديل التعرفة والشرائح الجمركية بحيث أصبحت التعرفة بين ٥٪ و ٣٠٪ بينما كانت في السابق بين ٥٪ و ١٣٠٪ ، كما تم حصر السلع في أربع شرائح فقط بدلا من عشرات الشرائح وتفرعها في النظام السابق. كما تم تعديل السياسة الضريبية باستحداث ضريبة المبيعات التي تطبق على بعض السلع سواء ذات المنشأ الوطني أو الأجنبي. وقد واصلت الدولة بنجاح تطبيق الإصلاحات المالية التي هدفت إلى تقليص العجز في الميزانية العامة والحد من التضخم فاتخذت مجموعة من الإجراءات منها رفع كفاءات التحصيل الجمركي والضريبي والاعتماد على أساليب جديدة لسد العجز في الميزانية كإصدار أذون الخزينة.

وقد ساعدت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في تحسين وضع المديونية الداخلية والخارجية. ففيما يخص مديونية الحكومة للجهاز المصرفي، انخفضت هذه المديونية بمقدار ١٢ بليون ريال .

٤ . السياسة النقدية :

واصل البنك المركزي اليمني جهود إصلاح السياسة النقدية خلال عام ١٩٩٦. وقد أصدر البنك عدة قرارات تنفيذية منها رفع نسبة الفائدة على الودائع بمقدار ٥٪ لتصل إلى ٢٥٪ للودائع لأجل و ٢٧٪ لودائع التوفير وترك البنك فوائد القروض مفتوحة دون سقف. كما بدأ البنك المركزي بمنح البنوك التجارية فوائد على ايداعاتها لديه والتي كانت في السابق دون فوائد.

من جهة ثانية واصل البنك المركزي إصدار أذون خزانة لمدة شهر ثم (٣) و (٦) أشهر. وقد بلغ إجمالي الإصدارات حتى نهاية العام (١٢) إصدارا، وكان المتوسط المرجح للعائد ٢٥,٣٪ لفترة (٣) أشهر و ٢٦,٧٪ لفترة (٦) أشهر.

لقد أدت إجراءات الإصلاح التي اتخذها البنك المركزي ووزارة المالية إلى تحسن ملحوظ في الوضع الاقتصادي والمالي من شأنه أن يهيئ الفرصة لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية حيث تعتمد خطة التنمية كما تعتمد المرحلة التالية من جهود الإصلاح المالي والاقتصادي على قدرة اليمن على تحقيق قدر كبير من الاستثمارات . فقد أدت السياسات الجديدة إلى انخفاض سعر صرف الدولار من ١٥٠ ريال / دولار إلى ١٢٧ ريال /دولار في منتصف عام ١٩٩٦. كذلك تدني العجز الفعلي في الميزانية إلى ٠,٦٪ وانخفضت نسبة التضخم من ٥٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٨٪ عام ١٩٩٦ . كما بلغت نسبة التغير في العرض النقدي العريض ٨,٤٪ في حين كانت ٢٠,٤٪ عام ١٩٩٥. أما الأصول الخارجية الإجمالية للبنك المركزي اليمني فقد ارتفعت في ديسمبر ١٩٩٦ إلى ١٠٣٦ مليون دولار (تكفي ٥,٩ شهرا من الواردات) بعد أن كانت في نهاية ١٩٩٥ في حدود ٦٢٢ مليون دولار (٣ أشهر من الواردات).

أما الجهاز المصرفي فقد شهد في عام ١٩٩٦ حدثين هامين تمثل الأول بتوسع بعض البنوك التجارية القائمة أما بتشغيل فروع إضافية ضمن المدينة الواحدة أو في مدن أخرى. أما الحدث الثاني فكان الترخيص لمجموعة من البنوك الإسلامية، وقد تم افتتاح اثنين منها عمليا أواخر العام. وقد بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي التجاري لعام ١٩٩٦ حوالي ١٧٩,٢٥٢ بليون ريال.

٥ . سياسات سعر الصرف :

كان الحدث الأهم فيما يخص سياسات سعر الصرف خلال عام ١٩٩٦ هو إلغاء السعر الرسمي. وكانت الحكومة قد رفعت السعر الرسمي إلى ١٠٠ ريال/ دولار أواخر عام ١٩٩٥ ثم ألغت السعر نهائيا عام ١٩٩٦. وتعتمد الحكومة حاليا سعر صرف السوق في حساباتها. وقد رافق هذه الخطوة تعديل في قانون الصرافة وتسوية أوضاع الصرافين والترخيص لهم وفق القانون. وكان لهذه الخطوة، بالإضافة إلى الأثر الكبير الذي أحدثته إصدارات أذون الخزانة في امتصاص السيولة من السوق، تأثير واضح في ثبات سعر الصرف وتحسن وضع الريال اليمني أمام الدولار.

٦ . سوق الأسهم والسندات :

بعد صدور القرار الجمهوري رقم (١٩) لعام ١٩٩٥ الذي ينظم عملية إصدار أذونات الخزينة بهدف بيعها للمؤسسات المالية والمستثمرين، قام البنك المركزي اليمني ببيع أذون الخزانة خلال العام ١٩٩٦ عن طريق المزادات العلنية. ومن المنتظر أن يتأخر انشاء سوق للأسهم في اليمن بسبب طبيعة السوق التي مازالت تسيطر عليها المؤسسات والشركات ذات الطابع الفردي أو العائلي، ومحدودية الشركات المساهمة.

٧ . التجارة الخارجية :

تغيرت نظم وسياسات التجارة الخارجية جذريا خلال عام ١٩٩٦. فقد ألغت الحكومة العمل بقواعد الترخيص المسبق للاستيراد ونظام الحصص، والتي كانت تسمح بالاستيراد بموجب ترخيص من وزارة التموين والتجارة لعدد محدود من التجار وضمن حصة معينة لكل تاجر، كما تمنع استيراد الكثير من المواد. وبموجب السياسة الجديدة أصبح سوق الاستيراد مفتوحا لجميع التجار دون الحاجة لأية إجراءات أو موافقات مسبقة كما تم السماح باستيراد كافة السلع باستثناء الفواكه الطازجة.

أدت سياسة تحرير التجارة التي اعتمدتها الحكومة إلى أحداث تغيرات واسعة في السوق من حيث كمية ونوع السلع وأوجدت مناخا تنافسيا قويا ساعد في تحقيق ثبات في الأسعار وانخفاض في بعضها. كما دخل السوق أعداد كبيرة من المساهمين الجدد. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستيراد حيث أشارت الإحصائيات إلى ارتفاع قيمة الواردات إلى ١٧٢,٦٠١ بليون ريال يمني خلال عام ١٩٩٦ (٦٤,٥٩٠ بليون ريال لكامل عام ١٩٩٥)، بينما كانت الصادرات بقيمة ٢٢٥,٠٧٥ بليون ريال (٧٤,٧٨٥ بليون ريال عام ١٩٩٥) أي بفائض مقداره ٥٢,٤٧٤ بليون ريال خلال عام ١٩٩٦، مقابل فائض تحقق في عام ١٩٩٥ مقداره ١٠,١٩٥ بليون ريال يمني.

وتشير إحصائيات عام ١٩٩٦ إلى أن النفط مازال يشكل أساس الصادرات بإجمالي ٢١٨,٣٢٠ بليون ريال. وتشكل البلدان الآسيوية غير العربية الشريك الأول لصادرات اليمن بمبلغ ١٦٧,٢٤٣ بليون ريال (٧٤,٣٪) تليها بلدان أمريكا بمبلغ ٢٨٨٤٨ مليون ريال (١٢,٨٪) ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمبلغ ١٣٨٧٠ مليون ريال (٦,١٧٪) تليها البلدان العربية بمبلغ ٧٣١١ مليون ريال (٣,٢٥٪) . أما بالنسبة للواردات فان الأغذية تأتي في المرتبة الأولى بإجمالي ٥٦,٦٩٢ بليون ريال، تليها الآلات والمعدات ووسائل النقل بإجمالي ٤٠,٧٩٥ بليون ريال . وتشير أرقام عام ١٩٩٦ إلى أن الدول الآسيوية غير العربية

تمثل الشريك الأول لليمن بالنسبة للواردات بمبلغ ٥٣,٥٨٦ بليون ريال تليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمبلغ ٤٧,٤٧٩ بليون ريال، ثم الدول العربية بمبلغ ٣٩,٣٧٧ بليون ريال.

٨ . ميزان المدفوعات :

تشير أرقام اسقاطات المراجعة لميزان المدفوعات لعام ١٩٩٦ الصادرة عن البنك المركزي اليمني إلى أن الميزان التجاري حقق عجزا قدره ٧٩,٦ مليون دولار. وكان الحساب الجاري سالبا بمبلغ ٦٩,٧ مليون دولار، وحساب رأس المال سالبا بمبلغ ٣٥٠,٢ مليون دولار. وعليه يكون الميزان الكلي سالبا بمبلغ ٤٨١,٧٢ مليون دولار. كما تشير التقديرات إلى أن نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت -٣,٤٪ ونسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي -٥,٢٥٪. وتمت تغطية العجز عن طريقة التمويل الاستثنائي (استحقاقات وتخفيض خدمة الدين والمتأخرات).

٩ . الديون الخارجية :

بلغت الديون الخارجية القائمة بنهاية عام ١٩٩٦ حوالي ٨١٤٨,٧١ مليون دولار. وقد تم منح الجمهورية اليمنية شروط وامتيازات نابولي في اجتماع دول نادي باريس الذي عقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ ومنها إعفاء اليمن من ما يقارب ٦٧٪ من إجمالي الديون (لا يدخل في ذلك الديون المستحقة لروسيا)، وإعادة الجدولة لفترة زمنية أطول.

وتشكل الديون لروسيا الجزء الأكبر من الديون الخارجية على اليمن وتبلغ تلك الديون ٥٧٣٥,٨٧ مليون دولار. كما تبلغ ديون اليمن للمؤسسات الدولية والإقليمية ١١٨٣,٨٢ مليون دولار، وللدول العربية ٦٤٩,١٦ مليون دولار ولدول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ٨٥,٣٣ مليون ولدول شرق أوروبا والصين ١٩٣,٨٢ مليون دولار كما تبلغ الديون لليابان ٣٠٠,٥٤ مليون دولار.

١٠. الاستثمارات الأجنبية :

تشير إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار إلى أن الهيئة قد رخصت من خلال مركزها الرئيسي لعدد (٢٣٥) مشروعا خلال العام ١٩٩٦، شملت (١٠٥) مشروعا صناعيا و (٧١) مشروعا خدميا و(٤٥) مشروعا سياحيا. كما كان نصيب الزراعة (١٢) مشروعا بالإضافة إلى مشروعين فقط في مجال الأسماك. وقد بلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع ٩٧,٣٠٢ بليون ريال، منها ٦٤,٩٤٩ بليون ريال للمشاريع الخدمية و ١٩,١٢٦ بليون للمشاريع

الصناعية ثم ١٢,١٩١ بليون للمشاريع السياحية.

وكانت مساهمة رأس المال الأجنبي في التكلفة الاستثمارية ٤,٩١٧ بليون ريال، (٥,٠٥٪ من إجمالي التكلفة) منها ٤,٣٠٢ بليون ريال لرأس المال العربي و ٦١٥ مليون ريال لرأس المال الأجنبي غير العربي. وكان تركيز الاستثمارات الخارجية على قطاع الخدمات الذي استحوذ على ٣,٩١٢ بليون ريال من رأس المال الخارجي بنسبة ٧٩,٥٪. أما بالنسبة لمصادر الاستثمارات العربية في اليمن خلال العام فكانت من قطر بمبلغ ٢,٧٠٤ بليون ريال، السعودية ٨٦٨ مليون ريال، الإمارات العربية المتحدة ٦٠٠ مليون ريال، ثم الأردن والعراق بمبلغ ٤٠ مليون ريال لكل دولة تليهما لبنان ٣٦ مليون ريال ففلسطين ٨,٥ مليون ريال بالإضافة إلى مساهمة مجموعة من الشركات العربية بمبلغ ٦ مليون ريال يمني.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط :

تشير الإحصائيات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء إلى أن القطاع النفطي قد احتل المرتبة الأولى من حيث العائد ومعدل النمو ومقدار المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت مساهمة هذا القطاع ١٩١,٢٧٣ بليون ريال مثلت ٢٩,٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن نسبة النمو في القطاع النفطي كانت ١٧٦,٧٤ ٪ بالأسعار الجارية و ١٣,٥٢٪ بأسعار عام ١٩٩١.

٢٠١١ قطاع الزراعة :

أما قطاع الزراعة فقد جاء في المرتبة الثانية من حيث المردود بمبلغ ١٠٨,٣٩٢ بليون ريال وكان هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦,٥٧٪ إلا أن نمو هذا القطاع كان متوسطا وبنسبة ١٢,٢٤٪ بالأسعار الجارية و ١,٧٢٪ بأسعار عام ١٩٩١.

٣٠١١ قطاع الصناعة :

كان الدخل من القطاع الصناعي ٧٠,٠٣٧ بليون ريال ليأتي في المرتبة الثالثة، من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠,٧١٪، كما احتل المرتبة الثالثة من حيث نسبة النمو التي كانت في حدود ٥٣,٢٣٪ بالأسعار الجارية و ١٠,٤٥٪ بأسعار عام ١٩٩١ . ومن الملاحظ أن صناعة تكرير النفط قد مثلت حوالي ٥٠٪ من عائدات الصناعة.

٤٠١١ قطاع التعمير :

شارك قطاع التعمير في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٢٣,٤٥٧ بليون ريال وبنسبة متدنية لم تتجاوز ٣,٥٩٪ من الناتج أما نمو القطاع فقد كان بنسبة ٣٧,٢٥٪ بالأسعار الجارية.

٥٠١١ قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية :

تمثل هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ١٥,٩٩٧ بليون ريال وبنسبة مساهمة لم تتعد ٢,٤٥٪. إلا أن قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية كان خلال العام ١٩٩٦ من أعلى القطاعات نموا حيث احتل المرتبة الثانية بمعدل نمو ٥٤٪ بالأسعار الجارية و ١٢,١٩٪ بأسعار عام ١٩٩١.

١٢. التطورات التشريعية :

شهد عام ١٩٩٦ العديد من المتغيرات في مجال التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية والتي قامت بها الحكومة في إطار الجهود الحثيثة التي بذلت للإصلاح المالي والاقتصادي. فقد بلغ عدد التشريعات ذات الطابع الاقتصادي (٢٠) تشريعا أي في حدود ٥٠٪ من إجمالي التشريعات التي صدرت خلال العام. كذلك فان هذا العدد من التشريعات قد اشتمل على (٧) تشريعات تناولت إجراء تعديلات على قوانين التجارة الخارجية والجمارك والضرائب وإصدار قانون الزكاة، إلى جانب التعديلات التي تمت على هيكلية وزارة التموين والتجارة وقانون الوكالات التجارية وغيرهما من اللوائح والأنظمة التي صدرت بقرارات من مجلس الوزراء.

كذلك عالجت التشريعات الجديدة موضوعين هامين تناول الأول تنظيم انشاء وعمل المصارف الإسلامية وتناول التشريع الثاني الموافقة على انضمام اليمن إلى اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وما يزال العمل ساريا بقانون الاستثمار الحالي رقم (٢٢) لعام ١٩٩١ وتعديلاته التي صدرت عام ١٩٩٤. وقد تمت خلال العام مناقشات بين الهيئة العامة للاستثمار ومجلس النواب بهدف إجراء تعديل جديد على القانون الذي من المنتظر أن يصدر أوائل عام ١٩٩٧.

(اطار رقم ٢١-١)
الإصلاحات الاقتصادية والمالية

يشهد الوضع الاقتصادي في الجمهورية اليمنية تغيرات جذرية ومتسارعة تهدف إلى نقل الاقتصاد إلى العمل بآلية السوق وفق أسس الاقتصاد الحر. فعلى مدار ثلاثين عاما مرت اليمن مثل معظم الدول العربية بظروف جعلتها تتبع نظم الاقتصاد الموجه سواء في مناطقها الجنوبية التي سيرتها توجهات الدولة الاشتراكية أو في مناطقها الشمالية التي أدت ظروف الحرب الأهلية فيها إلى تدخل الدولة بشكل فاعل لتوجيه النشاط الاقتصادي .

ومع إعادة توحيد اليمن في عام ١٩٩٠ وانتفاء الظروف التي أدت إلى سيطرة الدولة على العملية الاقتصادية والتجارية، قررت دولة الوحدة انتهاج سياسية اقتصادية متحررة تقوم على تشجيع الاستثمارات وتسهيل الاستثمارات الخاصة اليمنية والعربية والأجنبية وتعطى الفرصة للقطاع الخاص لكي يقوم بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي. إلا أن هذا التوجه سرعان ما واجه الكثير من الصعاب التي حدت من تنفيذه عمليا. فأحداث حرب الخليج، وعودة ثلاثة أرباع مليون مهاجر إلى أرض الوطن في موجة واحدة، والأعباء المالية الضخمة التي استدعتها أنشطة دمج المؤسسات والمصالح الحكومية بعد الوحدة. ثم الصراع السياسي بين أطراف تحمل توجهات سياسية واقتصادية وفكرية متباينة وصل في نهاية المطاف إلى اشتعال حرب ضروس، كل ذلك أدى إلى محدودية تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، وأدى أيضا إلى تدهور سريع في الوضع الاقتصادي والمالي لدولة الوحدة.

أصبح من الواضح في أعقاب الحرب، القصيرة ولكن المؤثرة ، أن الوضع الاقتصادي بحاجة إلى عملية إنقاذ سريعة وكان الوقت ملائما أكثر للتغير والإصلاح. فانتصار الحكومة في حرب تثبيت الوحدة كان بمثابة الخروج من عنق الزجاجة، وأعقب الحرب هدوء سياسي وأمني وقناعة لدى الأطراف المختلفة بأهمية الحوار السياسي واستخدام السبل الديمقراطية في تداول السلطة والمشاركة فيها. كما أن زخم الوحدة ومأساة الحرب قد أوجد لدى المواطنين الرغبة في الإصلاح والاستعداد للمساهمة فيه وتحمل أعبائه. وقد استفادت الحكومة من كل ذلك فسارعت إلى تكثيف جهودها لتهيئة المناخ

الملائم للاستثمار والقادر على تنمية النشاط الاقتصادي الآمن من خلال العمل على مسارين متكاملين، غاية الأول ترسيخ الاستقرار في البلاد من خلال مجموعة من الترتيبات السياسية الداخلية والخارجية أثمرت في تقليل المخاطر السياسية والأمنية التي يمكن أن تمر بها اليمن وبذلك جعلت اليمن أكثر جاذبية من الناحية الاستثمارية. وكانت غاية المسار الثاني تطبيق برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري نفذت منه المرحلة الأولى والثانية خلال عامين فقط. وكان الهدف الأساسي لبرنامج الإصلاح هو معالجة الاقتصاد اليمني من التشوهات والسلبيات التي أصيب بها خلال الفترات الماضية. لقد قامت الحكومة اليمنية خلال المرحلتين بتحرير كامل للتجارة الخارجية، وألغت سعر التحويل الزمني للريال، ورفعت الدعم عن معظم السلع والخدمات وألغت التسعير الإلزامي للسلع، وسمحت بانتقال الأموال للخارج بحرية وسهلت إجراءات التعامل في الأمور التجارية والاقتصادية وعدلت القوانين والإجراءات ذات العلاقة بما يلائم التوجه الجديد للدولة. وكانت نتيجة المرحلتين أن انخفضت نسبة التضخم بشكل كبير ، كما انخفضت نسبة العجز في الميزانية العامة حتى كادت أن تتلاشى ، وتحسن سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار، الخ. والاهم من ذلك كان التغيير الإيجابي الذي أحدثه برنامج الإصلاح في نظرة المجتمع الدولي لليمن كبلد قادر على النمو وقادر على توفير مناخ مناسب للاستثمار.

(اطار رقم ٢١-٢)
خصخصة القطاع العام

ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تنتهجها حكومة الجمهورية اليمنية في الوقت الراهن بدأت الحكومة في إجراء عملية واسعة لخصخصة القطاع العام والمختلط. وكانت الحكومة قامت بخصخصة عدد من المنشآت العامة الصغيرة في الأعوام السابقة بشكل فردي ولأسباب محددة ومع تحول الخصخصة إلى جزء من السياسة الرسمية للدولة تحول النشاط في هذا الجانب إلى عمل أكثر تنظيما.

وتعمل الحكومة في الوقت الراهن على مسارين: المسار الأول يهيئ الإطار الثانوي للنشاط. بينما يعمل المسار الثاني على دراسة أوضاع المؤسسات العامة والمختلطة وتقييمها لتحديد الأسلوب الأمثل لخصخصتها.

وفي إطار المسار الأول يدرس مجلس الوزراء مشروع لقانون الخصخصة الذي سوف يعمل على تنظيم إجراءات خصخصة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة كليا أو جزئيا. ويهدف القانون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد عبر التحول إلى اقتصاديات السوق. وتخفيض أعباء الدولة، وتشجيع الملكية والاستثمار الخاص. ويحدد مشروع القانون المقترح مجموعة من الأساليب للخصخصة مثل طرح الأسهم للاكتتاب العام، أو لمساهمة العاملين في الوحدة الاقتصادية، أو بإجراء عقود مشاركة أو إدارة أو إيجار. كما يحبز بيع مفردات الأصول المملوكة للدولة أو أسهمها أو بيع الوحدات بكاملها أو جزء منها. ويقضي مشروع القانون المقترح بأن تضمن الدولة منح الملاك الجدد جميع الحقوق القانونية الناقلة للملكية، وبأن تضمن منحهم كافة المزايا والتسهيلات الممنوحة لكافة المستثمرين وفقا للقوانين النافذة. كما يعتبر أي شخص سواء كان مواطنا أو أجنبيا مؤهلا للاشتراك في برامج وعمليات الخصخصة.

أما في إطار المسار الثاني فإن الحكومة تعتزم طرح مجموعة واسعة من وحداتها الاقتصادية للخصخصة في المرحلة الأولى. ولا يقتصر ذلك على المنشآت الصغيرة بل أن منشآت ذات أهمية كبيرة مثل مصانع الإسمنت والنسيج وتعليب الأسماك مرشحة

للخصخصة. وفي القطاعات الأخرى هناك بعض المزارع وشركات الدواجن وأسهم في شركة الطيران الوطنية والمصارف التجارية وشركة التأمين وشركة التعمير والبناء وشركات عاملة في المجال النفطي وشركة أحواض السفن هي أيضا مرشحة للخصخصة.

من إصدارات

الموسسة العربية لضمان الاستثمار

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**
  - النظام الأساسي.
  - مطبوعات تعريفية.

- **مناخ الاستثمار.**
  - تقارير سنوية.
  - أدلة المستثمر في الدول العربية
  - الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية.

- **فرص الاستثمار.**
  - دراسات قطاعية

- **مخاطر وضمان الاستثمار**
  - ضمان الاستثمار.
  - ضمان ائتمان الصادرات.

- **تشجيع وترويج الاستثمار.**

- **أدوات وتقنيات الاستثمار.**

- **التمويل**
  - الأسواق المالية.
  - مؤسسات التمويل.
  - أدوات وتقنيات التمويل.
  - التمويل المشترك.
  - تحويلات المغتربين.

- **التجارة.**
  - التبادل التجاري العربي.
  - تمويل الصادرات.
  - ضمان ائتمان الصادرات.

- **قوانين وتشريعات الاستثمار.**
  - نصوص قانونية لتشريعات الاستثمار.
  - تشريعات الاستثمار في الدول العربية.
  - الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية.
  - دراسات قانونية حول تشريعات الاستثمار العربية.
  - دراسات مقارنة.
  - صياغة المشروعات المشتركة.
  - تأسيس الشركات في الدول العربية.
  - الرقابة على النقد في الدول العربية.
  - المعاملة الضريبية في الدول العربية.

إستثمر بأمان في الدول العربية

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر..؟
هل أنت بحاجة الى قرض لتمويل مشروعاتك..؟
هل لديك مشروع وتبحث عن شريك ..؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية الى الدول العربية؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة أستثمارية مربحة في الدول العربية؟

ان كنت أيا من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

١. **خطر المصادرة والتأميم** أو أي اجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمرمن حقوقه الجوهرية على استثماره.
٢. **خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية** الى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
٣. **خطر الحرب والاضطرابات الأهلية** التي تؤدي الى دمار المشروع.

توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة الى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط أفضل.

بادر بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي.

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠
فاكس ٤٨٤١٢٤٠،٤٨١٥٧٤١،٤٨١٥٧٤٢
تلكس ٤٦٣١٢ ، ٢٢٥٦٢ Kafeel KT
البريد الإلكتروني IAI @ NCC.MOC.KW

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص ب ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤
هاتف ٤٦٢٠١٥٠- فاكس ٤٦٤٩٩٩٣
تلكس ٤٠٦٩٤٠

« تشكر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الجهات الرسمية التي تقدمت اليها ببعض التعديلات لادخالها في تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٦، وتعتذر المؤسسة عن تضمين تلك الملاحظات اذ كان التقرير ماثلا للطبع عند الاستلام ».